

المجلة الجغرافية الخليجية

The Gulf Geographical Journal



مجلة فصلية محكمة
تصدر عن الجمعية الجغرافية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الحضرية والتحضر في دولة قطر .

أ.د. حسن عليوي الخياط

دور البنك الزراعي العربي السعودي في دعم تنمية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية .

د. عبد المحسن راجح الشريف

الآثار الإقتصادية والإجتماعية للنمو السكاني العالي في اليمن .

د. محمد حزام العماري

الموارد المائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

الإستراتيجية المطلوبة لمواجهة الواقع الراهن .
د. حسن إبراهيم المهدي
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

المجلة الجغرافية الخليجية

The Gulf Geographical Journal



مجلة فصلية محكمة
تصدر عن الجمعية الجغرافية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الحضرية والتحضر في دولة قطر .

أ.د. حسن عليوي الخياط

دور البنك الزراعي العربي السعودي في دعم تنمية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية .

د. عبد المحسن راجح الشريف

الآثار الإقتصادية والإجتماعية للنمو السكاني العالي في اليمن .

د. محمد حزام العماري

الموارد المائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الإستراتيجية المطلوبة لمواجهة الواقع الراهن .

د. حسن إبراهيم المهدي
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتمي

العدد الأول - السنة الأولى يوليو ٢٠٠٧ م - جمادى الآخرة ١٤٢٨ هـ

٢) الجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية

المجلة الجغرافية الخليجية - العدد الأول - الرياض ١٤٢٩

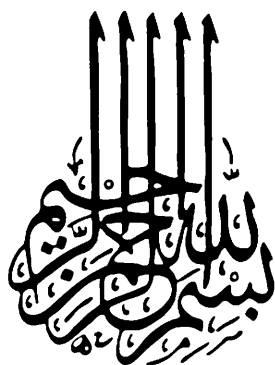
٢٧٧ ص : ١٧ × ٢٤ سم

ردمد : ٤٥٦٢ - ١٦٥٨

رقم الإيداع : ١٤٢٩/٥٨١٦

ردمد : ٤٥٦٢ - ١٦٥٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة للجمعية الجغرافية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولا يجوز
طبع أي جزء من الكتاب أو نقله على أي هيئة دون
موافقة كتابية من الناشر، إلا في حالات الاقتباس
المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر .



المجلة الجغرافية الخليجية

The Gulf Geographical Journal

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن الجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات الجغرافية العلمية النظرية والتطبيقية وعروض الكتب والتقارير ذات الصلة باللغتين العربية والإنجليزية.

رئيس التحرير:

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز عبداللطيف آل الشيخ

أستاذ الجغرافيا بجامعة الملك سعود ، رئيس الجمعية

مدير التحرير:

الدكتور نظام عبدالكريم الشافعي

أستاذ الجغرافيا المشارك بجامعة قطر، أمين النشر والبحث العلمي بالجمعية

هيئة التحرير:

الدكتور عبيد سرور العتيبي (الكويت) ، الدكتور محمد أحمد عبدالله (البحرين) ،

الدكتور سيف سالم القايدي (الامارات) ، الدكتور سالم مبارك الحثروشي (عمان)

الهيئة الاستشارية:

أ.د. عبدالله يوسف الغنيم، أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح، أ.د. عبدالله ناصر الوليحي،

أ.د. حسن سيد أبو العينين، أ.د. حسن عبدالقادر صالح، أ.د. حسن عليوي الخياط

الاشتراكات:

أعضاء الجمعية: مجاناً، الأفراد: ٦٠ ريالاً سعودياً، المؤسسات: ٢٠٠ ريالاً سعودياً

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم مدير التحرير ص.ب. ١٥٣١٠ الدوحة - قطر

تلفون: ٩٧٤٥٥٥٣٠٢ - بريد إلكتروني: drnedham@hotmail.com

المحتويات

٧	الجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
٩	افتتاحية العدد
	البحوث:
١٣	- الحضرية والتحضر في دولة قطر (رأي في الخصائص والإشكاليات) ——— د. د. حسن عليوي الخياط
	- دور البنك الزراعي العربي السعودي في دعم تنمية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية (دراسة في الجغرافيا الزراعية) ——— د. عبدالمحسن بن راجح الشريف
	- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكاني العالي في اليمن (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية) ——— د. محمد حزام العماري
	- الموارد المائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإستراتيجية المطلوبة لمواجهة الواقع الراهن ——— د. حسن إبراهيم المهندي
	د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي
	تقرير عن مؤتمر علمي: اللقاء العلمي الأول للجمعية (السكان في دول مجلس التعاون: رؤية خليجية) ——— د. محمد حزام العماري
	ملخص أطروحة علمية (دراسة وتحليل آثار التوسع العمراني للمنطقة الساحلية لمدينة الدوحة باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية) ——— د. عبدالعزيز علي محمد المناعي
	مراجعة كتاب جغرافي (مشكلة التصحر والمياه) ——— د. عايذة العلي سري الدين

الجمعية الجغرافية

بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جمعية علمية تأسست في ٢٠ المحرم ١٤٢١هـ الموافق ٢٤ أبريل ٢٠٠٠م وتعنى بالدراسات الجغرافية وتمارس أنشطتها العامة في تطوير المعارف النظرية والتطبيقية وتقديم الاستشارات والدراسات العلمية والتطبيقية للقطاعات العامة والخاصة، ومقر الجمعية وسكرتariatها في دارة الملك عبدالعزيز بمدينة الرياض.

وقد صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ الموافق ٢٧ أغسطس ٢٠٠١م على استضافة دارة الملك عبدالعزيز مقر الجمعية.

أهداف الجمعية:

تهدف الجمعية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١ - تنمية الفكر العلمي في مجال تخصص الجمعية والعمل على تطويره وتنشيطه.
- ٢ - إتاحة الفرصة للعاملين في مجالات اهتمامات الجمعية للإسهام في حركة التقدم العلمي في هذا المجال.
- ٣ - إبراز العناصر التي أسهم بها أهالي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الجغرافيا بمختلف تخصصاتها.
- ٤ - تحقيق التعاون بين أهل الاختصاص والمهتمين من رعايا دول مجلس التعاون في مجال تخصص الجمعية، وتبادل الخبرات والمهارات فيما بينهم.
- ٥ - العمل على تقوية أواصر الترابط والتعاون بين دول المجلس، وتوثيق عرى المحبة والمودة وصلات القربى بين رعايه، وذلك خلال أبحاثها وأنشطتها العلمية.
- ٦ - تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل دول المجلس وخارجها.
- ٧ - تقديم المشورة والقيام بالدراسات العلمية لرفع مستوى الأداء في مجالات اهتمام الجمعية في المؤسسات والهيئات العامة والخاصة.

افتتاحية العدد

بقلم: أ.د. عبدالعزيز بن عبداللطيف آل الشيخ، رئيس التحرير

الحمد لله والصلاة على رسول الله وبعد،

فبين يديك أيها القارئ الكريم العدد الأول من باكورة إنتاج الجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باكورة الإنتاج في النشر العلمي، تلکم الجمعية التي تكونت في محرم عام ١٤٢١هـ وعقدت أول لقاء علمي عن السكان في دول مجلس التعاون في رحاب داره الملك عبدالعزيز بالرياض في المملكة العربية السعودية عام محرم ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). وعقدت لقاءها العلمي الثاني عن قضايا المياه في دول مجلس التعاون في رحاب جامعة الكويت بدولة الكويت الشقيقة في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

وها هي المجلة الجغرافية الخليجية تبدأ نشاطها في مجال النشر العلمي، العدد الأول من السنة الأولى. احتوى هذا العدد على أربعة أبحاث لجغرافيين تنوعت تخصصاتهم واهتماماتهم الجغرافية في الجوانب الطبيعية والبشرية وتناولت أوراقهم قضايا على جانب كبير من الأهمية من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فلقد بحث الخياط في التحضر في دولة قطر، وبحث الشريف دور البنك العربي السعودي في دعم التنمية الزراعية، وبحث العماري في الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكاني في اليمن، وبحث المهندي والهيتي الموارد المائية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الاستراتيجية المطلوبة لمواجهة الواقع الراهن. أما الإصدارات الأخرى للجمعية فقد شملت اللائحة الأساسية للجمعية، ١٤٢٣هـ، دليل أعضاء الجمعية الإصدار الأول، ١٤٢٤هـ والثاني، ١٤٢٨هـ، وبحوث اللقاء العلمي الثاني، ١٤٢٨هـ. فالحمد لله أولا وآخرا على هذا المنتج العلمي الذي نطمح من القارئ الكريم أن يتواصل معنا مبديا رأيا أو مشاركا ببحث علمي لكي تكون هذه المجلة قنطرة من خلالها نصل إلى معلومة ونسهم بوضع لبنة في بناء الوطن الصغير والكبير، وسنصل بإذنه تعالى إلى ما نطمح إليه والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

**البحوث
والدراسات العلمية**

الحضرية والتحضر في دولة قطر رأي في الخصائص والإشكاليات

أ. د حسن عليوي الخياط
أستاذ الجغرافية بجامعة بغداد وقطر (سابقاً)

الحضرية والتحضر في دولة قطر

رأي في الخصائص والإشكاليات

أ. د حسن عليوي الخياط

استاذ الجغرافيا بجامعة بغداد وقطر (سابقاً)

إن إرهاصات التنمية الشاملة المستدامة بمرتكزاتها الاقتصادية المتينة، ومقوماتها المالية الوفيرة وقواعدها الحضرية المتأصلة في جذورها التاريخية قد أفرزت واقعاً قطرياً، حضرياً وتحضرياً، جديداً. وقبل الخوض في هذا الواقع الجديد وخصائصه وإشكالياته ينبغي الإشارة إلى أن مصطلحي الحضرية Urbanism والتحضر Urbanization لم يتفق رأي في تعريفهما وتفسير ماهيتهما، فما زال كثير من الباحثين في فروع المعرفة ذات الصلة بالموضوع يخلطون بين هذين المصطلحين. وقد يكون لهذا الخلط ما يبرره أحياناً. فالظاهرتان مترابطتان، وإن وجود إحدهما شرط أساس لوجود الأخرى. كما أن لكل من الحضرية والتحضر مفاهيم ومعان وتوصيفات تتباين تبعاً لتباين المجتمعات البشرية والأقاليم الجغرافية والحضرية والثقافية. وعلى هذا فإن أحكامنا عن حضرية وتحضر دولة قطر هي ليست مطلقة أو حدية مادام الموضوع لا يزال مثار خلاف حتى بين أكثر الباحثين تخصصاً وخبرة.

ماذا يقصد بالحضرية؟ وماذا يعني التحضر؟

يختلف المتخصصون في تعريف كل من الحضرية والتحضر، وفي

تشخيص أركانها والمتغيرات التي تسهم في تكوينها. فالحضرية مثلاً هي للبعض عملية تغير نوعي في نظرة الناس إلى الحياة، وفي أنماط سلوكهم ومجموعة التنظيمات التي أفرزوها ومارسوها. إنها أسلوب حياة^(١) متميز له قيمه الاجتماعية وركائزه الحياتية. مع أن هذه القيم وتلك الركائز ليست هي ذاتها في كل مكان. فلكل حضارة أو ثقافة قيمها وأصالتها وركائز حياتها وجذورها التاريخية والتراثية ومسرحها الجغرافي، ومن ثم فلها أنماط حضريتها وتحضرها. وعموماً فإن دراسة الحضرية تعد قضية شائكة، خاصة وأن السلوك ونمط الحياة مسائل نسبية. فما يتعارف عليه سلوك حضري في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلد آخر، وربما في ذات البلد في فترة زمنية تالية.

وأما ظاهرة التحضر، فهي كذلك للبعض تركيز السكان في مستوطنات حضرية ذات حد أدنى معين لأحجامها السكانية، وبذلك فهم يرون أن عملية التحضر هي "نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المستوطنات والمجمعات الحضرية". ويعني هذا أنه طالما هناك زيادة في نسب السكان الحضر، كان هناك تحضر. وعلى هذا يمكن القول أن "التحضر هو عملية للتركز السكاني في المناطق الحضرية. غير أن كنجسلي ديفز Kingsly Davis يعرف التحضر على أنه نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان. ويؤكد على أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن، أما

(١) يقصد بأسلوب الحياة في هذا المجال النمط المعيشي الذي تعيش في ظله الجماعة البشرية، ويرتبط أفرادها فيه بعلاقات معينة، ويسعون لتحقيق أهداف محددة، وتضمهم بيئة ذات ركيزة اقتصادية وبناء اجتماعي ونطاق جغرافي معلوم.

الدرج Eldridge فيعرف التحضر على أنه "مجموعة السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن. ولا يأخذ كوستيلو Costello في كتابه عن التحضر في الشرق الأوسط بالتعاريف والتفسيرات السابقة، وإنما يؤكد على محورين: المحور الديموغرافي من حيث مواقع انتشار السكان، ومحور العمليات الاجتماعية المرافقة والمصادر التي يستقي منها السكان العناصر الحضارية المادية وغير المادية المتعلقة بأنماط السلوك التي تتميز بها المدينة. ولهذا استعمل مصطلح "التحضر الفيزيقي - العمراني Physical Urbanization" ليشير إلى مواقع استيطان السكان، ومصطلح "التحضر الاجتماعي Social Urbanization" ليشمل العمليات الاجتماعية الحضرية.

والخلاصة هي أن هناك تبايناً في الرأي في تفسير ظاهرة التحضر. وهذا يعود، بطبيعة الحال، إلى تنوع المؤشرات والمتغيرات التي تتخذها البلدان المختلفة لتمييز المناطق الحضرية عن غيرها. وقد أصبح الوضع في غاية التعقيد بعد تزايد درجة التحضر، ومعدل التحضر، وبخاصة خلال العقود الثلاثة الماضية في بداية ثورة النقل والمواصلات التي ساعدت على توسع المدن وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والأقاليم الريفية.

أين نضع دولة قطر من عملية التحضر؟

رأيت وأنا أفكر في هذا الموضوع أن أسترشد بما كتبه الدكتور/ جمال حمدان في كتابه عن المدينة العربية في عام ١٩٦٤م، إذ استند على معايير خاصة صنف على أساسها الدول العربية وفق درجة تحضرها. وكان اعتماده بالدرجة الأولى على أساس الكيفية التي

تميزت بها حركة التحضر في هذه الدول. وتوصل إلى أن الدول العربية يمكن تصنيفها من حيث التحضر إلى ثلاث مجموعات هي^(١):

١ - دول ذات تحضر قاعدي.

٢ - دول ذات تحضر بدائي.

٣ - دول ذات تحضر شاذ.

ورأى أن كلاً من مصر والعراق وسورية والمغرب على سبيل المثال، تصنف ضمن التحضر القاعدي بسبب أن تطورها جاء تدريجياً ارتقائياً. فقد تميزت دول هذه المجموعة بنمو حضري متواصل عكس المعدل العام للنمو الحضري العالمي. والنمو الحضري القاعدي يكون عادة انعكاساً للتناقص في التحول الذي تشهده القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية. فالتوازن في نمو هذه القطاعات يؤدي إلى اتساع مستمر في أنشطتها مما يخلق لديها قدرات استيعابية واسعة لامتناع المزيد من الأيدي العاملة التي تتحول مع الزمن إلى سكان حضر.

وقد رأى الدكتور حمدان أن دولاً عربية أخرى كالجمهورية العربية اليمنية والصومال وسلطنة عمان لم تدخل فيها الحياة الحضرية الحديثة، ولهذا فقد صنفها ضمن ما أسماه بالتحضر البدائي. ففي مثل هذه الدول التي خلفت في ذلك التاريخ عن اللحاق بالتطورات الحضرية الواسعة التي شهدتها العالم فبقي تطور قطاعاتها الإنتاجية محدوداً ومرتبطة أساساً باقتصاديات بسيطة غير متطورة كالزراعة ومما يزيد من التخلف الحضري لهذه

(١) د. جمال حمدان، المدينة العربية (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٤م)، ص ٥٣.

الدول إن أدوات إنتاجها وأساليبه تكون بدائية إلى درجة لا يسمح بتكون فائض إنتاجي يسمح بتوسيع القاعدة الاقتصادية الحضرية.

أما دولة قطر وغيرها من دول الخليج العربية فقد أدخلها الدكتور حمدان في مجموعة التحضر الشاذ الذي حدث بشكل فجائي فاق كل التوقعات والمعدلات المألوفة في مثل هذه الحالات. ويعكس التحضر في هذه الدول التغيرات الفجائية التي مرت بها نتيجة التحولات الاقتصادية وأساليب الإنتاج والانبهار التتموي الفجائي الذي تعرضت له، وبخاصة في فترة الكشف عن النفط وتعاضل إنتاجه وإيراداته ومصدره في السيولة النقدية. فتغيرت ملامح الخارطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديموغرافية والعمرانية. وكانت النتيجة الحتمية نمواً هائلاً في الشرائح السكانية بسبب الزيادة الطبيعية والهجرات الوافدة. فنمت المستوطنات المتواضعة الصغيرة بسرعة قياسية، وأصبح بعضها بأحجام كبيرة لم تكن معروفة في تاريخ المنطقة. كما ظهرت وسط هذه المناطق الجافة الصحراوية مدن ومستوطنات جديدة تطلبتها الأوضاع المستجدة. واقتضت المؤشرات الاقتصادية الجديدة تحول السكان من الأنشطة التقليدية إلى أنشطة حديثة ذات أساليب تقنية متطورة. كل هذه الأوضاع الجديدة قد فرضت على دولة قطر والمنطقة العربية الخليجية بكاملها أن تتجه إلى التحضر بشكل فجائي، وبنمو وسرعة قياسيين. فالمنطقة بسبب ذلك لم تمر بالمراحل الحضرية التي مرت بها دول عربية أخرى. وبطبيعة الحال فإن المدن الخليجية الجديدة لم تتكون لديها الخبرات، ولم تتعاقب عليها المراحل التاريخية وما صحبتها من تغيرات وتحولات كتلك التي عاشتها وتعاقبت عليها القاهرة أو بغداد أو دمشق على

سبيل المثال من الحواضر العربية الإسلامية القديمة. فالمدن الخليجية لم تنتقل في مراحل التطور الحضري بشكل تدريجي ارتقائي. ولهذا فقد كان نموها أقرب إلى الشذوذ منه إلى النمو الطبيعي.

جذور الحضرية القطرية:

إن الحضرية القطرية قد استلهمت قيمها ومتغيراتها الاجتماعية والحياتية من أنظمة ومصادر ذات جذور متشعبة ومتناقضة. فمن جهة أن هذه الحضرية في بعضها نتاج نمو متواصل بطيء يرجع بتاريخه لسنين طويلة، تراه قد تحول خلال الخمسين سنة الماضية، وبفعل إنتاج النفط وتسويقه إلى نتاج فوري مفاجئ وطارئ. ولهذا فإن في حضرية قطر قيم الحضارة الاجتماعية المتأصلة في تاريخها، إلى جانب قيم اجتماعية وثقافية وحضارية جديدة وأساليب حياة دخيلة ذات مصادر وتأثيرات خارجية تركتها الموجات التي خضعت لها المنطقة فترة من الزمن كالفارسية والعثمانية والآسيوية والأوروبية والأمريكية. ولقد استقرت ونمت بعض هذه القيم الجديدة، وأصبحت جزءاً من القيم الاجتماعية والحياتية للمجتمع القطري المعاصر، وذلك عن طريق الاحتكاك الحضري والاستعماري، وعبر شبكات التوصيل الإعلامية والترفيهية، وباسم المصالح المشتركة أو المتبادلة أو عن طريق ما نقلته الأفواج الوافدة من عرب وأجانب والتي ترجع بأصولها إلى أكثر من مائة جنسية وقومية.

إن مثل هذه الجذور قد أحدثت في المجتمع الحضري القطري التقليدي، إرادياً أو لا إرادياً، تغيرات عميقة في الشكل والمضمون والسلوك. إنها خلقت في المواطن حالة من القلق والصراع الذاتي اتجاه بين ما هو ناشئ عليه من تقاليد وعادات وأعراف وأسلوب حياة، وما

غنى به من تراث وتاريخ ومكرمات، وبين حياة وقيم الحداثة والمعاصرة التي نقلت إليه وحقت في دمائه فبهرته بأضوائها وبمنطلقاتها التحررية وبمادياتها وتقنياتها المتطورة. إنه كان في دوامة صراع غير عادل بين قيم التقليد والمحافظة التي شب عليها، وبين الانفتاح وقيم التحديث والمعاصرة والتجديد التي فاجأته في مدينته الجديدة. فكانت النتيجة حضرية خليطة هجينة تتعايش في ظلها قيم وأحكام اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، تقليدية وعصرية.

وللحضرية القطرية الخليطة هذه انعكاساتها على مدينة الدوحة الكبرى، حالها حال معظم المدن الخليجية الكبرى. فقد أصبح سكانها بعيدين عن الانسجام والتناغم، وهو أمر طبيعي في بيئات حضرية ذات شرائح سكانية تنحدر من جذور متنوعة ذات قيم وأساليب حياة وثقافات وحضارات من كل مكان. ففي هذه المدن الخليجية الكبيرة أنماط حضرية عديدة. يمكن تشخيص ثلاثة أنماط منها هي:

١ - النمط الحضري - الريفي - البدوي.

٢ - النمط الحضري التقليدي.

٣ - النمط الحضري الحديث والمعاصر. وسنتعامل مع هذه الأنماط الثلاثة عند بحث خصائص وإشكاليات الحضرية والتحضر القطري.

خصائص وإشكاليات الحضرية والتحضر القطري:

وسنورد تحت هذا العنوان حزمة من الخصائص والإشكاليات الحضرية التي تشكلت على الأرض القطرية عبر الزمن لتعطيها طابعاً فريداً متميزاً.

أولاً: خاصية النمو الحضري القياسي:

لقد طرأت، نتيجة لتداعيات الثروة النفطية، تحولات في الاقتصاد مصحوبة بتغيرات هائلة، ديموغرافية وعمرانية واجتماعية أفرزت مع الزمن نمواً حضرياً قياسيماً في السرعة والحجم لم يسبق له مثيل في العالم. فتزايد السكان الحضر بوتائر متسارعة وزحف العمران الحضري على الصحراء واتسعت رقعته، وأخذت مدينة الدوحة الكبرى تنمو بسكانها لتصبح حاضرة متميزة تعكس ملامح (الدولة المدينة) أو (المدينة - الدولة)^(١). فالإيرادات النفطية قد اختزلت عشرات السنين من التحضر التدريجي.

وبلغة الأرقام يظهر أن معدل النمو السنوي للسكان الحضري في دولة قطر خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٥م قد بلغ ١٥ بالمائة سنوياً، وأصبح ٩ بالمائة للفترة ١٩٧٥-١٩٨٦م واستمر في حدود ٨ بالمائة سنوياً حتى عام ٢٠٠٤م. إن هذه النسب من النمو الحضري مرتفعة وقياسية مقارنة بما عليه دول الخليج العربية الأخرى، ومرتفعة جداً قياساً بأقاليم أخرى في العالم. فقد كان معدل النمو الحضري السنوي في مجتمعات دول الخليج العربية حوالي ٢, ٧ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٧م، مقابل ٢, ٤ بالمائة سنوياً لمجموعة الدول العربية غير

(١) (الدولة - المدينة) أو (المدينة - الدولة) هي أن الدولة ككل يمكن رؤيتها من خلال مدينة واحدة، هي في الغالب العاصمة والميناء الرئيس ومركز التجارة الأساس وفيها تتمركز الوزارات والهيئات الحكومية والخاصة ومعظم المؤسسات التعليمية والصحية، وهي مقر الحكم ومركز التجمع السكاني المتميز. وتصل نسبة سكان هذه المدينة أحياناً إلى أكثر من ٨٢ - ٨٥ بالمائة من إجمالي سكان الدولة.

الخليجية، و ٢,٧ بالمائة سنوياً لإفريقية الجنوبية وأمريكا اللاتينية، وتكاد تكون ١٪ سنوياً أو أقل في أمريكا الشمالية وأوروبا.

ويرجع النمو السكاني الحضري القياسي الانفجاري إلى مصادر ثلاثة هي:

أ - النمو الطبيعي للسكان.

ب - النمو المتسبب عن هجرة السكان الداخلية من الريف والبادية والمستوطنات الصغيرة إلى المدن.

ج - النمو المتسبب عن الهجرة الدولية الوافدة.

وفيما يأتي عرض موجز عن كل من هذه المصادر:

أ - النمو الحضري كدالة للنمو الطبيعي للسكان:

تتقرر معدلات النمو الطبيعي للسكان بحركتي معدلات المواليد والوفيات. فقد أثبتت الأرقام المتاحة أن دولة قطر هي من بين أكثر دول العالم في معدل نمو سكانها الطبيعي. فقد أشارت هذه الأرقام أن معدل المواليد للمواطنين القطريين هو في حدود ٤٠ بالآلف، ومعدل الوفيات هو دون ٥ بالآلف. فمعدل مواليد قطر يعد قياسياً مقارنة بالمعدل الأوربي (١٢ بالآلف) والمعدل الأمريكي الشمالي (١٣ بالآلف) ومعدل أمريكا اللاتينية وآسيا (٢٧ بالآلف). أما معدل وفيات دولة قطر فهو في مستوى أخفض حتى من الدول المتقدمة في أوروبا، وأقل كثيراً من معدل مجموعة الدول العربية (١٢ بالآلف) وإفريقية (١٥ بالآلف) والآسيوية (١٠ بالآلف).

إن بقاء معدل المواليد مرتفعاً في حدود ٤٠ بالألف وانخفاض معدل الوفيات إلى أقل من ٥ بالألف يستحق وقفة تأملية تحليلية. فمن المعلوم أن انخفاض معدل الوفيات إلى هذا المستوى المنخفض لم يكن نتيجة طبيعية لتغير الهياكل الاقتصادية وتحسن الأوضاع المعاشية والثقافية، كما حصل في فترات سابقة في الدول المتقدمة، وإنما كان، وبصورة أساسية استجابة لعامل خارجي نتيجة لاستعمال الأدوية والوسائل الصحية المستوردة والتقنيات المتطورة والرعاية الصحية المتزايدة. وهذا يفسر كيف أن نسبة المواليد والخصوبة قد استمرت عالية لأنها وليدة الواقع الاجتماعي والتاريخي والحضاري والديني، وليست مستوردة من قيم حضارية أو واقع اجتماعي خارجي. وعلى هذا فإن تخفيض نسب المواليد أو الخصوبة يتطلب تغيير الواقع الحضاري القطري بواقع حضاري جديد، وهذا سوف لن يكون بالسهولة التي عليها استيراد الدواء أو صنعه. فأوضاع الزواج وحجم العائلة والقيم الأسرية التي هي مدعاة ارتفاع نسب المواليد ومعدلات الخصوبة لم تتأثر ولم تتماشى مع ما طرأ من ارتفاع في مستويات الدخل والخدمات الاجتماعية والتغيرات الاقتصادية الجديدة. ولهذا فإنه من المسلم به أن تستمر معدلات المواليد مرتفعة في مجتمع تقليدي محافظ كمجتمع دولة قطر. ومن المستبعد في القريب العاجل أن تتخفض معدلات المواليد انخفاضاً جوهرياً في غياب مبررات تستدعي فرض سياسات سكانية في صالح تحديد النسل وتنظيم الأسرة، وربما العكس هو ما يحدث لهذه الدولة، إذ إن جميع القرائن هي في صالح تشجيع النسل ونمو الشريحة المواطنة من السكان.

ب - النمو الحضري كدالة لهجرة السكان الداخلية:

ويقصد بالهجرة الداخلية "حركة السكان من وحدة مكانية أو اجتماعية إلى أخرى داخل حدود البلد الواحد". وإن لهذه الهجرة، وكأي هجرة أخرى، منطقة إرسال طاردة ومنطقة استقبال جاذبة. وفي حالة دولة قطر كانت مناطق الريف والبادية والمستوطنات الصغيرة والقرى المتناثرة هي مناطق الطرد السكاني، في حين كانت مدينة الدوحة الكبرى (مدينة الدوحة وضواحيها ومدنها التابعة) هي مناطق الاستقبال والجذب السكاني.

وقد كان تيار الهجرة الداخلية متواضعاً حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي. ومع تزايد إنتاج النفط وتصديره ونمو عائداته حتى دخلت قطر مرحلة سريعة في تطوير الخدمات والبنى الأساسية والصناعة، رغم أن النصيب الأوفر من هذه العوائد النفطية كان من نصيب تطوير مدينة الدوحة وضواحيها، وإهمال المناطق الأخرى، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والعمرانية مما أفرز تيارات من الهجرة الداخلية من الأماكن الطاردة إلى الأماكن الجاذبة.

كل ذلك قد ساعد وأسهم في توسع مدينة الدوحة الكبرى وتضخمها سكانياً حيث استحوذت عام ٢٠٠٤م على ٨٨ بالمائة من إجمالي السكان القطريين. بينما تناقصت نسب القطريين لتصبح ٥,٧ بالمائة و ٢,٧ بالمائة و ١,٢ بالمائة و ١,٩ بالمائة من إجمالي السكان في مناطق الوكرة وضواحيها والخور وضواحيها والشمال وضواحيها ودخان وضواحيها على التوالي (الجدول رقم ١).

الجدول رقم (١)

تطور نسب السكان القطريين حسب مناطقهم
خلال السنوات ١٩٨٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٤م

المنطقة	١٩٨٦م	١٩٩٧م	٢٠٠٤م
مدينة الدوحة وضواحيها	٨٣,٩	٨٧,٤	٨٨,٥
الوكرة وضواحيها	٦,٢	٥,٩	٥,٧
الخور وضواحيها	٣,٦	٢,٩	٢,٧
الشمال وضواحيها	٢,٥	١,٤	١,٢
دخان وضواحيها	٣,٧	٢,٤	١,٩

المصادر : - نتائج التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤م.

- التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦م.

- التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧م.

وإذا ما استعرضنا معدلات الزيادة السكانية للمناطق القطرية في
(الجدول رقم ٢) لظهر أن بعض المناطق سوف تصبح خالية من
القطريين خلال فترة قصيرة من الزمن.

الجدول رقم (٢)

معدل الزيادة السنوية للسكان القطريين
حسب المناطق خلال ١٩٨٦ - ٢٠٠٤م

المنطقة	الزيادة	معدل النمو السنوي %
مدينة الدوحة وضواحيها	٧٨٦٨٤	٣,٨
الوكرة وضواحيها	٤٢٧٣	٣,١
الخور وضواحيها	١٣٦٠	١,٨
الشمال وضواحيها	٣٣٤ -	٠,٨ -
دخان وضواحيها	١٥٧ -	٠,٢٤ -
الإجمالي	٨٣٨٣٦	٣,٥

المصادر : ١ - التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦م.

٢ - التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧م.

ويبرز الجدول رقم (٣) أعداد السكان القطريين حسب مكان ميلادهم ومكان إقامتهم المعتاد عام ٢٠٠٤م. وهو بهذا يوضح مقدار حجم الهجرة الداخلية بين المناطق القطرية المختلفة.

الجدول رقم (٣)
السكان القطريون حسب مكان ميلادهم
ومكان إقامتهم المعتاد عام ٢٠٠٤م

مكان الميلاد							مكان الإقامة المعتاد
المجموع	خارج دولة قطر	دخان وضواحيها	الشمال وضواحيها	الخور وضواحيها	الوكرة وضواحيها	الدوحة وضواحيها	
١٦٠٣٤٠	١٣١٨٧	٤٢١٠	٢٦٩٢	١٥٨٦	١٦١٣	١٣٧٠٣٢	الدوحة
١٠٢٩١	٧٨٣	٤٠	١٠	٢١	٧٢٧١	٢١٦٦	وضواحيها
٤٩٠١	١٥٢	٩	٨٥	٤٠٨١	٧	٥٨٧	الوكرة
٢١٢٤	٦٣	٣٨	١٨١٠	٣١	٣	١٧٩	وضواحيها
٣٤٦٤	٧٦	٢٨٤٢	٤	٥	٦	٥٣١	الخور
							وضواحيها
							الشمال
							وضواحيها
							دخان
							وضواحيها

المصدر: النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن (مارس ٢٠٠٤م).

وقد أشارت النتائج الأولية لتعداد السكان عام ٢٠٠٤م أن معدل صافي الهجرة إلى منطقة الدوحة وضواحيها بلغ (٥,٤٪) نظراً لزيادة تيار الهجرة الداخل إليها على التيار الخارج منها. الأمر الذي يدل على أنها منطقة جذب للسكان، تليها منطقة الوكرة وضواحيها التي بلغ معدل صافي الهجرة إليها (٦,٣٩٪).

أما المناطق الثلاث الأخرى (الخور وضواحيها والشمال وضواحيها ودخان وضواحيها) فقد شهدت معدلات لصافي هجرة سالبة (-٢٠,٥% و -١٢٢,٢٧% و -١١٠,٧١%) على التوالي، الأمر الذي يدل على أنها مناطق طاردة للسكان حيث فاقت حركة الهجرة الخارجية منها حركة الهجرة الداخلية إليها (الجدول رقم ٤). فالبيانات تشير إلى أن صافي الهجرة للسكان القطريين هو لصالح منطقة الدوحة وضواحيها والذي بلغ (٦٦٣٨ فرداً)، وإلى حد ما منطقة الوكرة وضواحيها (٦٠٨ فرداً)، في حين شهدت المناطق الثلاث الأخرى حركة هجرة مستمرة منها إلى منطقة الدوحة وضواحيها.

الجدول رقم (٤)

الهجرة الداخلية والخارجية للسكان القطريين حسب المناطق عام ٢٠٠٤م

المنطقة	السكان	الهجرة الداخلية	معدل الهجرة الداخلية %	الهجرة الخارجية	معدل الهجرة الخارجية %	صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة %
الدوحة	١٤٧١٣٣	١٠١٠١	٦,٨٧	٣٤٦٣	٢,٣٥	٦٦٣٨	٤,٥
وضواحيها	٩٥٠٨	٢٢٣٧	٢٣,٥٣	١٦٢٩	١٧,١٣	٦٠٨	٦,٣٩
الوكرة	٤٧٤٩	٦٦٨	١٤,٠٧	١٦٤٣	٣٤,٦٠	٩٧٥ -	٢٠,٥٣ -
وضواحيها	٢٠٦١	٢٥١	١٢,١٨	٢٧٧١	١٣٤,٤٥	٢٥٢٠ -	١٢٢,٢٧ -
الخور	٣٣٨٨	٥٤٦	١٦,١٢	٤٢٩٧	١٢٦,٨٣	٣٧٥١ -	١١٠,٧١ -
وضواحيها							
الشمال							
وضواحيها							
دخان							
وضواحيها							

المصدر : النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن (مارس ٢٠٠٤م).

مما تقدم يظهر أن هناك مجموعة من الأسباب وراء ظاهرة الهجرة الداخلية في دولة قطر. ومن هذه الأسباب أن مناطق الطرد السكاني تفتقر إلى مجموعة من البنى التحتية الأساسية ومراكز الخدمات الإدارية الحكومية التي وإن وجد بعضها، إلا أنها ليست في المستوى المطلوب. كما لم تتوافر فيها مراكز للخدمات التجارية والثقافية والسياحية والتعليمية وغيرها. إنها نادرة الوجود أو غير متوافرة أو ليست في المستوى المطلوب. والأكثر من ذلك يبرز عامل عدم توافر فرص العمل المناسبة التي تربط الإنسان بمكانه. وفضلاً عن ذلك لم تمنح الحكومة امتيازات في الرواتب والمكافآت والعلاوات التي تحفز الموظف على العمل في تلك البلديات النائية تعويضاً له عما يجابهه من صعوبات في الحياة والسكن ونقص الخدمات وقلة وسائل التسلية والمستوى المناسب من الخدمات الصحية والتعليمية وقلة فرص التطور الوظيفي وغيرها.

ج - النمو الحضري كدالة للهجرة الدولية الوافدة:

منذ السبعينيات من القرن الماضي شهدت دولة قطر نهضة تنموية شاملة غطت كافة اتجاهات النشاط البشري الاقتصادي والخدمي والعمراني وهياكل البنى الارتكازية الأساسية. واستجابة لمتطلبات هذه المرحلة أصبح الطلب على القوة العاملة يفوق قدرة الوعاء السكاني الوطني المتاح على الوفاء به. هذا فضلاً عن أن ما يتوافر في هذا الوعاء من عمالة هي ليست في مستوى الخبرات والمهارات والتقنيات المطلوبة، خاصة وإن دولة قطر حديثة العهد بوسائل تنمية الموارد

البشرية وبمؤسسات تنمية العمالة عن طريق التدريب والتأهيل المهني والإداري. إن هذا الواقع قد فرض على دولة قطر استقبال أفواج الوافدين من كافة الجنسيات والمستويات والمؤهلات دون مراعاة للأولويات الأساسية التي تشخص حجم ومستوى وكفاءة تلك الأفواج. وبهذا تكون دولة قطر قد دخلت عصرًا جديدًا من الازدواجية السكانية، وهي ازدواجية غير عادلة حيث تجاوزت أعداد الوافدين أعداد الشريحة المواطنة وبفارق كبير جداً. فالوافدون قد أصبحوا يشكلون ما نسبته في عام ٢٠٠٤م حوالي ٧٦ بالمائة من إجمالي السكان. وكان من تداعيات ذلك ما طرأ من النمو السكاني والحضري القياسي بنسبة انفجارية (الجدولان ٥ ، ٦).

ومما يلاحظ في الجدولين (٥ ، ٦) ما يأتي:

- ١ - لقد بلغ عدد الوافدين في دولة قطر عام ٢٠٠٤م ما يقرب من ٥٦٤ ألف وافد من كافة الجنسيات والأجناس والأديان والألوان، وهم لذلك قد شكلوا ٧٥,٨ بالمائة من إجمالي السكان البالغ عددهم ٧٤٤,٠٢٩ نسمة.

الجدول رقم (٥)

أعداد الوافدين ونسبهم من إجمالي

السكان في دولة قطر ١٩٥٠ - ٢٠٠٤ م

السنة	جملة سكان قطر بالآلاف	جملة أعداد الوافدين بالآلاف	نسبة الوافدين من إجمالي السكان %
١٩٥٠ م	٣٠	١٧,٠	٥٦,٦
١٩٦٠ م	٥٠	٣٠,٠	٦٠
١٩٧٠ م	١١١	٦٥,٣	٥٨,٨
١٩٨٠ م	٢٦٠	١٧٧,٣	٦٨,٢
١٩٩٠ م	٤٨٤	٣٤٠,٠	٧٠,٢
١٩٩٧ م	٥٢٢	٣٨٦,٠	٧٤,٠
٢٠٠٤ م	٧٤٤	٥٦٤,٠	٧٥,٨

الجدول رقم (٦)

معدلات النمو السكاني السنوي لغير المواطنين

من سكان قطر ١٩٦٠ - ٢٠٠٤ م

الفترة الزمنية	معدل النمو السنوي للوافدين %
١٩٦٠ - ١٩٧٠ م	٨,٠
١٩٧٠ - ١٩٧٥ م	٨,٣
١٩٧٥ - ١٩٨٠ م	١٠,٠
١٩٨٠ - ١٩٩٠ م	٦,٨
١٩٩٠ - ١٩٩٧ م	٢,٣
١٩٩٧ - ٢٠٠٤ م	٦,٣

٢ - إن أعداد الوافدين قد نمت خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٤) بمعدل ٥,٩ بالمائة سنوياً، وهو معدل مرتفع قياساً بمعدل النمو الطبيعي الذي كان في حدود ٣,٥ بالمائة سنوياً. غير أن معدل الوافدين لم يكن على نسق واحد طول تلك الفترة، بل تراوح بين ٢,٣ بالمائة سنوياً خلال ١٩٩٠-١٩٩٧م و ١٠ بالمائة سنوياً في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠م. ويعود السبب في انخفاض معدل الوافدين في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧م إلى التباطؤ المؤقت لعمليات التنمية الشاملة، ولأن دول مجلس التعاون الخليجي قاطبة قد تأثرت سلباً وعميقاً بأحداث غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١م.

٣ - يظهر أن هناك علاقة قوية بين مستوى إنتاج وإيرادات النفط ومتوسط حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي المحلي من جهة، ومستوى نسب الوافدين من إجمالي السكان من جهة أخرى. فقوة الاقتصاد القطري وكثرة الاستثمارات وتبني خطط تنمية واسعة والتمويل النفطي الهائل جعلت الطلب على قوة العمل الوافدة عظيماً، فازدادت الهجرة الدولية الوافدة، التي هي في حقيقتها "هجرة نفطية".

إن الهجرة الوافدة إلى دولة قطر هي إما هجرة عربية، أو هجرة وافدة أجنبية، وإن الهجرة العربية تصنف إلى هجرة عربية خليجية وهجرة عربية غير خليجية، في حين تصنف الهجرة الأجنبية إلى هجرة أجنبية آسيوية وهجرة أجنبية غير آسيوية. ويبدو أنه من الصعب معرفة الأعداد والنسب التفصيلية لهذه الشرائح المتنوعة، غير

أنه من الواضح أن الآسيويين من غير العرب يشكلون الأغلبية العظمى من الوافدين. فالتقديرات المتاحة تعطي للآسيويين ٦٥ بالمائة من إجمالي الشريحة الوافدة، و ٨, ٥ بالمائة للإيرانيين و ٢٥ بالمائة للعرب الخليجين وغير الخليجين و ٢, ٤ بالمائة للأجانب الآخرين.

ثانياً: خاصية النمو الحضري الاستقطابي:

إذا ما كان الانفجار السكاني والحضري، ببعديه الكمي والزمني، بهذا التسارع والزخم غريباً على دولة قطر، فإن تركيز غالبيته في مدينة الدوحة لهو أغرب حقاً. فقد نما سكان هذه المدينة بمعدلات قياسية فاقت ١٥ بالمائة سنوياً على حساب إقليمها والمناطق الأخرى. وأصبح سكانها في عام ٢٠٠٤م حوالي ٦٣٠ ألف نسمة، بعد أن كان ١٢ ألف نسمة عام ١٩٥٠م. وبهذا يكون التوازن بين هذه المدينة وإقليمها وبلدها قد اختل سكانياً واقتصادياً وعمرانياً واجتماعياً. فمدينة الدوحة الكبرى قد استقطبت لوحدها ٧, ٨٤ بالمائة من إجمالي سكان دولتها، أو ٨, ٨٧ بالمائة من إجمالي السكان الحضر في بلدها، الأمر الذي شجع البعض أن ينعته على أنها (الدولة المدينة أو المدينة الدولة). وتؤكد الأرقام والنسب في الجدولين (٧ ، ٨) على أن نسب السكان الحضر في دولة قطر قد ارتفعت من ٥٠ بالمائة من إجمالي السكان عام ١٩٥٠م إلى ما يقرب من ٩٣ بالمائة عام ٢٠٠٤م. أما مدينة الدوحة الكبرى فقد نمت بسكانها من ٤٠ بالمائة من إجمالي سكان قطر عام ١٩٥٠ إلى ٨٨ بالمائة من الإجمالي عام ٢٠٠٤م (انظر الجدول رقم ٩).

جدول رقم (٧)

بيانات إحصائية سكانية - حضرية

٧٤٤,٠٢٩	سكان دولة قطر عام ٢٠٠٤م
٧١٩,٤٣٠	السكان الحضر في قطر عام ٢٠٠٤م
	(السكان الحضر هم سكان المستوطنات التي سكانها ٣٠٠٠ نسمة فأكثر)
٦٣٠,٠٠٠	سكان مدينة الدوحة الكبرى عام ٢٠٠٤م
	(مدينة الدوحة وضواحيها ومدنها التابعة)
%٩٦,٧	نسبة السكان الحضر من إجمالي السكان
%٨٤,٧	نسبة سكان مدينة الدوحة الكبرى من إجمالي السكان
٨٧,٨	نسبة سكان مدينة الدوحة الكبرى من إجمالي السكان الحضر
أكثر من ٩٠ بالمائة	نسبة سكان المنطقة التي تحيط بالدوحة والتي نصف قطرها ٣٠ كيلو متراً

جدول رقم (٨)

سكان الحضر كنسبة من إجمالي سكان قطر

السنة	جملة سكان قطر (بالآلاف)	نسبة سكان الحضر من الإجمالي (%)
١٩٥٠م	٣٠	٥٠
١٩٦٠م	٥٠	٦٥
١٩٧٠م	١١١	٧٧
١٩٨٠م	٢٦٠	٨٣
١٩٨٦م	٤٨٤	٨٨
١٩٩٧م	٥٢٢	٩١
٢٠٠٤م	٧٤٤	٩٢

جدول رقم (٩)
حجم سكان مدينة الدوحة الكبرى ونسبة سكانها
من إجمالي سكان قطر ١٩٥٠ - ٢٠٠٤م

السنة	سكان الدوحة الكبرى (بالآلاف)	نسبة سكان الدوحة من إجمالي سكان قطر (%)
١٩٥٠م	١٢	٤٠
١٩٦٥م	٧٥	٧٥
١٩٧٥م	١٢٦	٧٧
١٩٨٥م	٢٥٠	٨٠
١٩٩٧م	٤٣٠	٨٣
٢٠٠٤م	٦٣٠	٨٨

ويبدو من التدقيق في الجدول (رقم ١٠) أن هناك فجوة واسعة بين حجم مدينة الدوحة الكبرى وبين الرتل الثاني من أحجام مدن دولة

الجدول رقم (١٠)
قائمة بمراكز الاستيطان الحضري (٣ آلاف نسمة فأكثر)
في دولة قطر عام ٢٠٠٤م

مركز الاستيطان	سكانه
مدينة الدوحة الكبرى	٦٣٠,٠٠٠ نسمة
مدينة الوكرة	٢٦,٩٩٣ نسمة
مدينة الخور	١٨,٠٣٦ نسمة
مدينة الذخيرة	١٣,٥١١ نسمة
مدينة مسعيد	١٢,٦١١ نسمة
مدينة الشحانية	٨,٣٨٠ نسمة
مدينة دخان	٦,١١٧ نسمة
روضة راشد	٤,٧٦٢ نسمة
الوكير	٤,٤٠٠ نسمة
مدينة الشمال / رويس	٣,٠٠٠ نسمة

المصدر: التعداد العام للسكان ٢٠٠٤م.

قطر التي تتراوح بسكانها بين ٣ آلاف نسمة و ٢٧ ألف نسمة. إن هذه المدن التسع تشكل بسكانها الـ ٩٧٨١٠ نسمة نحو ١٣ بالمائة فقط من إجمالي سكان قطر، بينما تضم الدوحة الكبرى لوحدها ٨٤,٧ بالمائة من إجمالي السكان.

أما إذا قسمت المستوطنات القطرية الحضرية حسب فئاتها الحجمية فستكون النتيجة أن هناك مدينة واحدة طاغية وبفارق كبير جداً على باقي المدن والمستوطنات الأخرى، وهي مدينة الدوحة الكبرى حيث تشكل بسكانها الـ ٦٣٠ ألف نسمة نحو ٨٤,٧ بالمائة من إجمالي سكان قطر، أو ٨٧,٨ بالمائة من إجمالي السكان الحضر. أما فئة المدن التي تأتي بالمرتبة الثانية، والتي سكانها ما بين ١٠-٣٠ ألف نسمة، وهي أربع مدن فقط فتشكل ٥.٩ بالمائة من إجمالي السكان، أو ٩,٩ بالمائة من إجمالي السكان الحضر. وتشمل هذه الطبقة مدن الوكرة والخور والذخيرة ومسيعيد. أما مستوطنات الطبقة الثالثة، والتي يبلغ سكان كل منها ما بين ٥ - ١٠ آلاف نسمة، والتي تشمل الشحانية ودخان وأبو نخله/ مكينس، فتشكل بسكانها ٢,٨ بالمائة من إجمالي السكان، أو ٢,٩ بالمائة من إجمالي السكان الحضر. وتشكل الفئتان الأخيرتان (فئة ٣-٥ آلاف نسمة) وفئة (١-٣ آلاف نسمة) نحو ٢,٧ بالمائة من إجمالي سكان قطر، أو ٢,٩ بالمائة من إجمالي السكان الحضر (الجدول رقم -١١).

يظهر مما تقدم أن هناك في دولة قطر هيمنة واضحة واستقطاباً مركزاً في مدينة الدوحة الكبرى. وقد اعتاد ذوو الاختصاص أن

يقيسوا درجة الهيمنة هذه بمؤشر يدعى "مؤشر الأولوية" أو "مؤشر المدينة الرباعي". وفيه يقسم حجم سكان المدينة الكبرى في الدولة على إجمالي سكان المدن الثلاث التالية. ومن المعروف أنه كلما ارتفع مؤشر الأولوية كلما دل على أن الهيمنة للمدينة الأولى الكبيرة مطلقة وتامة وهذا يؤيد ما آلت إليه مدينة الدوحة الكبرى من هيمنة على المدن والمستوطنات الأخرى في دولة قطر. فقد بلغ مؤشر الأولوية لهذه المدينة أكثر من ١١ ضعفاً من إجمالي سكان المدن الثلاث التالية وهي الوكرة والخور والذخيرة. هذا مع العلم أن مؤشر المدينة الرباعي أو مؤشر الأولوية نادراً ما يهبط عن ٠,٥٠، ونادراً ما يرتفع عن ٠,٨٠ (الجدول رقم -١٢).

إن مدينة الدوحة الكبرى هي مركز الاهتمام والمسؤولية في دولة قطر، وهي التي تمثل دولتها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً. فيها يحتشد أكبر تجمع سكاني، وعليها تقوم الدولة وتستمد قوتها البشرية، وإن هرمها السكاني يبرز أنها هي ملجأ العناصر الشابة والفتية، وفيها أكثر من ٨٠ بالمائة من عمالة دولتها، وبسبب انفتاح دولة قطر على العالم أخذ كثير من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية تتخذ من هذه المدينة مركزاً لفعاليتها واتصالاتها، مما زاد في نموها وتوسيع عمرانها واحتوائها للحركة الاقتصادية، وما يلزم لها من هياكل ارتكازية أساسية وخدمات.

ولأن السلطة تتركز في هذه المدينة وما يترتب على ذلك من وجود دوائر ومؤسسات ومراكز ثقافية وتجارية وسفارات أجنبية ومؤسسات تعليمية وصحية، فقد ازداد تضخم هذه المدينة وأصبحت قبلة للوافدين من الداخل

جدول رقم (١١)
الفئات الحجمية للمستوطنات الحضرية
(١٠٠٠ نسمة فأكثر) لدولة قطر عام ٢٠٠٤

الفئات الحجمية	عدد المستوطنات	أسماء المستوطنات	نسبتها من إجمالي السكان (%)	نسبتها من إجمالي السكان (%)
٦٣٠	١	مدينة الدوحة الكبرى	٨٧,٨	٨٤,٧
١٠ - ٣٠ ألف	٤	الوكرة ٢٦,٩٣٣ الخور ١٨,٠٣٦ الذخيرة ١٣,٥١١ مسعيد ١٢,٦١١	٩,٩	٩,٥
١٠٥ آلاف	٣	الشحانية ٣,٣٨٠ أبو نخلة/ مكينس ٦,٢٨٧	٢,٩	٢,٨
٣ - ٥ آلاف	٣	روضة راشد ٤٧٦٢ الوكير ٤,٤٠٠ مدينة الشمال/ رويس ٣٠٠٠	١,٧	١,٦
١ - ٣ آلاف	٥	فويرط الحساسية ١٣٨٥ الغويرية ٢١٥٩- الجميلية ١٣٦٧ أم باب ١٢٨٧- الكرعانة ١٠٧٢	١,٢	١,١

المصدر: التعداد العام للسكان ٢٠٠٤م.

والخارج. ولهذا نشأ نمطان متميزان من الاستيطان، نمط مدينة الدوحة ونمط المستوطنات المتوسطة والصغيرة وسكان القرى والأرياف والبادية، وإن الفارق بينهما واسع جداً والهوة عميقة، وفي طريقها إلى الأعماق. وهذا يعني أنه ليست في دولة قطر هايراكية حضر به تتوزع مراكز الاستيطان فيها وفق طبقات حجمية متدرجة. فمدينة الدوحة الكبرى لا تتناسب في حجمها ومعدلات نموها وأهميتها ما عليه المستوطنات الحضرية الأخرى. فليس في قطر توازن بين المستوطنات الحضرية يوصف ويقاس بقاعدة

جدول رقم (١٢)

مستوطنات دولة قطر (١٠٠٠ نسمة فأكثر) عام ٢٠٠٤

م	المستوطنات	السكان (بالألف)
١	مدينة الدوحة الكبرى	٦٣٠ نسمة
٢	الوكرة	٢٦,٩٣٣ نسمة
٣	الخور	١٨,٠٣٦ نسمة
٤	الذخيرة	١٣,٥١١ نسمة
٥	مسيعيد	١٢.٦١١ نسمة
٦	الشحانية	٨,٣٨٠ نسمة
٧	أبو نخلة / مكينس	٦,٢٨٧ نسمة
٨	دخان	٦,١١٧ نسمة
٩	روضة راشد	٤,٧٦٢ نسمة
١٠	الوكير	٤,٤٠٠ نسمة
١١	مدينة الشمال / رويس	٢,٩١٥ نسمة
١٢	الغويرية	٢,١٥٩ نسمة
١٣	فويرط / الحساسية	١,٣٨٥ نسمة
١٤	الجميلية	١,٣٦٧ نسمة
١٥	أم باب	١,٢٨٧ نسمة
١٦	الكرعانة	١,٠٧٢ نسمة
١٧	العطورية	١٠٠٠ نسمة

المصدر: تعدد السكان ٢٠٠٤م.

المرتبة - الحجم size rule - rank التي تتطوي على تسلسل هرمي تدريجي. فالتوزيع الحضري في قطر توزيع دكتاتوري تتركز فيه السلطة والهيمنة في مدينة رئيسة واحدة، وليس توزيعاً ديمقراطياً أو حتى شبه ديمقراطي.

ثالثاً: خاصية غربة السكان والعمالة:

شهدت دولة قطر في العقود الأربعة الماضية نمواً سكانياً قياسيماً بفضل الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفرق بين المواليد والوفيات من جهة، والهجرة الدولية الوافدة من جهة أخرى. فقد قدر عدد الوافدين الدوليين من كافة الأجناس والأصول إلى دولة قطر في عام ١٩٧٠م بنحو ٦٦ ألف نسمة حيث شكلوا آنذاك ٥٨,٨ بالمائة من إجمالي السكان. واستمرت أعداد الوافدين ونسبهم بالتزايد إلى أن بلغت نحو ٣٤٠ ألف نسمة عام ١٩٩٠م ونحو ٥٦٤ ألف نسمة، أو ٧٥,٨ بالمائة من إجمالي السكان، عام ٢٠٠٤م (الجدول رقم - ٥). وبهذا فإن المواطنين القطريين قد أصبحوا أقلية في بلادهم. فالذين يحملون الجنسية القطرية في دولة قطر. لم يشكلوا في عام ٢٠٠٤م سوى ٢,٢ بالمائة من إجمالي السكان.

أما عن العمالة في دولة قطر فتظهر التقديرات على أن شبه القارة الهندية وشرقي آسيا وإيران والوطن العربي هي المصادر الأساسية لهجرهم الوافدة. ففي عام ٢٠٠١م كان الآسيويون والإيرانيون يشكلون ٧١ بالمائة من إجمالي العمالة الوافدة، في حين شكل العرب الخليجيون وغير الخليجين ما نسبته ٢٥ بالمائة. وقد بلغ حجم العمالة الوافدة في عام ٢٠٠٤م ما يقرب من ٣٩١ ألفاً، وهي بذلك تشكل

نحو ٨٨ بالمائة من إجمالي عمالة دولة قطر، في حين لا تشكل العمالة المواطنة سوى ١٢ بالمائة فقط من إجمالي العمالة (الجدول رقم - ١٤) وهناك عوامل عديدة تشكل المؤشرات الأساسية في تحديد حجم العمالة الوافدة ومصدرها ، وهذه العوامل إما داخلية أو خارجية كتباين المستويات الاقتصادية والأجور والمسافات.

الاستقبال، ومدى التسهيلات الممنوحة لدخول البلاد والاتفاقيات الثنائية التي تنظم الحركة السكانية، وكذلك الروابط التاريخية والدينية والقومية والاقتصادية، فضلاً عن الحجم السكاني وتوافر الخبرات والمهارات والتقنيات التي تحتاجها دولة قطر من الدول المصدرة لأولئك الوافدين.

ولما كانت دولة قطر ذات عمالة محلية محدودة جداً، عدداً وخبرة ومهارة، فإنها كانت غير قادرة على تلبية متطلبات البنى الأساسية والصناعة والخدمات وغيرها من قوة العمل، الأمر الذي تطلب استقدام أعداد متزايدة من العمالة الوافدة من الخارج. وبمرور الزمن أصبحت

جدول رقم (١٣)

العمالة المواطنة والوافدة في دولة قطر ١٩٩١، ٢٠٠٤م

وجه المقارنة	١٩٩١م	٢٠٠٤م
إجمالي العمالة في دولة قطر	٢٠٠,٢٣٨	٤٤٤,١٣٣
نسبة العمالة من إجمالي السكان %	٣٩,٧	٥٩,٧
إجمالي العمالة المواطنة	٢٩,٨٠٧	٥٢,٨٩٥
نسبة العمالة المواطنة من إجمالي العمالة %	١٤,٩	١١,٩
إجمالي العمالة الوافدة	١٧٠,٤٣١	٣٩١,٢٧٨
نسبة العمالة الوافدة من إجمالي العمالة %	٨٥,١	٨٨,١

هذه العمالة الوافدة تشكل نسبة عالية جداً من إجمالي العمالة. فقد كان أفراد هذه الشريحة الوافدة ٤٠ ألفاً عام ١٩٧٠م، أو نحو ٨٣ بالمائة من إجمالي العمالة. ثم ازداد حجمها إلى ٢٣٥ ألفاً، أو نحو ٨٤ بالمائة في عام ١٩٩٧م، وإلى ٣٩١ ألفاً، أو بنسبة ٨٨ بالمائة من إجمالي العمالة عام ٢٠٠٤م (الجدول رقم - ١٤).

جدول (رقم - ١٤)
العمالة في دولة قطر (١٩٧٠ - ٢٠٠٤م)
حجمها - نموها - جنسياتها

الجنسية	١٩٧٠م		١٩٨٦م		المتوسط السنوي للمنمو	١٩٩٧م		٢٠٠٤م	
	حجم العمالة بالألف	نسبة النمو	حجم العمالة بالألف	نسبة النمو		حجم العمالة بالألف	نسبة النمو	حجم العمالة بالألف	نسبة النمو
مواطنون	٨,٢	١٧	٣٦,٢	١٨	٨	١٦,١	٥٢,٩	١٢	
وافدون	٤٠,٠	٨٣	١٦٤,٠	٨٢	٨,٥	٨٣,٩	٣٩١,٢	٨٨	
الإجمالي	٤٨,٢	١٠٠		١٠٠		٢٨٠	٤٤٤,١	١٠٠	

ومما يلاحظ في (الجدول رقم - ١٤) قلة العرض من العمالة الوطنية، غير أن القلة هذه لا تتحدد بعامل صغر حجم سكان دولة قطر فقط، بل وبسبب معوقات أخرى من شأنها خفض معدلات مشاركة المواطنين في قوة العمل.

ومن بين هذه المعوقات أوضاع اجتماعية واقتصادية وديموغرافية وغيرها، كانخفاض إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية والخدمية والتركيب العمري للسكان ونفور المواطنين من العمل اليدوي

والجسماني لدوافع اجتماعية. ولتسارع عمليات التعليم. هذا فضلاً عن وجود فئة كبيرة من مواطني دولة قطر ليسوا بحاجة إلى عمل، وهذه هي أساساً طبقة ذوي الريع والمؤجرين أصحاب الدخول من العقارات والأسهم وما شابه ذلك، ويدخل بعضهم ضمن فئة البطالة المرفهة. ويضاف إلى العجز الكمي في العمالة الوطنية عجز في المهارات والخبرات والتدريب التي تتطلبها فرص العمل في التنمية الشاملة والمستدامة ولشوارع التصنيع والخدمات وغيرها.

إن نظرة فاحصة ودقيقة في بيانات العمالة في دولة قطر وأوضاعها ومكوناتها وخصائصها ومصادرها وإنجازاتها وتداعياتها تقودنا إلى مجموعة من النتائج تتمحور حول ضعف فعالية هذه العمالة وانخفاض كفاءة أدائها وتضخم حجمها وسلبية توجهاتها وقلة معدلات إنتاجيتها. وفيما يأتي ملخص لمجموعة من خصائصها وأوضاعها.

١ - الاعتماد شبه المطلق على العمالة الوافدة، إذ إنها قد شكلت في عام ٢٠٠٤م نحو ٨٨ بالمائة من إجمالي قوة العمل القطرية.

٢ - ارتفاع نسبة الآسيويين في هذه العمالة حيث بلغت نسبتهم في عام ٢٠٠١ نحو ٦٥ بالمائة من إجمالي العمالة. ومن خصائص هذه العمالة أنها في معظمها عمالة أمية نقلت معها العديد من أساليبها، في الحياة والعمل، وعاداتها وإشكالياتها ذات التداعيات السلبية التي لا تتفق ومتطلبات تنمية العمالة في قطر.

٣ - إن ثلثي قوة العمل تعمل في قطاع الإنتاج الخدمي، وإن الثلث الباقي فقط يعمل في الإنتاج السلعي، وهذا معناه أن كل شخص

يعمل في قطاع الإنتاج السلعي يقابله شخصان يوفران الخدمات له . إن هذا المعدل مرتفع بكل المقاييس، إذ إنه في الدول الأكثر نمواً وتقدماً هناك شخص واحد يوفر الخدمات لشخصين في الإنتاج السلعي.

٤ - تدني معدل مشاركة العمالة المواطنة في النشاط الاقتصادي حيث إنها في حدود ٢٠ بالمائة فقط من جملة القطريين، بينما تصل نسبتهم في الدول الصناعية المتقدمة ما بين ٤٠ - ٥٠ بالمائة، وفي الدول الأكثر نمواً في العالم الثالث ما بين ٣٠ - ٤٠ بالمائة.

وتعود نسبة تدني العمالة في قطر أساساً إلى تدني مشاركة المرأة (أقل من ١٥ بالمائة) والقيود الاجتماعية ومستوى الرفاه الاقتصادي والبطالة المرفهة.

٥ - تفشي ظاهرة البطالة المقنعة وتزايدها، مما أدى إلى هدر الكثير من طاقات وإمكانات المواطنين والوافدين، وحولت الكثير من الوافدين إلى عالة على المجتمع الذي استقدمهم، بدلاً من أن يكونوا عوناً له.

٦ - الدور الهامشي لقوة العمل المواطنة، وتدني نسبة إسهام المواطنين فيها، الأمر الذي جعل دورهم الفعلي محدوداً جداً. فنسبة المواطنين من إجمالي العمالة هي في حدود ١٢ بالمائة فقط.

٧ - تزايد أهمية دور الوافدين في اتخاذ القرار الخاص بالعمالة.

٨ - تبني الأساليب التقنية القائمة على أساس العمالة الكثيفة، واستخدام عمالة أمية وغير ماهرة في معظمها.

٩ - الافتقار إلى وجود أساليب حديثة لإدارة الأفراد.

١٠ - عدم استقرار قوة العمل وضعف الشعور بالانتماء.

يتضح مما تقدم أن دولة قطر تمر بمرحلة من الغربة السكانية والعمالية. فالقطريون لا يشكلون سوى ٢٤,٢ بالمائة من إجمالي سكانها و١٢ بالمائة من إجمالي عمالتها. فهناك إذن خلل وغربة سكانية وعمالية في بلد أصبح الوافدون من السكان والعمالة هم الشرائح الطاغية حجماً ونسبة ونوعاً. إن وضعاً كهذا لابد وأن تكون له إشكالياته وتداعياته مما استدعى شخصيات قطرية، بعضها قيادي في الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع والعلوم، أن تفكر في مصير وعروبة هذه المنطقة الأصيلة بتراثها وتاريخها ودينها ولغتها وقوميتها ومجتمعها، ورأت فيه تهديداً للتركيبة السكانية والهوية العربية والإسلامية.

رابعاً: خاصية الخلل السكاني العمري - النوعي:

إن تصنيف السكان حسب فئاتهم العمرية، ونوعهم "ذكور، إناث" يخدم أغراضاً أساسية في معرفة خصائصهم الديموغرافية وتأثيرها في حركة التطور الاجتماعي - الاقتصادي - الديموغرافي. ذلك أن للعمر والنوع ارتباطات وثيقة بكثير من المتغيرات في تلك المجالات. فالتخطيط المجدي للخدمات المجتمعية يقتضي أول ما يقتضي الإلمام بالواقع الديموغرافي والتركيب السكاني إذ إن هذا الواقع وذلك التركيب لا يقتصر في تأثيراته على معدلات الولادة والوفاة واتجاه الخصوبة وحركة الزيادة الطبيعية والهجرة السكانية، بل وله أهميته القصوى في تقدير حاجات المجتمع من الخدمات والمرافق والمؤسسات

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية، وما إلى ذلك من أشكال الخدمات والهياكل الارتكازية.

وللتركيب العمري - النوعي علاقاته العضوية في عملية التخطيط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهو يشكل القاعدة في تحليل الخواص الديموغرافية وتخطيط القوى العاملة وبنائها المختلفة، وإبراز صورة الأنشطة الاقتصادية للسكان واتجاه مسارها المستقبلي. كما أنه يشكل الأساس لقياس التغيرات والتحوليات في حركة السكان داخل وخارج قوة العمل، كأولئك الذين يدخلون سن الدراسة والذين يتركون قوة العمل ومقدار التبدل في حجم القادرين على العمل ودور الإناث في ذلك. ولهذا فإن دراسة التركيب العمري - النوعي تفيد، ليس في معرفة الجانب الاستهلاكي في العملية الاقتصادية وحسب، بل ومعرفة الجانب الإنتاجي أيضاً من خلال تحديد العرض من قوة العمل.

وتجوز الإشارة في دراسة التركيب العمري - النوعي لسكان دولة قطر إلى أن لمجتمع هذه الدولة أوضاعه المتميزة. فسكانه خليط من المواطنين والوافدين، وإن الوافدين يشكلون الأغلبية العظمى المطلقة للسكان. ولما كانت الشريحة الوافدة هذه ذات خصائص ديموغرافية متميزة تتحكم فيها ظروف الهجرة والعمل وقوانين الدول، فإنه من المؤكد أن تترك مردودات أساسية في أنماط التراكيب العمرية - النوعية لمجتمع دولة قطر لتصبح مغايرة شكلاً ومضموناً لما عليه التراكيب والأوضاع السكانية الطبيعية. فليس من شك بأن هناك تمايزاً واضحاً واختلافاً بين التركيب العمري - النوعي للمواطنين من سكان دولة قطر وتركيب الوافدين القادمين من أركان المعمورة

الأخرى. فبين الوافدين تبرز ظاهرة الانتخاب الهجري العمري - النوعي حيث ترتفع نسب الذكور، وبخاصة في الأعمار المنتجة (٢٠-٥٩ سنة) ارتفاعاً واضحاً. وهذا له انعكاساته في تكوين الصورة الديموغرافية لدولة قطر.

وتلجأ الدراسات السكانية عند تغطية التركيب العمري إلى التصنيف الشائع للسكان إلى فئات عمرية ثلاث:

١ - فئة السكان أقل من ١٥ سنة (أو فئة صغار السن).

٢ - فئة السكان ١٥-٥٩ سنة أو ١٩-٦٤ سنة (فئة متوسطي السن).

٣ - فئة السكان ٦٠ سنة أو ٦٥ سنة فأكثر أو (فئة كبار السن).

وستأخذ هذه الدراسة بالتصنيف المشار إليه للوصول من خلاله إلى أنماط وخصائص التركيب العمري لدولة قطر.

ونستعين لهذا الغرض بالجدول (رقم - ١٥).

جدول (رقم - ١٥)

توزيع المواطنين والوافدين من سكان دولة قطر

حسب الفئات العمرية (١٩٩٧ - ٢٠٠٤م)

المنطقة	أقل من ١٥ سنة	١٥ - ٥٩ سنة	٦٠ سنة فأكثر
مواطنون %	٤٣,٥	٥٣	٣,٥
وافدون %	١٣,٥	٨٤,٥	٢
الإجمالي %	٣١	٦٧	٢
مجموعة الدول المتقدمة	٢٧,١	٦٥	٧,٩

ويمكن استخلاص مجموعة من الحقائق من الجدول (رقم - ١٥) من أهمها أن دولة قطر تتميز بمجتمع شاب فتى تطفى عليه فئات الأعمار الصغيرة، ولا سيما تلك التي تقل عن ١٥ سنة من العمر، أو تلك التي أطلقنا عليها فئة صغار السن، وهي الفئة التي لم يدخل أفرادها بعد سوق العمل، وتتصف نسبة صغار السن هذه بأنها أعلى وبفارق كبير مما عليه في الدول المتقدمة (جدول رقم - ١٦). فنسبة فئة صغار السن في دولة قطر مرتفعة تصل بين المواطنين إلى نحو ٤٤ بالمائة من إجمالي السكان، قياساً بمتوسط نسبة فئة صغار السن للدول المتقدمة حيث تبلغ نحو ٢٥ بالمائة من إجمالي السكان. وتعزى ظاهرة ارتفاع نسبة فئة صغار السن في دولة قطر أساساً إلى ارتفاع

جدول (رقم - ١٦)

توزيع السكان حسب الفئات العمرية

لدولة قطر ومناطق العالم الرئيسية (٢٠٠٤م)

المنطقة	الفئات العمرية %		
	أقل من ١٥ سنة	١٥ - ٥٩ سنة	٦٠ سنة فأكثر
دولة قطر	٤٣,٥	٥٣	٣,٥
مواطنو دول مجلس التعاون	٤٤,٢	٥٢	٣,٨
الوطن العربي	٤١,٢	٥٥,٨	٢,٩
مجموعة الدول النامية	٣٦,٣	٦٠	٣,٧
مجموعة الدول المتقدمة	٢٧,١	٦٥	٧,٩
العالم	٣٥,١	٦٠	٤,٩

مستوى الخصوبة من جهة وإلى انخفاض نسبة الوفيات، وبخاصة في الأعمار المبكرة التي تشكل وفياتها في الدول النامية، في العادة، نسبة كبيرة من إجمالي الوفيات من جهة أخرى. وفي هذا المجال يجدر التنويه أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين معدل الحضرية، ومعدل الفتوة عند غالبية الشعوب حيث تؤدي الحضرية، العالية إلى نسبة أكبر من صغار السن والشباب في المجتمع، بينما تؤدي الخصوبة المتناقصة إلى ارتفاع نسبة متوسطي وكبار السن، خاصة عندما يطول أمد الحياة (الجدول رقم- ١٦).

ويمكن إجمال الحقائق الديموغرافية التي يتميز بها المجتمع القطري بما يأتي:

١ - أن هذا المجتمع شاب فتى كما أسلفنا. فأشكال الأهرامات السكانية ذات قواعد عريضة واسعة تتدرج بالتناقص إلى الداخل كلما زادت فئات الأعمال، وإن هذه القواعد تتجدد سنوياً وبصورة مستمرة بسبب ما يضاف إليها من أطفال، الأمر الذي يقلص من نسب السكان في الفئات العمرية المتوسطة والكبيرة إن ارتفاع نسبة فئات صغار السن هي ظاهرة إيجابية في مجتمع ينمو سكانه بسرعة هائلة استجابة لتطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وغيرها. بيد أنه في ذات الوقت يبتعد هذا المجتمع عن حالة الاستقرار السكاني، بسبب وقوع سكانه تحت سن قوة العمل الاقتصادي، مما يضطره إلى استقدام أعداد غفيرة من الأيدي العاملة الوافدة. كما تشير ظاهرة ارتفاع نسب فئة

صغار السن إلى أن نسبة المعالين غير العاملين كبيرة مما يتطلب من السكان العاملين تحمل مسؤوليات كبيرة للتعويض عن اختلال التوازن العمري بين الفئات العمرية المتعددة من السكان.

ويختلف الحال بالنسبة للوافدين حيث تشير الجداول والأهرام السكانية إلى أن نسب الوافدين في فئة صغار السن صغيرة جداً، وتحتل قاعدة ضيقة في الأهرام السكانية . فهي تشكل ١٣,٥ بالمائة من إجمالي الوافدين، بينما هي ٤٣,٥ بالمائة بين المواطنين من سكان قطر. وتظهر النسب والأهرام للوافدين توسعاً في فئة متوسطي العمر، وبخاصة بين الذكور، حيث أن نسبتهم في فئة متوسطي الأعمار تقترب من ٨٥ بالمائة ، بينما هي ٥٣ بالمائة للمواطنين.

٢ - ويختلف الحال في فئة الأعمار المتوسطة (١٥ - ٥٩ سنة) إذ تبلغ نسبتها بين المواطنين بين سكان قطر نحو ٥٣ بالمائة، وهي نسبة منخفضة قياساً بالمتوسط العالمي (٦٠ بالمائة) ومتوسط الدول المتقدمة (٦٥ بالمائة). كما أن هذه النسبة منخفضة جداً قياساً بما عليه نسبة متوسطي الأعمار في الشريحة الوافدة من السكان والتي هي في حدود ٨٤,٥ بالمائة من إجمالي السكان. لهذا فإن الهرم السكاني للوافدين في دولة قطر ضيق القاعدة منتفخ الوسط في ناحية الذكور حيث تغلب على الوافدين الفئة العمرية (١٥ - ٥٩ سنة) وتعزى النسبة العالية لهذه الفئة العمرية إلى أن معظم الوافدين إلى دولة قطر في أعمار منتجة هدفها العمل والثروة. إنهم في أعمارهم المتوسطة هذه قد أسهموا في رفع

نسب متوسطي الأعمار في إجمالي سكان دولة قطر فلجملة السكان تصبح نسبة هذه الفئة نحو ٦٧ بالمائة، وهي بهذا تكون قد اقتربت من المتوسط للدول المتقدمة بهذه الفئة العمرية.

٣ - أما عن فئة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) فإن نسبتها بين مواطني دولة قطر نحو ٣,٥ بالمائة من إجمالي السكان. أنها نسبة منخفضة، قياساً بما عليه المستوى العالمي (٩,٤ بالمائة) والدول المتقدمة (٩,٧ بالمائة) بيد أنها مرتفعة قياساً بنسبة الوافدين في هذه الفئة، والتي تبلغ (٢ بالمائة). كما أن صغر نسبة كبار السن يعني أن أمد الحياة لسكان المجتمع القطري ما زال قصيراً، وأنه يعزي إلى ضعف الوعي الصحي وسوء التغذية عند مجموعة من كبار السن إلى وقت قريب، وإلى تفشي الأمية والجهل بينهم. كما أنها مؤشر على أن كبار السن قد أنهكتهم الحياة القاسية التي نشؤوا وترعرعوا في ظلها قبل أن يتدفق خير النفط وإيراداته وما صاحبها من تطور صحي وتعليمي واجتماعي واقتصادي كفيل بتحويلات ديموغرافية واسعة تشهدها الأجيال القادمة.

٤ - من الواضح أن المجتمع القطري يعاني من خلل وتشويه في الهيكل العمري لسكانه، وأن هذا الخلل يتجسد بشكل خاص في حالة عدم التوازن بين الفئات العمرية للسكان، لحساب الفئات المستهلكة على حساب الفئات المنتجة، إلا أن الهجرة الوافدة قد أسهمت في تصحيح هذا الخلل السكاني بين الفئات العمرية. غير أن هذه الهجرة الوافدة لا تعدوا أن تكون مسكنات وقتية من ناحية، وشكلية من ناحية أخرى، لأن ارتفاع نسبة الفئات

المنتجة عن طريق الهجرة الوافدة لا يعني بالضرورة ارتفاع
في إنتاجية العمل بنفس النسبة وأن هذا الواقع سوف يعمل
على رفع نسبة الإعالة dependency ratio.

أما عن التركيب النوعي للسكان فيقاس بمؤشر اتفق عليه عالمياً
ويدعى "نسبة النوع أو الجنس sex ratio" وتعني هذه النسبة عدد
الذكور لكل ١٠٠ أو ١٠٠٠ من الإناث. ويبدو أن لهذا المؤشر أهميته
القصوى في تشكيل كثير من الخصائص الديموغرافية والاقتصادية
والاجتماعية. وتكون نسبة النوع في أغلب الحالات متوازنة يقترب فيها
عدد الذكور من عدد الإناث. ومن المتفق عليه عالمياً " أن نسبة النوع
تكون طبيعية في حالة عدم تجاوز الذكور ١٠٤,٥ مقابل ١٠٠ من
الإناث، وتظل منطقته إلى حد ما إذا ما كان الذكور ١٠٧ مقابل ١٠٠
من الإناث.

وإذا ما تفحصنا نسب النوع لدولة قطر لبرزت ثلاثة أنماط لمجتمعها:

- ١) فبينما تكون نسبة النوع للمواطنين من السكان متوازنة (١٠١,٥)
من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث) كتوازن أي مجتمع طبيعي ومستقر
ديموغرافياً، تكون هذه النسبة للوافدين عالية جداً (٢٩٢ من
الذكور لكل ١٠٠ من الإناث) حيث يغلب عليها الذكور بفارق كبير
جداً. ولما كانت الشريحة الوافدة من السكان في دولة قطر تشكل
أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي السكان، فإنها أثرت في مستوى نسب
النوع لإجمالي السكان فيها لتجعلها عالية جداً هي الأخرى
(٢٠٠,٤ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث).

٢ (ولما كانت مدينة الدوحة الكبرى تمثل قطر سكانياً (٨٥ بالمائة من إجمالي السكان) فإن الخصائص الديموغرافية للشريحة الوافدة فيها قد تركت تداعيات أساسية وأثراً واضحة على أنماط التركيب العمري - النوعي لمجتمع المدينة، ولتصبح مغايرة شكلاً ومضموناً لما عليه التركيب والوضع السكاني في الحالات الطبيعية. فبين الوافدين تبرز ظاهرة الانتخاب الهجري العمري - النوعي حيث ترتفع نسبة الذكور، وبخاصة في الأعمار المنتجة (١٥-٥٩ سنة) ارتفاعاً واضحاً، وهذا له انعكاساته في تكوين الصورة الديموغرافية لمدينة الدوحة الكبرى. حيث يبرز أن هرم المواطنين يختلف جذرياً عن هرم غير القطريين فهرم الوافدين يبرز أن نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) صغيرة جداً وتحتل قاعدة ضيقة حيث لا تشكل من إجمالي السكان في عام ٢٠٠٤ سوى ٢٢,٤ بالمائة.

٣ (ويختلف الحال في فئة الأعمار المتوسطة (١٥-٥٩ سنة) إذ تصل نسبتها إلى نحو ٧٥ بالمائة من إجمالي السكان الوافدين. أما فئة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) فتشكل من إجمالي السكان الوافدين ما يقرب من ٢,٦ بالمائة.

خامساً: خاصية الخلل في التركيبة الاجتماعية:

إن دولة قطر كائن عضوي ولد ونما وهو يتطور باستمرار. ومع هذا النمو والتطور تغيرت فيه القيم والتقاليد والوظائف والبنية، وتعين على السكان فيه مجاراة ما يحدث من تغيرات وتطورات. غير أن كافة الدلائل والمؤشرات في المدينة القطرية قد أظهرت أن ما حدث في

عملية التحضر urbanization (نمو سكان الحضر) لم يتكرر بنفس السرعة في العملية الحضرية (أسلوب الحياة urbanism). ففي الوقت الذي قفزت فيه أعداد السكان الحضر إلى أرقام قياسية وتضخمت نسب التحضر خلال فترة قصيرة، لم يطرأ سوى تحول تدريجي في أسلوب الحياة والقيم الاجتماعية والأنماط السلوكية الحضرية. فقد تم التحضر الكمي، ممثلاً بالحجم السكاني والعمران الحضري، أشواطاً على الحضرية النوعية ذات الصلة بأسلوب الحياة وأنماط السلوك ومعايشة القيم الحضرية.

وللحضرية urbanism انعكاساتها على المدينة القطرية الكبيرة. فقد أصبح سكان هذه المدينة بعيدين عن الانسجام والتناغم، وهو أمر طبيعي في بيئة حضرية ذات شرائح سكانية تتحدر من أصول وجذور متنوعة، وذات قيم وأساليب حياة وثقافات وحضارات من كل مكان. ولهذا تعددت أنماط الحياة الحضرية والتراكيب الاجتماعية في مدينة الدوحة الكبرى مما أشاع فيها تناقضات وصراعات طبقية واجتماعية وثقافية وسلوكية.

ومن الملاحظ أن في هذه المدينة تتعايش ثلاثة أنماط متميزة من الحياة الحضرية هي:

١ - النمط الحضري الريفي - البدوي.

٢ - النمط الحضري التقليدي.

٣ - النمط الحضري الحديث والمعاصر.

١ - فالنمط الحضري الريفي - البدوي هو جزء من الكم الحضري، وليس جزءاً من الحضرية وأسلوب حياتها. انه يمثل شريحة الريفيين والقرويين والبدو الذين هاجروا إلى المدينة وأصبحوا جزءاً من كمها السكاني.

النزوح الخارجي من أرياف وقرى دول خارجية عربية وأجنبية إلى المدن القطرية. إن أفراد هذه الشريحة يعيشون جسدياً في المدينة، وروحياً في الريف والبادية. وإنهم بمجموعهم، من مواطنين ووافدين، يشكلون حالياً نسبة تقدر بنحو ٢٥ - ٣٠ بالمائة من إجمالي السكان الحضر. وإن نسبة كبيرة منهم ما زالت تتجمع في تكتلات قبلية وإقليمية تخضع لتقاليد وأعراف وأنماط سلوك وطرز حياة تستمد جذورها من انتماءاتها المتأصلة القبلية والإقليمية والعنصرية والمذهبية وغيرها.

٢ - أما النمط الحضري التقليدي فيتكون من سكان المدينة الأصليين، وأولئك الوافدين من أصول حضرية تقليدية من مدن في بلدان أخرى. إنهم في العادة ينشطون في فعاليات اقتصادية وخدمية ووظيفية حضرية تقليدية تشكل العمود الفقري لحياة المدينة. إنهم، رغم ما طرأت من تحولات، بقوا حضريين تقليديين بعيدين عن عملية التحديث الحضري في أسلوب حياتهم وأنماط سلوكهم. فالتقاليد عندهم حرمتها واحترمتها، وللماضي والروحانيات المقدسة والانتماءات القبلية والإقليمية والدينية والمذهبية كرامتها وقدسيته وطاعتها. إنهم يمثلون التيار الرفض والمعارض لنظام

القيم المستجدة وقواعد السلوك ومبادئ الأخلاق الدخيلة في مجتمع مدينة الدوحة الكبرى المعاصر. فقد احتفظ الكثيرون من أفراد هذه الشريحة بما لديهم من قيم وعادات وتقاليدهم. إن هذه الشريحة من التقليديين قد تفوقت في أحياء معينة من المدينة يسهل عليها فيها أن تعيش أنماط الحياة الخاصة بها. فهي لم تتقبل بسهولة إرهابات التغيير ومبادراته، وتعتبرها تهديداً لأنظمتها وقيمها الاجتماعية والأخلاقية التي نشأت وترعرعت عليها والتصقت بقيمها وعاداتها ورفضت التخلص منها أو الانصياع للمبادئ الجديدة المتاحة لها.

إن هذه الشريحة تشكل ما بين ٣٥ - ٤٠ بالمائة من إجمالي السكان الحضر في دولة قطر.

٣ - أما الحضريون المحدثون والمعاصرون: فيشكلون نمطاً حياتياً وسلوكياً حضرياً متميزاً. إنهم من ذوي الدخل المناسبة في القطاعات الوظيفية والاقتصادية والخدمية الحديثة. إنهم متعلمون وينهجون سلوكاً حضرياً وأسلوب حياة لا يختلف كثيراً عن أسلوب أقرانهم في المناطق المتقدمة الأخرى من العالم. وتتميز عقليتهم ونظرتهم العامة بالعالمية والعقلانية والنظام والقابلية لتلقي الجديد المعاصر. إن هذه الشريحة من السكان أخذت تشكل ثقلًا اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً في ظل اتجاهات الانفتاح التي تتبعها حكومة دولة قطر من ناحية، ولإدراك السلطة المحلية، أهمية هذه الشريحة بالنسبة لكيان الدولة السياسي والاقتصادي من ناحية أخرى. وضمن هذه الشريحة يبرز المثقفون والمتخصصون

وأساتذة الجامعات والمهندسون والأطباء والمحامون والخبراء العاملون في الوزارات والهيئات والمؤسسات والبنوك وغيرها . إنها فئة فاعلة في عملية التحضر والحضرية، ولها نفوذها ودورها القيادي، فضلاً عن أهميتها من الناحية التقنية والفنية والعلمية، واعتماد السلطات والطبقات العليا على إنتاجياتها وإبداعاتها، رغم أنها لا تشكل من إجمالي السكان الحضر في دولة سوى نحو ٣٠-٣٥ بالمائة.

خاتمة وتوصيات

كان النمو الحضري في الأربعين سنة الماضية في دولة قطر مذهلاً وقياساً، وفي ذات الوقت عشوائياً - ومع ذلك فليست هناك سياسات واضحة وإستراتيجيات فاعلة لمعالجة الانحرافات والهفوات التي طرأت على الساحة الحضرية، وفي رأيي أن هذا الواقع الحضري بحاجة إلى سياسات وإستراتيجيات، ولكنها ينبغي أن تكون من نوع جديد لا يخضع للتقليدي المألوف. فالإشكاليات والأزمات التي طافت على سطح مدننا القطرية والخليجية فريدة في طابعها، وتقضي مبادرات خلاقة وفكر وخيال إبداعى. وهذا لا يقصد به القفز فوق الواقع. وإنما تنفيذ الواقع الراهن وفحصه وصهره من أجل خلق واقع جديد.

وينبغي أن تستند الإستراتيجية الجديدة على ثلاثة أعمدة هي:

- ١ - عمود علاجي ويقصد به وضع إستراتيجية حضرية لتحسين الأوضاع الحضرية الراهنة.
 - ٢ - عمود وقائي وهو خلق بدائل بإنشاء مدن ومجمعات في أرجاء البلاد مع تطوير المدن الصغيرة والبلدات والقرى الموجودة حالياً.
 - ٣ - عمود رؤيوي يؤكد على الاستعدادات لتوفير البيئة المناسبة للأعداد المتزايدة من السكان والمتطلبات المتضاعفة من الخدمات والأجواء الملائمة لحل الإشكاليات الجديدة المتوقعة.
- ومن أجل توجيه تنمية الحضرية والتحضر في دولة قطر وإعدادها للمستقبل ينبغي أن يراعى ما يلي:

- ١ - إن التشكيلات السكانية في المدينة القطرية معقدة في تراكيبها وتبايناتها.
- ٢ - القناعة بضرورة اتباع سياسة نشر السكان وتوزيعهم بدلاً من حالة الاستقطاب في مدينة واحدة.
- ٣ - اتباع سياسة اللامركزية في قيام الهياكل والتنظيمات الإدارية للمدن القطرية.
- ٤ - التوزيع الإقليمي لمشروعات التنمية والخدمات.
- ٥ - ضمان الموازنة والتواصل والتأصيل بين الموروث والمعاصر.
- ٦ - ولضمان نجاح الإستراتيجية الحضرية ينبغي ضمان توفير الاستثمارات الكافية.
- ٧ - عند وضع الخطط للمدن القطرية يتعين الاهتمام في علاج الانتماء الإقليمي والقطري والقومي لها والاسترشاد مما بماضيها أو خصوصيتها.
- ٨ - ينبغي على الخطة الحضرية أن تتصف بالشمولية والعملية والمرونة لضمان معالجة مسائل جوهرية مثل الامتداد الرأسي والأفقي والخدمات الأساسية التحتية والعامة والمجتمعية واستخدامات الأرض أو الكثافات السكانية والعمرانية وضمان حسن توزيعها. مع تأكيد الموازنة بين الوظيفة والشكل والانتماء البيئي.
- وخلاصة القول في حضرية وتحضر دولة قطر: (أن تركيز النمو في مجتمع حضري واحد، كما هي الحال في مدينة الدوحة الكبرى، يؤدي

إل مزيد من الإشكاليات. فمثل هذا المجتمع الحضري ينمو ويستفيد ويتطور على حساب المناطق الأخرى في الدولة. وبذلك تتسع الفجوات الجغرافية والاقتصادية بين الأجزاء المختلفة. وتقود هذه الوضعية إلى حالة من التخلخل أو عدم التوازن الإقليمي. وتكون النتيجة أن الدولة تسيطر عليها مدينة واحدة تتمتع بمعظم المزايا). وتستمر المدينة في النمو بتركيز الثروة والاستثمارات فيها ومن حولها، وهذا بحد ذاته يحرم المناطق الأخرى من حقوقها في النمو والتطور.

المصادر والمراجع

❖ المصادر والمراجع العربية:

- ١ - إسحق يعقوب قطب (١٩٨٥م) خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي (شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت).
- ٢ - إسحق يعقوب و د. محمد غانم الرميحي، (١٩٧٨م)، التحضر في الخليج العربي (في كتاب التحضر في الوطن العربي - من منشورات معهد البحوث والدراسات العربية. ج١، القاهرة).
- ٣ - جمال حمدان (١٩٦٤م) المدينة العربية (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة).
- ٤ - جهينة سلطان بن سيف العيسى (١٩٧٩م)، التحديث في المجتمع القطري المعاصر (شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت).
- ٥ - حسن الخياط (٢٠٠٠م)، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (من منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر).
- ٦ - حسن الخياط (١٩٧٨م) الحضرية والتحضر في العراق، (أحد فصول كتاب التحضر في الوطن العربي، من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة).
- ٧ - حسن الخياط (١٩٨٠م) ثورة حضرية في دول الخليج العربي، (بحث ألقى في المؤتمر الجغرافي العالمي الذي عقد في ماليزيا، ١٩٨٠م).

- ٨ - حسن الخياط (١٩٨٨م) المدينة العربية الخليجية (مقر منشورات مركز الوثائق والدراسات - الإنسانية، جامعة قطر).
- ٩ - حسن الخياط (١٩٩٩م)، المدينة الخليجية: إشكالياتها، إستراتيجيات المستقبل، أحد بحوث التي ألفت في مؤتمر التخطيط والتنمية العمرانية في دول مجلس التعاون الخليجي. الدوحة (١٩٩٩م).
- ١٠ - حسن الخياط (١٩٩٨م) المدينة الخليجية: إشكالية الأصالة والمعاصرة في التخطيط العمارة (مجلة الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر).
- ١١ - رشود بن محمد الخريف (١٩٩٨م)، التحضر في المملكة العربية السعودية (مركز البحوث، كلية آداب جامعة الملك سعود، الرياض).
- ١٢ - سابا باشا (١٩٦٣م)، العلم وتنظيم المدن العربية (بلدية الكويت).
- ١٣ - سعد الدين إبراهيم (١٩٧٥م)، مدن العالم العربي: الحاجة إلى إستراتيجية حضرية جديدة، (مجلة دراسات عربية، العدد ٦ السنة الحادية عشرة)، ص ٨ - ٤١.
- ١٤ - عبد الباقي إبراهيم (١٩٩٤م) الأصالة والمعاصرة في العمارة الإسلامية، (في كتاب الجوائز المعمارية، الدوحة - قطر).
- ١٥ - عبدالإله أبو عباس (١٩٨١م)، التطور الحضري وإستراتيجيات التخطيط في الكويت، (من منشورات قسم الجغرافية بجامعة الكويت ن).
- ١٦ - عبدالإله أبو عباس (١٩٨٠م)، أزمة المدينة العربية، (وكالة المطبوعات، الكويت).

- ١٧ - مشاري عبدالله النعيم (١٩٩٩م)، أزمة الهوية في المدينة الخليجية المعاصرة (أحد بحوث مؤتمر التخطيط والتنمية، الدوحة، ١٩٩٩م).
- ١٨ - محمد رياض (١٩٨٠م) مدن الخليج: تطورها ومشكلاتها المعاصرة، (حولية كلية الإنسانيات العلوم الاجتماعية، جامعة قطر)، ص ٧٧- ١١٥.
- ١٩ - محمد رياض (١٩٨٣م)، الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠م، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٦).
- ٢٠ - محمد غانم الرميحي (١٩٨١م) الدول الخليجية: دراسة في تنمية الدول الخليجية، (بحث ألقى في مؤتمر الإطار الأيديولوجي للعمل الاجتماعي في البلاد العربية، الكويت).
- ٢١ - محمد غانم الرميحي (١٩٧٥م) البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي، (مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت).
- ٢٢ - محمد متولي (١٩٧٤م)، حوض الخليج العربي، ج ٢ (مكتبة الأنجلو المصرية).
- ٢٣ - نادر فرجاني (١٩٨١م) العمالة الوافدة إلى الخليج العربي (المستقل العربي - ٢٣، ١٩٨١م).
- ٢٤ - نادر فرجاني (تحرير) (١٩٨٣م) العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي - (دراسات الوحدة العربية، بيروت).
- ٢٥ - نوال عبدالله الشيخ وآخرون، لسكان في قطر وتحديات التخطيط لتعليم المستقبل (وزارة التربية والتعليم العالي، إدارة المناهج، الدوحة).

❖ المصادر الانجليزية:

- 1) Azam T.H, Women Employment and Development in the Arab World (Berrut ILO).
- 2) Azam T.H, Labour Performance in Some Arab Gulf States , (in a book edited by May Daftari : Issues in Development : The Arab Gulf States (London 1980).
- 3) Costello V.F, Urabanization in the Middle East, (Cambridge Univ. Press , 1979).
- 4) El Arifi, Salih A., "The Nature of Urabanizatin in the Gulf Countries, (Gulf Countries , (Geo Journalo nal 13.3 , 1986).
- 5) William Pereira Associates , National Growth for casts summary (Qatar Planning Studies , 1977).
- 6) William Pereira, New District of Doha Long Term Structure, Plan , (Qatar Planning Studies , 1977).
- 7) William Pereira, New District of Doha Long Structure , Plan (Qatar Planning Studies , 1977).

**دور البنك الزراعي العربي السعودي في دعم تنمية
القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية**

دراسة في الجغرافيا الزراعية

د. عبد المحسن بن راجح الشريف

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم الجغرافيا

جامعة الملك عبد العزيز - جدة

دور البنك الزراعي العربي السعودي في دعم تنمية

القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية

دراسة في الجغرافيا الزراعية

د. عبد المحسن بن راجح الشريف

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم الجغرافية

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

مستخلص البحث:

يقوم البنك الزراعي العربي السعودي بدور مهم في دفع عجلة التنمية لقطاع الزراعة، فقد بلغت القروض الزراعية الإجمالية التي قدمها لهذا القطاع إلى ٨٦٥,١ مليار ريال سعودي منها ٩٢٪ وجهت للقروض قصيرة الأجل كمتوسط الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م.

وكانت سياسة البنك في توزيع القروض تراعي الأهمية النسبية لمناطق الإنتاج حيث زادت القروض الموجهة للزراعة المحمية على حساب الزراعة المكشوفة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع البيئي للمملكة العربية السعودية والميزة النسبية للمناطق الإدارية.

وغطت القروض ٢٤٦,٢ ألف هكتار كمتوسط للفترة من ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٤م تمثل المساحات المثمرة منها ٢٦,٤٪، بينما كانت المساحات القابلة للاستغلال والتي تخدم مشاريع إنتاجية لم تبدأ بعد نحو ٧٣,٦٪.

وقد استفاد من قروض البنك الزراعى عدد من القطاعات منها: مزارعون عاديون، مشاريع زراعية، مشاريع أخرى لصيد الأسماك وبلغت الأهمية النسبية لمتوسط القروض التي حصلوا عليها نحو ٧١,٧٪، ٢٤,١٪، ٤,٢٪ لتلك القطاعات على الترتيب.

وأشارت نتائج الدراسة إلى تركيز القروض الإنتاجية لنحو ٥٢٪ من المناطق الإنتاجية حيث أخذ في الاعتبار عدة مؤشرات وهي: المساحات التي تغطيها القروض ونسبة المساحة المثمرة إلى القابلة للاستغلال، ونسبة مساحات حاصلات الخضار والفاكهة إلى الحبوب والأعلاف، وأخيراً تنمية الإنتاج الزراعي رأسياً أو أفقياً.

وأظهرت نتائج التحليل الكمي كفاءة إيجابية في استخدام الموارد الإنتاجية المختلفة من الموارد الأرضية ورأس المال المقدم (القروض الزراعية) على الإنتاج النباتي في معظم المناطق الإنتاجية المزروعة بالمملكة.

مقدمة:

تضمنت خطط التنمية المتعاقبة للمملكة العربية السعودية التأكيد على دعم قطاع الزراعة باعتباره أحد الركائز الرئيسية للهيكل الاقتصادي ولدوره في توفير الأمن الغذائي بالمملكة، وفي إطار ذلك فإن البنك الزراعي العربي السعودي يعتبر أحد الركائز الرئيسية للتنمية الزراعية الشاملة في المملكة، حيث يستهدف نظامه الإقراضي معالجة مشكلات المزارعين، وتقديم خدماته الائتمانية لدفع عجلة الإنتاج، ورفع معدلات التنمية الزراعية، وتحسين الهيكل الزراعي، وذلك بتقديم قروض ميسرة بدون فوائد لجميع المستثمرين والمزارعين في ذلك القطاع بشقيه النباتي والحيواني لتأمين كافة احتياجاتهم من وسائل ومستلزمات الإنتاج، وفي تمويل ما يقومون به من المشاريع الزراعية المتخصصة بمختلف أنواعها وأنشطتها، ولقد بلغ عدد القروض التي قدمها البنك الزراعي العربي السعودي منذ بداية نشاطه عام ١٩٦٣م من خلال فروع البالغة اربعة عشرة فرعاً وثمانية وخمسون مكتباً منتشرة في مختلف مناطق المملكة نحو ٤١٦٧٥٠ قرضاً خلال ٤١ عاماً بقيمة إجمالية بلغت نحو ٣٧ مليار ريال. ولقد جاء قطاع المزارعين العاديين وصيادي الأسماك ومربي النحل وغالبيتهم من صغار المزارعين في مقدمة المستفيدين حيث بلغ نصيبهم من تلك القروض نحو ٧٥,٩٪ من إجمالي القروض، البنك الزراعي العربي السعودي (٢٠٠٤). وتم استثمار القروض الزراعية في توفير احتياجات المزارعين من وسائل ومستلزمات للإنتاج كالمكائن والمضخات وأجهزة

الري والبيوت المحمية والمظلات البلاستيكية وغيرها التي تخدم أنشطة الإنتاج النباتي والحيواني.

ولقد قام البنك الزراعي على مدى تلك الفترة بتمويل عدد من المشاريع المتخصصة بلغت ٤٥٤٥ مشروعاً إنتاجياً. ومن ناحية أخرى استأثرت مشاريع الإنتاج النباتي على نحو ٧٢٪ من إجمالي المشروعات التي تلقت قروضاً واقترضت نحو ٥٢٪ من إجمالي ميزانية القروض خلال نفس الفترة وكان نصيب قطاع الدواجن من تلك المشروعات ٢١٪ بقيمة قروض نحو ٣٠٪ من الإجمالي المقدّر بنحو ٢,٦ مليار ريال. ومنذ عام ١٩٧٣م بدأ البنك الزراعي بتقديم مجموعة من الإعانات الزراعية التي تتحملها الدولة في سبيل تنمية الثروة الزراعية بالملكة والنهوض بها وتخفيفاً عن كاهل المزارعين حيث بلغ حجم الإعانات نحو ١٢,٤ مليار ريال خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م تم توجيهها للمكائن ومضخات الري والآلات والمعدات الزراعية ولا شك أن تقديم الإعانات ينعكس ايجابياً على زيادة الإنتاج بما يساعد على النهوض بالتنمية الزراعية رأسياً وأفقياً.

ومنذ عام ١٩٩٠م اعتمد البنك الزراعي على موارده الذاتية والمتمثلة في تحصيل ما يستحق من أقساط قروض مما يربط استمرار خدماته بنسبة التحصيل لأقساطه المستحقة والتي تتوقف بدورها على مقدار تجاوب المقترضين حيث قام البنك بتفعيل العديد من الآليات لتحقيق ذلك الغرض، حيث أدت إلى ارتفاع نسبة التحصيل إلى أكثر من ٧٧,٦٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م.

ونتيجة للدور الحيوي الذي يقوم به البنك لخدمة قطاع الزراعة في إطار الإستراتيجية المنشودة فيطلب ذلك تغطية فترة زمنية تمتد حتى عام ٢٠٠٧م إلا أنه لعدم وجود بيانات منشورة مرتبطة بالإنتاج والقروض الزراعية، فقد تم تحليل فترة زمنية تمثل خمسة عشر عاماً من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م وهى الفترة المتاح فيها البيانات المنشورة.

مشكلة البحث:

يعتمد قطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية في إنتاجه على فئات حيازية صغيره ليس لبعضها القدرة على التمويل الذاتى أو تدبير استثمارات زراعية لدفع عجلة التنمية. ولقد تبنى البنك الزراعي هذا الدور من خلال تقديمه قروض زراعية، ونتيجة عدم تناسب التوزيع المكاني للقروض الزراعية مع مشاريع التنمية الرأسية وفقاً للميزة النسبية للمناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية، ظهرت بعض السلبيات أثرت بشكل سلبي على طبيعة وكمية الإنتاج الزراعي للمناطق المختلفة في المملكة مما أثر على خلق فرص تمويلية جديدة للعمل بذلك القطاع بالإضافة لإحتياج هذا القطاع إلى تمويل مشروعات تسويقية تؤدي إلى خلق منافع مختلفة للسلع الزراعية وتحسين دخول العاملين والحد من تزايد أعداد الهجرة بهذا القطاع.

أهداف البحث:

تتمركز أهداف البحث حول دور البنك الزراعي العربي السعودي في دفع عجلة تنمية قطاع الزراعة من خلال عدة أهداف تتمثل في:

❖ تحليل آليات البنك الزراعي لتوفير التمويل لنشاط الزراعة.

❖ دراسة التوزيع المكاني للقروض الزراعية في المناطق الإدارية المختلفة.

❖ تحديد العوامل المؤثرة على توزيع القروض الزراعية بالمناطق الإدارية في المملكة.

❖ تحليل أثر القروض الزراعية على الإنتاج الكلي في تلك المناطق.

البيانات المتاحة وأسلوب التحليل:

تم الاعتماد بشكل أساسي على بيانات إحصائية للفترة من ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٤م والتي نشرتها وزارة الاقتصاد والتخطيط، البنك الزراعي العربي السعودي، منظمة الأغذية والزراعة، والاعتماد على نتائج العديد من الدراسات الوطنية والأبحاث المنشورة، واستخدام أسلوب التحليل الوصفي الذي يعتمد على النسب المئوية والمتوسطات البسيطة، وكذا أسلوب التحليل الكمي الذي يقيس معدلات النمو السنوي للظواهر المدروسة، فضلاً عن استخدام نموذجي الانحدار البسيط والانحدار المتعدد في الصورة اللوغارتمية المزدوجة، وتم استخدام تلك النتائج في تحليل العلاقات المتعددة بالبحث. وأخيراً تم تقدير معامل جيني بهدف قياس التوزيع المكاني لأعداد وقيمة القروض. وأيضاً استخدم التحليل الكمي لقياس العلاقات المختلفة للفترة الزمنية من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م وقد تطلب التحليل تقسيم الفترة الزمنية تلك إلى فترتين، الفترة الزمنية الأولى: من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م، والفترة الزمنية الثانية: من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م وذلك بهدف إبراز بعض النتائج الهامة التي يمكن مقارنتها خلال فترتي الدراسة.

أدبيات البحث:

تعتبر ضآلة رأس المال المتوافر وانخفاض تراكمه من أبرز صفات المزارعين في الدول النامية كأحد العوامل الرئيسة في العملية الإنتاجية، ويعزى ذلك إلى ضعف القدرة الإدخارية للمزارعين، مما يؤدي إلى سيادة مستوى الكفاف واختلال العلاقة بين رأس المال والموارد الاقتصادية الزراعية الأخرى للوصول إلى توليفة مثلى للموارد الإنتاجية الزراعية، ويترتب على انخفاض معدل التراكم الرأسمالي لأغراض الاستثمار ضيق الأنشطة الإنتاجية الزراعية كالتوسع في التنمية الرأسية والأفقية أو الخدمات الأساسية، وما يترتب عليه تخلف القوة والأساليب الإنتاجية المختلفة.

وقد أوضح كلاً من القباني (١٩٩٢م)، محيي الدين (١٩٩٨م) أن بقاء النشاط الزراعي تحت منظومة النشاط التقليدي بدلاً من التوجه إلى سلع إنتاجية ذات رأس مال كثيف يترتب عليه انخفاض الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية المستخدمة وارتفاع مستوى التكاليف الإنتاجية للحيازات المحصولية المنتجة من ناحية، وتدني نوعيتها مقارنة بمثيلتها في الدول المتقدمة، وضآلة الأهمية النسبية لنتائج القطاع الزراعي التقليدي بالنسبة إلى الناتج الوطني حيث لا يزيد في الدول النامية عن (١١٪) من الناتج الوطني وتبلغ قوة العمل فيه نحو ٤٠٪ من إجمالي القوة العاملة وتؤدي هذه المتغيرات مجتمعة إلى انخفاض رأس المال في هذه الدول. التير (٢٠٠٠م)، (Nurkse 1997)، لقوشة (١٩٩٩م).

ويلاحظ أنه لو حسن استغلال الأراضي الزراعية من خلال تقديم القروض والإعانات وفق نمط حيازي متطور سيؤدي ذلك إلى تغير هيكل الإنتاجية القائمة وسيحسن من عملية النمو الاقتصادي لتحقيق ما يسمى (معدل الاستثمار الأمثل). الحافظ (١٩٩٧م)، (Dobb 1998).

إن عملية الدعم للمزارعين له أثر إيجابي على العديد من المتغيرات التتموية للتوطن الزراعي في المملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق خلق فرص استثمارية من ناحية، وتطوير الأساليب الإنتاجية المستخدمة من ناحية أخرى، من خلال زيادة الدعم والقروض مما يحسن استخدام الأساليب التقنية الموائمة للوضع البيئي للمملكة، والعمل على تضيق الفجوة بين الإنتاجية الاجتماعية والإنتاجية الاقتصادية وتوجيه استخدام الموارد والأنماط الزراعية غير المستغلة والتي ستؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي مقارنة بواقعه المجرى مما يؤدي إلى تقليص الفجوة الغذائية ويحسن المردود الاقتصادي للمزارعين، وكذلك الميزان التجاري للمملكة. شوقي (١٩٨٧م)، مشخص (٢٠٠١م)، (Rai 1989).

وفي دراسة أبو الوفا وآخرون (١٩٩٠م)، اتضح من نتائجها أن نسبة تسديد القروض الزراعية عام ١٩٨٨م بلغت نحو ٣٦٪، ٤١٪، ٥٨٪، ٦٢٪، ٦٨٪، ٧٥٪، ٧٩٪ لكل من مشروعات تسمين الأغنام، إنتاج الخضار، سلالات الأغنام، تسمين الدجاج، إنتاج البيض، إنتاج القمح، إنتاج الألبان على الترتيب.

وأوضح أبو الوفا وآخرون (١٩٩٢م) وجود تمركز لإنتاج القمح في المنطقة الوسطى وإنتاج الخضار بالمنطقة الشمالية وإنتاج البيض في المناطق الغربية والجنوبية وتربية سلالات الأغنام في جميع المناطق

ماعدا الوسطى وتسمين الأغنام في جميع المناطق عدا الغربية والشرقية وفي إنتاج الألبان في جميع المناطق.

وأظهرت نتائج دراسة شريف وآخرين (عام ١٩٩٣م) أن السبيل لعلاج انخفاض العوائد هو توجه البنك الزراعي نحو زيادة مقدار التمويل لمشروعات تسمين الدجاج في المستقبل القريب، والبحث عن فرص استثمارية أفضل في قطاع الإنتاج الحيواني، وبحث العوامل والأسباب التي أدت إلى تعثر مشروعات الأغنام، بالإضافة إلى بحث إمكانات التصنيع المحلي للفائض الحالي لمشروعات القمح والألبان والخضار والبيض مع مراعاة ضرورة التوازن بين الاعتبارات التمويلية والاقتصادية والسياسية حتى يحدث توازن بين أهداف الخطط التمويلية، ويتم صياغة الإعانات والاستفادة من سرعة دوران رأس المال، مع إعطاء الأولوية عند التمويل للاعتبارات المالية والاقتصادية أولاً، ثم اعتبارات الاكتفاء الذاتي في المقام الثاني، لما لذلك من آثار جيدة على توطين العوائد الاستثمارية والتمويلية للقطاع الزراعي، ومن ثم الاقتصاد الوطني السعودي.

وفي دراسة أبو الوفا وآخرون (١٩٩٦م) أوضحت النتائج أن التركيز على قروض الاستثمار متوسط الأجل كان ملائماً خلال المراحل الأولى للتنمية، ثم يليها القروض قصيرة الأجل بهدف توفير مستلزمات الإنتاج مع أهميتها الكبرى للمزارعين، إلا أن هذا الاتجاه لم يدخل حيز التطبيق خلال الخطة الخمسية الخامسة دون زيادة القروض قصيرة الأجل عن معدلها بالنسبة لإجمالي القروض التي يوفرها البنك.

كذلك أوضحت الدراسة أن المتوسط السنوي لقيمة القروض الزراعية قصيرة الأجل على مستوى المملكة من عام ١٩٧٨م إلى عام ١٩٩٢م بلغ نحو ١٤,٤ مليون ريال وقد مثلت ١٪ من متوسط إجمالي القروض، في حين بلغ المتوسط السنوي لقيمة القروض متوسطة الأجل بالمملكة نحو ١,٥ مليار ريال ونسبة ٩٩٪ من متوسط إجمالي القروض المتوسطة بالمملكة، كما أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط السنوي لقيمة القروض للمزارع التقليدية بلغت نحو ٧١١ مليون ريال مثلت نحو ٧٥,٨٪ من إجمالي القروض خلال الفترة من ١٣٨٥ إلى ١٤١٣هـ، أما المشروعات المتخصصة فبلغ متوسطها نحو ٢٢٧ مليون ريال تمثل ٢٤,٢٪ خلال نفس الفترة.

قام العيد وآخرون (٢٠٠١م) بدراسة بيّنت ضخامة ما قدمه البنك للقطاع الزراعي من قروض حيث منح قروضاً تجاوزت ٣ مليار ريال سنوياً خلال الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٠-١٩٨٥م).

في حين قام القحطاني وآخرون (١٩٩٧م) بدراسة أشارت إلى اتباع الخطة التمويلية المثلى والتي تتفق مع ظروف المملكة من حيث ندرة الموارد المائية، حيث روعيت الاعتبارات المالية أولاً، ثم اعتبارات الاكتفاء الذاتي في القطاع النباتي والحيواني وتوزيع الفائض التمويلي على المشروعات الأخرى، ومنها مشروعات صيد الأسماك وتربية النحل. كما أشارت الدراسة لإعادة النظر في شروط الإقراض المتوسط والقصير، وإجراءات التحصيل.

في حين أوضح القحطاني وآخرون (٢٠٠٤م) عن تراجع قيمة الإعانات والقروض الزراعية خلال فترة الدراسة بنحو ٨,٦٪، ٥٢,٤٪

على الترتيب ومن ثم تراجعت قيمة الاستثمارات الزراعية الحكومية المباشرة بمعدل ٦, ٧٪ بينما اتسمت الإعانات والاستثمارات الزراعية بنوع من الاستقرار شبه تام في حين لا تتمتع القروض الزراعية بذلك.

ولقد تفوق المستوى الفعلي للاستثمار الزراعي الحكومي عن نظيره المستهدف خلال معظم سنوات الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨م إذا بلغ متوسط قيمة الاستثمار الزراعي الحكومي الفعلي نحو ٥, ٤٧٩٢ مليون ريال في حين كان نظيره المستهدف نحو ٧, ٣٠٨٠ مليون ريال كما أشارت نتائج تلك الدراسة إلى تراجع الاستثمار الزراعي الحكومي المستهدف من ٤, ٥ مليار ريال عام ٢٠٠٢م إلى ١, ٤ مليار ريال عام ٢٠٠٥م.

وقد استهدفت خطة التنمية السابعة تكثيف معدلات التنمية الزراعية وإعادة هيكلة أنشطتها لتعزيز القيمة المضافة العالية وتنفيذ مشروعات للتوازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي المرتبط بوضع المملكة البيئي والهيدرولوجي حيث بلغ معدل القروض نحو ١٦, ١ بليون ريال سعودي التي قدمها البنك الزراعي في صورة قروض زراعية وإعانات تنسجم مع السياسة الزراعية وتحقيق توازن بين الإقراض وتحصيل القروض. في حين بلغ مقدار الاستثمار المستهدف في خطة التنمية الثامنة للقطاع الزراعي ٥, ٣٢ بليون ريال أي ما نسبته ١, ٣٪ من إجمالي الاستثمارات على مستوى المملكة، وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٥م).

وهناك بعض الأنشطة الزراعية تحقق عائدات عالية من المياه تضاهي تلك المحققة في الأنشطة الصناعية مثل زراعة الخضار في البيوت المحمية، حيث قدرت قيمة العائد على كل ألف متر مكعب من

المياه لمحصول القمح بنحو ٦١٠ ريال سعودي في مقابل ٢٠٥٠، ١٤٦٦ ريالاً لكل من الخضار والتمور على الترتيب. وفي إطار الانفتاح المتزايد على الأسواق العالمية فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي لم يعد مطلباً إستراتيجياً في ظل مقتضيات العولمة والاتفاقيات الدولية (منظمة التجارة العالمية)، لذلك يستوجب الاستمرار في مراجعة السياسات الزراعية وبخاصة تلك المتعلقة بدعم الأسعار وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة للارتقاء بكفاءة استخدام الموارد واتجاه نحو إنتاج محاصيل عالية القيمة المضافة. حبيب (١٩٩٧م)، وزارة الاقتصاد (٢٠٠٥م).

وتتشد الإستراتيجية الثامنة بوضع حلول علمية وعملية للتعامل مع المعوقات والعقبات التي تواجه قطاع الزراعة من خلال استغلال الموارد المائية الاستغلال الأمثل وفقاً لنتائج عملية تقويم الموارد المائية في إطار الخطة الوطنية للمياه والتي تكفل التنمية الزراعية المستدامة. بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار بإنشاء مزيد من السدود والعقوم على الأودية الرئيسة والفرعية. فضلاً عن وجود نظم دعم ومساندة وإرشاد يسهم في نمو الزراعات الصغيرة والمتوسطة عالية القيمة في المناطق القروية ذات المقومات الزراعية.

ولقد انعكست الآثار الايجابية لإسهامات أنشطة البنك الزراعى على تطور وفاعلية أداء القطاع الزراعي بالمملكة وزيادة نموه خلال السنوات الماضية حيث أن ٩, ٧٥٪ من قيمة قروض البنك تخدم صغار المزارعين من خلال توفير من وسائل ومستلزمات الإنتاج الزراعي كالمكائن ومضخات الري وقد بلغت قيمتها ٨, ٤ مليار ريال في حين بلغت تكلفة حفر الآبار ٩, ٥ مليار ريال، وقروض معدات الري ٤, ٢ مليار ريال، بينما

بلغت قروض آليات رفع المياه نحو ٠,١ مليار ريال وبلغت قروض البيوت المحمية ٠,٤ مليار ريال وبلغت القروض الموجهة للنخيل نحو ١,١ مليار ريال ولقد وجهت قروض لصيادي الأسماك بلغت نحو ٠,٦ مليار ريال وقد غطت القروض جوانب أخرى شملت مستلزمات إنتاج حيواني ونباتي بما قيمته نحو ٢,١١ مليار ريال خلال نفس الفترة.

ولقد قام البنك بتوجيه قروض لمشروعات زراعية متخصصة بلغت نحو ٤٥٤٥ مشروعاً وكان نصيب قطاع الدواجن من تلك المشاريع ٩٧٨ قرصاً بقيمة ٢,٦ مليار ريال خلال نفس الفترة، كما تم تمويل ٦١ مشروعاً في مجال إنتاج الألبان بقيمة ٠,٥٤ مليار ريال، وتم تمويل ٣٢٦٤ مشروعاً للإنتاج النباتي بقيمة ٤,٦ مليار ريال. وتم توجيه قروض لنحو ٣٨ مشروعاً لتربية الأسماك والروبيان بقيمة ٠,١٩ مليار ريال وساهم البنك في تمويل نحو ١٠ مصانع تمر بقيمة ٢٨,٨ مليون ريال، وأيضاً تم اعتماد قروض لمشاريع مستودعات التبريد تمثل ١٦ مشروعاً بطاقة تخزينية نحو ٤٥,٤ ألف طن سنوياً وبقيمة ٧٩,٥ مليون ريال.

كما أسهم البنك في تمويل ثلاثة مشاريع لمعاصر زيت الزيتون بطاقة إنتاجية ٤,٩ ألف طن سنوياً وبقيمة ٤,٦ مليون ريال. كما مؤّل البنك مصانع أعلاف ومعدات زراعية بلغت قيمتها ٩,٨, ٤, ٢ مليون ريال على الترتيب خلال نفس الفترة.

وحتى يمكن إعطاء صورة دقيقة عن مدى التزام البنك الزراعي العربي السعودي بالخطة الخمسية السابعة (١٩٩٩-٢٠٠٤م) فقد عكست النتائج أن البنك قدم قروضاً بلغت نحو ٢٨٥٩٦ قرصاً بقيمة

أجمالية قدرها ٥٩٦٣,٧ مليون ريال محققاً بذلك زيادة بلغت قيمتها ٨٦,٩٪ من حيث عدد القروض و ١٣٤,٤٪ من حيث قيمتها عما كان مستهدفاً بالخطة نفسها.

وقام البنك بتشجيع والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في وسائل الري وتحسين كفاءة استخدامها مما أدى إلى تقلص عدد الآبار وبالتالي خفض القروض الموجهة لهذا المجال بنحو ٤٠٪ ما بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م، كما قام البنك بتوسيع مجالات الاستثمارات الموجهة للتصنيع والتسويق الزراعي باعتباره من العناصر المكملة لعملية الإنتاج في مجالات الدواجن، البيوت المحمية، مستودعات تبريد، مصانع تمور، معاصر زيت زيتون بنحو ٤٨٠,٣, ١٠٣,٩, ٧٧,٨, ٢٨,٦, ٤ مليون ريال على الترتيب.

ولقد قدم البنك الزراعي إعانات زراعية بلغت نحو ١١٦٢,٨ مليون ريال بزيادة قدرها ٢٥,٧٪ عن المستهدف بالخطة الخمسية السابعة. وأخيراً فإن البنك الزراعي استطاع من خلال آليات مختلفة زيادة تحصيله لمستحقاته من القروض بنحو ٢٩,٩٪ عما هو مستهدف بها، البنك الزراعي العربي السعودي (٢٠٠٤م).

أولاً: التمويل المقدم من البنك الزراعي:

تتجلى أهمية الدراسة في تحليل دور البنك الزراعي في المملكة العربية السعودية من خلال توفير عنصر رأس المال كأحد عناصر الإنتاج الرئيسة في توطن النشاط الزراعي واستخدام الأرض حسب الإمكانيات المتاحة في سبيل الوصول إلى الأمن الغذائي المنشود وفقاً

للميزة النسبية للمناطق الإدارية في المملكة. ويمكن مناقشة ذلك من خلال المحاور الآتية:

(أ) القروض الزراعية التي يقدمها البنك:

يقدم البنك الزراعي نوعين من القروض أحدها قروض قصيرة الأجل وهي قروض مدتها سنة وذلك لمواجهة النفقات الزراعية الموسمية كإعداد الأرض للزراعة، وتأمين البذور والأسمدة والمبيدات والمحروقات والأعلاف ، أما النوع الآخر من القروض فهي قروض متوسطة الأجل وتشمل المجالات الزراعية الأخرى بشقيها النباتي والحيواني من تمويل المشاريع الزراعية المتخصصة بمختلف أنشطتها.

ونظراً لاختلاف أنواع الاستثمار الزراعي في طبيعته واحتياجاته حتى يبدأ في تحقيق عائد مناسب للمزارعين على مواجهة نفقات الاستثمار في مراحله الأولى فقد قام البنك بمنحهم فترة سماح لجميع القروض الزراعية العادية (المتوسطة وقصيرة الأجل) قدرها سنة للمشاريع الزراعية، سنتان لمشاريع إنتاج اللبن وثلاث سنوات لمشاريع تربية وتسمين الأغنام، وست سنوات لمشاريع الفاكهة والنخيل وذلك من تاريخ عقد القرض.

ويشير الجدول (١) أنه خلال الفترة الأولى من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م فإن البنك الزراعي قام بتمويل قروض بلغت نحو ١٠١٦,٦ مليون ريال عام ١٩٩٠م وأخذت في الانخفاض حتى بلغت نحو ٤٣١,٧ مليون ريال عام ١٩٩٦م وبمعدل انخفاض بلغ نحو ٥٧,٥% عن عام ١٩٩٠م ولقد مثلت القروض القصيرة والمتوسطة الأجل نحو ٢,٠%، ٩٩,٨% على الترتيب من إجمالي القروض الكلية عام ١٩٩٦م.

جدول (رقم - ١)

هيكل القروض الزراعية من حيث العدد والقيمة (مليون ريال)
وأهميتها النسبية على مستوى المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م

سنة	قروض قصيرة الأجل			قروض متوسطة الأجل			إجمالي القروض
	عدد	قيمة	% من إجمالي القروض	عدد	قيمة	% من إجمالي القروض	
١٩٩٠م	١٣١	٢,١	٠,٢	٣٩٩٢	١٠١٤,٤	٩٩,٨	١٠١٦,٦
١٩٩١م	١١٨	١,٥	٠,٢	٣٦١٥	٧٥٥,٣	٩٩,٨	٧٥٦,٨
١٩٩٢م	٢١٣	٢,١	٠,٣	٤١٦١	٧٧٢,٩	٩٩,٧	٧٧٥,١
١٩٩٣م	١٥٨	١,٥	٠,٣	٤٢٧١	٩٢٨,٩	٩٩,٨	٩٣٠,٥
١٩٩٤م	١٤٥	٠,٧٥	٠,١	٣٦٧٧	٦٦٩,٧	٩٩,٩	٦٧٠,٥
١٩٩٥م	٧١	٠,٥٧	٠,١	٢٥٧١	٤١٢,٠	٩٩,٩	٤١٢,٥
١٩٩٦م	٣٩٤	١٨,٠	٤,٢	٢٦٧١	٤١٣,٦	٩٥,٨	٤٣١,٧
الإجمالي	١٢٣٠	٢٦,٥٢	٠,٥	٢٤٩٥٨	٤٩٦٦,٨	٩٩,٥	٤٩٩٣,٧
١٩٩٧م	٦٧٤	٤١,٢	٦,٦	٣٢٦٨	٥٨٥,٦	٩٣,٤	٦٢٦,٩
١٩٩٧م	٢٥٣٥	٢٩٢,٧	٣٢,٦	٣٠٧٢	٦٠٤,٥	٦٧,٤	٨٩٧,٣
١٩٩٧م	٢٧٩٧	٢٣٥,٦	٢٦,١	٣٨٣١	٦٦٧,٣	٧٣,٩	٩٠٣,٠
٢٠٠٠م	١٩١٤	١٨٩,٤	١٧,٠	٤٢٣٣	٩٢٢,٧	٨٣,٠	١١١٢,٢
٢٠٠١م	٢٣٧٧	٢١١,٥	١٤,٦	٥٦٦٠	١٢٣٣,٣	٨٥,٤	١٤٤٤,٩
٢٠٠٢م	٩٨٢	٧٦,١	٥,١	٦٠٣٥	١٤٠٤,٢	٩٤,٩	١٤٨٠,٤
٢٠٠٣م	٢٣١	١٦,٩	٢,٨	٢٠٢٣	٥٩٥,٢	٩٧,٢	٦١٢,١
٢٠٠٤م	١٧٣	٧,٨	٠,٨	٤٩٦٣	١٠٣٦,٠	٩٩,٢	١٠٤٣,٨
الإجمالي	١١٦٨٣	١٠٧١,٢	١٣,٢	٣٣٠٨٥	٧٠٤٨,٨	٨٦,٨	٨١٢٠,٦
المجموع الكلي	١٢٩١٣	١٠٩٧,٧٢	٨,٤	٥٨٠٤٣	١٢٠١٥,٦	٩١,٦	١٣١١٤,٣

المصدر: البنك الزراعي العربي السعودي، التقرير السنوي، الأعداد من ٢٧ - ٤١
خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

مليون ريال عام ١٩٩٧م وازدادت بشكل ملموس إلى نحو ١٠٤٣,٨ مليون ريال عام ٢٠٠٤م وبمعدل زيادة قدره ٦٦,٧٪ عن عام ١٩٩٧م. وتمثل القروض قصيرة ومتوسطة الأجل نحو ٦,٦٪، ٩٣,٤٪ من إجمالي القروض عام ١٩٩٧م ولقد تغيرت الأهمية النسبية في صالح القروض متوسطة الأجل حيث بلغ نصيب القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل نحو ٨,٠٪، ٩٩,٢٪ على الترتيب عام ٢٠٠٤م ويرجع التطور الحادث في القروض قصيرة الأجل إلى انخفاض تمويل مستلزمات الإنتاج للمحاصيل التقليدية في حين ازدادت القروض متوسطة الأجل التي تمول بنود المضخات ومستلزمات الإنتاج الزراعي لمحاصيل الفاكهة وكذلك المشروعات الزراعية.

وفيما يتعلق بإعداد القروض الزراعية، فإن أعداد القروض قصيرة الأجل فقد انخفضت من ٧٦٤ قرضاً عام ١٩٩٧م إلى نحو ١٧٣ قرضاً عام ٢٠٠٤م وبمعدل انخفاض قدره ٧٥٪، وبالتالي فإن متوسط نصيب القرض قد انخفض من نحو ٢,٦١ ألف ريال عام ١٩٩٧م إلى ٤,٤٥ ألف ريال عام ٢٠٠٤م بينما أعداد القروض متوسطة الأجل قد زادت من ٣٢٦٨ قرضاً عام ١٩٩٧م إلى ٤٩٦٣ قرضاً عام ٢٠٠٤م وبمعدل زيادة قدره ٥١,٨٪، وفي ضوء ذلك فإن متوسط قيمة نصيب القرض قد زادت من ٢,١٧٩ ألف ريال عام ١٩٩٧م إلى ٨,٢٠٨ ألف ريال عام ٢٠٠٤م.

وحتى يمكن تحليل هيكل توزيع القروض على بنودها المختلفة لمعرفة الخدمات التي يقدمها البنك ومدى ارتباطها بالأنشطة الزراعية المطلوبة فلقد تم تحليل القروض الزراعية متوسطة الأجل لما تشكله من أهمية نسبية حيث بلغ متوسطها نحو ٩٢٪ من إجمالي القروض الزراعية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م.

ومن الجدير بالذكر أن القروض قصيرة الأجل زادت من ٢,١ مليون ريال عام ١٩٩٠م إلى ١٨,٠٦ مليون عام ١٩٩٦م وبمعدل زيادة ٧٣٨٪، مما يعكس زيادة حجم القروض الموجهة لمستلزمات الإنتاج التي تخدم النشاط الزراعي بالمملكة بينما انخفضت القروض متوسطة الأجل من نحو ١٠١٤,٤ مليون ريال عام ١٩٩٠م إلى نحو ٤١٣,٦ مليون ريال عام ١٩٩٦م وبمعدل انخفاض قدره ٥٩,٢٪ كنتيجة لانخفاض القروض المدعومة للزراعة المفتوحة من مضخات ومحركات وحفر الآبار وذا متمشياً مع توجه الاستراتيجية الزراعية الرامية للحد من استنزاف المياه الجوفية العميقة والتوجه نحو محاصيل زراعية ذات مقننات مائية منخفضة تتمشى مع وضع المملكة البيئي والهيدرولوجي. وعلى الجانب الآخر فإن أعداد القروض قصيرة الأجل زادت من ١٣١ قرصاً عام ١٩٩٠م إلى ٣٩٤ قرصاً عام ١٩٩٦م وبمعدل زيادة ٢٠٠٪، وبلغ متوسط نصيب القرض ١٦,٥ ألف ريال عام ١٩٩٠م أزداد إلى نحو ٤٥,٤٨ ألف ريال عام ١٩٩٦م ليعكس الزيادة في مستلزمات الإنتاج خلال هذه الفترة. بينما انخفضت الأعداد المتعلقة بالقروض متوسطة الأجل من نحو ٣٩٩٢ قرصاً عام ١٩٩٠م إلى نحو ٢٦١٧ قرصاً عام ١٩٩٦م وبمعدل انخفاض قدره ٣٤٪، وبالتالي فإن متوسط قيمة القرض قد انخفضت من ٢٥٤,١ ألف ريال عام ١٩٩٠م إلى ١٥٤,٨ ألف ريال عام ١٩٩٦م مما يعكس قيام البنك بالحد من القروض الموجهة للتوسع الأفقي لزراعة الحبوب والأعلاف في كافة أنحاء المملكة وذلك متمشياً مع الخطة الخمسية للتنمية للمحافظة على الموارد الغير متجددة.

وبتحليل هيكل القروض الزراعية في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م يلاحظ أن البنك الزراعي قد قام بتمويل قروضاً بلغت نحو ٦٢٦,٩

هيكل القروض الزراعية متوسطة الأجل:

تشير بيانات جدول (٢) إلى أقسام القروض الأربعة وهي: قروض للتنمية الرأسية موجهة لشبكات الري بأنواعها المختلفة والبيوت المحمية، قروض تغطي الآلات الزراعية، وقروض متعلقة بحفر الآبار، وقروضاً أخرى متنوعة تشمل (تمويل مشاريع ومستلزمات إنتاج نباتي وحيواني) وخلال فترة الدراسة الأولى من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م لوحظ أن قروض التنمية الرأسية، الآلات الزراعية، حفر الآبار، أخرى قد بلغت نحو ١,٦٪، ١,١٪، ١٥,٠٪، ٢٣,٥٪، ٥٩,٨٪ على الترتيب من إجمالي قيمة تلك القروض والبالغ ١٠١٦,٦ مليون ريال عام ١٩٩٠م وتغيرت الأهمية النسبية لتلك البنود لتصبح ٤,٦٪، ٩,١٤٪، ٣٨,٥٪، ٢,٤٠٪ على الترتيب من إجمالي قيمة تلك القروض ٤٣١,٧ مليون ريال عام ١٩٩٦م ويلاحظ أن القروض الموجهة لحفر الآبار كانت تمثل حوالي ٣٤٪ من إجمالي قروض الفترة الأولى، في حين تمثل قروض التنمية الرأسية ٨,٥٪ خلال هذه الفترة، بينما في الفترة الثانية من الدراسة تغيرت سياسة البنك الزراعي في توجيه قروض إلى تلك المكونات الأربعة حيث اختلفت الأهمية النسبية لتلك القروض المتمثلة في التنمية الرأسية، الآلات الزراعية، حفر الآبار، أخرى إلى نحو ١,٧٪، ١٧٪، ٢٣,٢٪، ٤٢,٧٪ على الترتيب من الإجمالي البالغ نحو ٦٢٦,٩ مليون ريال عام ١٩٩٧م في حين كان نصيب نفس الأربعة مكونات ١٩,٢٪، ٢٨,٦٪، ٢٨,٦٪، ٢٣,٦٪ من الإجمالي المقدّر نحو ١٩١,٣ مليون ريال عام ٢٠٠٤م.

ولوحظ خلال الفترة الثانية أن نصيب القروض الموجهة لحفر

الآبار قد انخفض بقيمة ٢٥,٧٪ في حين زاد نصيب قروض التنمية الرأسية ليصبح ١٠,٣٪ من إجمالي الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م بالمقارنة بإجمالي الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م مما يعكس سياسة البنك الزراعي في الاهتمام بالقروض التي توجه للزراعة المعتمدة على التنمية الرأسية وخفض القروض الموجهة للتوسع الأفقي متمشياً بذلك للتوجه حسب الخطة الاستراتيجية والتي تهدف إلى الحفاظ على الموارد المائية غير المتجددة نظراً لوضع المملكة البيئي والهيدرولوجي.

تصنيف القروض الزراعية وفقاً لطبيعة قطاعات المتعاملين:

تشير نتائج جدول (٣) إلى طبيعة قطاعات المتعاملين مع البنك الزراعي المتمثلة في ثلاثة قطاعات وهي مزارعون عاديون، مشاريع زراعية، أخرى متمثلة في أنشطة لصيد الأسماك وتربية النحل. حيث بلغت الأهمية النسبية لتلك الفئات السابقة نحو ٦١٪، ٣٦,٩٪، ٢,١٪ على الترتيب من إجمالي القروض الزراعية المقدرة بنحو ١٠١٦ مليون ريال عام ١٩٩٠م في حين تغيرت الأهمية النسبية لتلك الفئات إلى نحو ٦٩,٩٪، ٢٥,١٪، ٥٪ على الترتيب من إجمالي القروض الزراعية المقدرة بنحو ٤٣١ مليون ريال عام ١٩٩٦م.

ولقد انعكس انخفاض إجمالي القروض الزراعية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م على انخفاض أعداد فئة المزارعين العاديين المستفيدين من القروض والذين انخفضت أعدادهم إلى ٢٧٩٦ مزارع عام ١٩٩٦م من ٣٦٢٤ مزارع عام ١٩٩٠م وبمعدل انخفاض قدره ٢٣٪، في حين انخفض إجمالي القروض الموجهة إليهم من ٦٢٠,١ مليون ريال عام ١٩٩٠م إلى ٣٠١,٨ مليون ريال عام ١٩٩٦م وبمعدل انخفاض قدره

٥١٪ ، مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب المزارع العادي من القروض من ١٧١ ألف ريال عام ١٩٩٠م إلى ١٠٧ ألف ريال خلال عام ١٩٩٦م وبمعدل انخفاض بلغ ٣٧٪ عن عام ١٩٩٠م.

جدول (رقم - ٢)

هيكل توزيع القروض متوسطة الأجل بالمليون ريال
على مستوى المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م

السنة	تنمية رأسية	آلات زراعية	مضخات وحفر آبار	أخرى (*)	إجمالي
١٩٩٠م	١٦,٤	١٥٣,٩	٢٣٨,٨	٦٠٧,٥	١٠١٦,٦
١٩٩١م	١٠٠,٤٥	١٠٢,١٣	٢٨٩,٣	٢٦٤,٩٢	٧٥٦,٨
١٩٩٢م	١١٨,٠٩	١٤٨,٥	٢٩٠,٩٦	٢١٧,٥٥	٧٧٥,١
١٩٩٣م	٧٣,٦٣	١٤٦,٢٨	٢٨٤,٢	٤٢٦,٣٩	٩٣٠,٥
١٩٩٤م	٥٤,٨١	١٠٤,٥	٢٤٧,٢	٢٦٣,٩٩	٦٧٠,٥
١٩٩٥م	٣٣,٥	٥٩,٤	١٧٨,٥	١٤١,١	٤١٢,٥
١٩٩٦م	٢٧,٦١	٦٤,٢	١٦٦	١٧٣,٨٩	٤٣١,٧
الإجمالي	٤٢٤,٤٩	٧٧٨,٩١	١٦٩٤,٩٦	٢٠٩٥,٣٤	٤٩٩٣,٧
١٩٩٧م	٤٤,٧٢١	١٠٦,٥	٢٠٨,١	٢٦٧,٥٧٩	٦٢٦,٩
١٩٩٧م	٥٨,٢	٩٨,٢	١٩٣,٧	٥٤٧,٢	٨٩٧,٣
١٩٩٧م	٨٢,٢	١١٤,٥	٢٢٨	٤٧٨,٣	٩٠٣
٢٠٠٠م	٩٥,٤٩	١٥,٢	٢٧٧,٨	٧٣٣,٧١	١١١٢,٢
٢٠٠١م	١٤٢,٢٢	٢١٠,٦	٣٧٣	٧١٩,٠٨	١٤٤٤,٩
٢٠٠٢م	١٧٢,٦٠٨	٢٥١,٦	٤١١,٩	٦٤٣,٨٩٢	١٤٨٠
٢٠٠٣م	٦٩,٢	٨٥,١	١٣٩	١٠٢,٢	٣٩٥,٥
٢٠٠٤م	١٧٠,٩٦	٢٥٥,١٩	٢٥٤,٥	٢١٠,٦٥	٨٩١,٣
الإجمالي	٨٣٥,٥٩٩	١١٣٦,٨٩	٢٠٨٦	٣٦٩٢,٦١١	٨١٢٠,٦
المجموع الكلي	١٢٦٠,٠٨٩	١٩١٥,٨	٢٧٨٠,٩٦	٥٧٨٧,٩٥١	١٣١١٤,٣

(*) تشمل مشاريع انتاج حيواني ومستلزمات إنتاج نباتي وحيواني.

المصدر: البنك الزراعي العربي السعودي، التقرير السنوي، الاعداد من ٢٧ - ٤١ خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

ولقد أدى انخفاض القروض الزراعية أيضاً إلى انخفاض عدد المشاريع الزراعية المستفيدة خلال هذه الفترة حيث انخفض عدد تلك المشاريع من نحو ٢٦٣ مشروع خلال عام ١٩٩٠م إلى ٨٩ مشروعاً خلال عام ١٩٩٦م وبمعدل انخفاض بنحو ٦٦٪، وترتب على ذلك انخفاض القروض الزراعية الموجهة لتلك المشاريع من ٣٧٥ مليون ريال عام ١٩٩٠م، إلى ١٠٨,٥ مليون ريال عام ١٩٩٦م، وبمعدل انخفاض قدره ٧١٪، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط نصيب المشروع الواحد من القروض الزراعية من ١٤٢٦ ألف ريال عام ١٩٩٠م إلى ١٢١٩ ألف ريال عام ١٩٩٦م بمعدل انخفاض قدره ١٥٪. أما بالنسبة للأنشطة الأخرى فيلاحظ أن أعدادها قد انخفضت من ٢٣٦ نشاط عام ١٩٩٠م إلى ١٨٠ نشاط عام ١٩٩٦م وبمعدل انخفاض قدره ٢٤٪، في حين يلاحظ أن قيمة القروض الزراعية قد بلغت ٢١,٣، ٢١,٤ مليون ريال خلال عامي ١٩٩٠/١٩٩٦م على الترتيب الأمر الذي يعكس زيادة نصيب النشاط الواحد من ٩٠,٢ ألف ريال إلى ١١٨,٨ ألف ريال عام ١٩٩٦م وبمعدل زيادة بلغ ٣١,٧٪ عن عام ١٩٩٠م.

ويتضح من النتائج للفترة السالفة الذكر للبنك الزراعي انخفاض القروض الزراعية الموجهة للمزارعين بمعدلات أكبر من المشاريع الزراعية والأنشطة الأخرى. ويعزى ذلك لتوجيه القروض لمجالات توفير المياه اللازمة للري من خلال حفر الآبار والمكائن والمضخات وتمديدات المواسير وأجهزة الري والمشروعات الزراعية المختلفة.

ومن خلال تحليل طبيعة أداء البنك الزراعي مع المتعاملين معه خلال فترة الدراسة الثانية من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م فيلاحظ أن عدد

المزارعين المتعاملين معه قد زاد من ٣٥١٥ مزارعاً عام ١٩٩٧م إلى ٤٧٤٧ مزارعاً عام ٢٠٠٤م وبمعدل زيادة قدره ٣٥٪، ولقد ازدادت معدلات اقتراضهم من ٤٣٠ مليون ريال عام ١٩٩٧م إلى ٨٤٧,٨ مليون ريال عام ٢٠٠٤م وبمعدل زيادة قدره ٩٧,١٪ مما يعكس تزايد نصيب متوسط القروض الموجهة للمزارع من ١٢٢,٣ ألف ريال عام ١٩٩٧م إلى ١٧٨,٦ ألف ريال عام ٢٠٠٤م وبمعدل زيادة قدره ٤٦٪، مما يعكس زيادة التشجيع في التوسع الزراعي لتحقيق قدر من التوسع الزراعي المنشود وفق الخطة الاستراتيجية التي تهدف إلى توفير الغذاء وكذلك التوطين الزراعي الأمثل، في حين أن عدد المشروعات الزراعية المستفيدة كانت ١١١، ١١٣ مشروعاً خلال ١٩٩٧، ٢٠٠٤م على الترتيب، بينما انخفض إجمالي القروض الموجهة لتلك المشاريع من ١٧٣,٨ مليون ريال عام ١٩٩٧م إلى ١٥٢,٥ مليون ريال عام ٢٠٠٤م وبمعدل انخفاض قدره ١٢٪، الأمر الذي أنعكس على انخفاض نصيب المشروع الواحد من القروض الزراعية من ١٥٦٥,٧ ألف ريال عام ١٩٩٧م إلى ١٣٤٩,٥ ألف ريال عام ٢٠٠٤م وبمعدل انخفاض قدره ١٤٪ عن نظيره عام ١٩٩٧م.

جدول (رقم - ٣)

توزيع القروض الزراعية بالمليون ريال على قطاعات المتعاملين مع البنك
على مستوى المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م

السنة	مزارعون عاديون			مزارعون عاديون			أخرى (*)			إجمالي القروض
	عدد	القروض	% إجمالي القروض	عدد	القروض	% إجمالي القروض	عدد	القروض	% إجمالي القروض	
١٩٩٠م	٣٦٢٤	٦٢,٠	٦١,٠	٢٦٣	٣٧٥,٢	٣٦,٩	٢٣٦	٢١,٣	٢,١	١٠١٦,٦
١٩٩١م	٣١٧٠	٥٠,٥	٦٦,٨	١٨٦	٢٢٤,٢	٢٩,٦	٣٧٧	٢٦,٨	٣,٥	٧٥٦,٨
١٩٩٢م	٣٦١٩	٥٩٤,٦	٧٦,٧	١٢٩	١٣٢,٧	١٧,١	٦٢٦	٤٧,٨	٦,٢	٧٧٥,١
١٩٩٣م	٣٤٥١	٥٤٢,٦	٥٨,٣	٢٩٢	٣٢٤	٣٤,٨	٦٨٦	٦٣,٩	٦,٩	٩٣٠,٥
١٩٩٤م	٣٢٦٠	٤٣٧,٨	٦٥,٣	١٢٩	١٨٩,٧	٢٨,٣	٤٣٣	٤٣	٦,٤	٦٧٠,٥
١٩٩٥م	٣٣٠٥	٢٩٦,٣	٧١,٨	٤٩	٧٠,٣	١٧,٠	٢٨٨	٤٥,٩	١١,١	٤١٢,٥
١٩٩٦م	٢٧٩٦	٣٠١,٨	٦٩,٩	٨٩	١٠٨,٥	٢٥,١	١٨٠	٢١,٤	٥,٠	٤٣١,٧
الإجمالي	٢٢٢٢٥	٣٢٩٩	٦٦	١١٣٧	١٤٢٤,٦	٢٨,٥	٢٨٢٦	٢٧٠,١	٥,٥	٣٩٩٣,٧
١٩٩٧م	٣٥١٥	٤٣٠	٦٨,٦	١١١	١٧٣,٨	٢٧,٧	٣١٦	٢٣,١	٣,٧	٦٢٦,٩
١٩٩٧م	٥٠٩٣	٦٨٤,٩	٧٦,٣	١٧٥	١٨٠,٨	٢٠,١	٢٣٩	٣١,٦	٣,٥	٨٩٧,٣
١٩٩٧م	٦٠٩١	٧٣٣,٨	٨١,٣	١٣٢	١٣٥,٢	١٥,٠	٤٠٥	٣٤	٣,٨	٩٠٣
٢٠٠٠م	٥٦٣٤	٨١٠,٦	٧٢,٩	٢٣٠	٢٦٩,٣	٢٤,٢	٢٨٣	٣٢,٣	٢,٩	١١١٢,٢
٢٠٠١م	٧٤٧٢	١٠٩٩,٣	٧٦,١	٢٨٥	٢٩٧,٦	٢٠,٦	٢٨٠	٤٨	٣,٣	١٤٤٤,٩
٢٠٠٢م	٦٤١٦	١١٢٣,٣	٧٥,٩	٣٤٠	٣٠٤,٥	٢٠,٦	٢٦١	٥٢,٦	٣,٦	١٤٨٠,٤
٢٠٠٣م	٢٠٤٢	٣٧٦,١	٦١,٤	٨٧	٢١٦,٥	٣٥,٤	١٣٠	١٩,٥	٣,٢	٦١٢,١
٢٠٠٤م	٤٧٤٧	٨٤٧,٨	٨١,٢	١١٣	١٥٢,٥	١٤,٦	٢٧٦	٤٣,٥	٤,٢	١٠٤٣,٨
الإجمالي	٤١٠١٠	٦١٠٥,٨	٧٥,٢	١٤٧٣	١٧٣٠,٢	٢١,٣	٢٢٩٠	٢٨٤,٦	٣,٥	٨١٢٠,٦
المجموع الكلي	٦٣٢٣٥	٩٤٠٤,٨	٧١,٧	٢٦١٠	٣١٥٤,٨	٢٤	٥١١٦	٥٥٤,٧	٤,٣	١٣١١٤,٣

(*) تشمل أنشطة صيد الأسماك وتربية النحل.

المصدر: البنك الزراعي العربي السعودي، التقرير السنوي، الأعداد من ٢٧ - ٤١
خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

وتشير النتائج السابقة إلى أن القروض الزراعية قد وجهت بمعدلات أكبر لصالح فئة المزارعين العاديين والممارسات الأخرى من تربية الأسماك والنحل على حساب المشاريع الزراعية بما يتفق مع أهداف الحركة الائتمانية من تلبية وتوفير احتياجات صغار المزارعين من وسائل ومستلزمات إنتاج بهدف التوطين الزراعي لهم.

(ب) الإعانات الزراعية:

تبنت المملكة العربية السعودية أسلوب الدعم الزراعي كأحد أدوات السياسة الزراعية لدفع عجلة التنمية. وتعتبر الإعانات الزراعية (لعوامل الإنتاج) أحد فروع ذلك الدعم حيث تغطي الإعانات الزراعية المكائن ومضخات الري والمعدات الزراعية. ويقوم البنك بتقديم الإعانات وفقاً لقواعد محددة تتمثل في منح الإعانة بمقدار ٢٥٪ من قيمة القرض ولا تقدم الإعانات لأنشطة حفر الآبار. ويوضح الجدول (٤) أن البنك الزراعي قد قدم إعانات زراعية بلغت ١٤٩ مليون ريال عام ١٩٩٠م وازدادت إلى ٢٩٦,٨ مليون ريال عام ١٩٩٦م وبمعدل زيادة قدره ٩٩,٢٪. ويلاحظ أن نسبة الإعانات للقروض الزراعية قد زادت من ١٤,٧٪ إلى ٦٨,٧٪ على الترتيب من إجمالي القروض الزراعية خلال عامي ١٩٩٠، ١٩٩٦م في حين أن الإعانات الزراعية الكلية قد زادت أيضاً من ٢٢٩,٣ مليون ريال عام ١٩٩٧م إلى ٢٤٣,٢ مليون ريال عام ٢٠٠٤م وبمعدل زيادة بلغ ٦,١٪ عن عام ١٩٩٧م.

جدول (رقم - ٤)

تطور الإعانات الزراعية بالمليون ريال

على مستوى المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م

السنة	الإعانات	% الإعانات	القروض
١٩٩٠م	١٤٩,٠	١٤,٧	١٠١٦,٦
١٩٩١م	٠,٠	٠,٠	٧٥٦,٨
١٩٩٢م	٦٧٧,٨	٨٧,٤	٧٧٥,٢
١٩٩٣م	٣٤٨,٦	٢٦,٧	٩٣٠,٦
١٩٩٤م	٣٥٥,٦	٥٣,٠	٦٧٠,٦
١٩٩٥م	٠,٠	٠,٠	٤١٢,٦
١٩٩٦م	٢٩٦,٨	٦٨,٧	٤٣١,٧
الإجمالي	١٧٢٧,٨	٣٤,٦	٣٩٩٣,٧
١٩٩٧م	٢٣٩,٣	٣٦,٦	٦٢٧,٠
١٩٩٧م	٢٢٥,٤	٢٥,١	٨٩٧,٣
١٩٩٧م	١٩٧,٢	٢١,٨	٩٠٣,٠
٢٠٠٠م	٢٣٨,٨	٢٠,٦	١١١٢,٢
٢٠٠١م	٢٤٩,٨	١٧,٣	١٤٤٤,٩
٢٠٠٢م	١٨٧,٩	١٢,٧	١٤٨٠,٤
٢٠٠٣م	٢٤٩,٧	٤٠,٨	٦١٢,٢
٢٠٠٤م	٢٤٣,٢	٢٣,٣	١٠٤٣,٩
الإجمالي	١٨١١,٣	٢٣,٣	٨١٢٠,٦
المجموع الكلي	٣٥٣٩١,١	٢٧	١٣١١٤,٣

المصدر: البنك الزراعي العربي السعودي، التقرير السنوي، الأعداد من ٢٧ - ٤١ خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

ويلاحظ أن نسبة الإعانات للقروض الزراعية قد انخفضت من نحو ٣٦,٦٪ إلى ٢٣,٢٪ على الترتيب من إجمالي القروض خلال عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٤م. ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع معدلات

القروض الزراعية بالمقارنة بالإعانات الزراعية والتي تقيدت بلوائح البنك، حيث أن البنك قد يسترد الإعانة إذا لم يلتزم المزارع بشروط صرفها والمتمثلة في الالتزام بالتسعيرات المحددة من قبل وزارة الزراعة للمكائن والآلات والمضخات، واعتدال أسعارها، واستحقاق المزارع لها.

درجة تحصيل القروض الزراعية:

يعتمد البنك كلياً في سياسته الإقراضية على موارده الذاتية المتمثلة في تحصيل ما يستحق من أقساط قروضه القائمة وبذا تعتبر عملية تحصيل أقساط القروض المستحقة عامل مهم لنشاط البنك وضمان استمرار خدماته من خلال إعادة إقراضها للمزارعين. ويشير جدول (٥) إلى درجة تحصيل القروض الزراعية والتي عكست أن إجمالي المتحصل من القروض أقل من إجمالي المستحقات خلال فترة الدراسة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م.

وقد أشارت النتائج إلى أن إجمالي الرصيد السنوي الذي يعكس الفرق بين إجمالي المستحقات والمتحصل عليه قد ازداد من ٣١٨٥,٨ مليون ريال عام ١٩٩٠م إلى ٤٨٠٠,٦ مليون ريال عام ١٩٩٦م، الأمر الذي يوضح أن نسبة التحصيل قد بلغت ٧٨,٨٣٪، ٧٧,٩٦٪ على الترتيب خلال العامين المذكورين، في حين بلغ الرصيد السنوي ٤٨٥١,٢ مليون ريال عام ١٩٩٧م، وازداد إلى ٥٠٥٥,٣ مليون ريال عام ٢٠٠٤م. مما يعكس زيادة نسبة التحصيل من ٧٨,٢٩٪ إلى ٨١,٠٧٪ خلال نفس العامين، ولا شك أن جزءاً من القروض التي لم يسترجعها

البنك هي بمثابة رأس مال معطل لا يستطيع البنك إعادة تشغيله مره أخرى في ظل عناصر المخاطرة التي تتعرض لها المشاريع الزراعية، والتي يحاول البنك تذليل بعض المصاعب التي تواجه المستخدمين لها سواء عن طريق إعادة جدولة القروض أو بالبحث عن مستخدمين جدد ولديهم الخبرة اللازمة سواء عن طريق الاستئجار أو الشراء ونقل المديونية لهم. كما وضع البنك آلية تشجع المقرضين على السداد في الوقت المحدد من خلال إعفاء المقرض من ٢٥٪ من إجمالي أقساط القرض بشرط انتظامه في سداد القرض.

ثانياً: التوزيع المكاني للقروض الزراعية:

في هذا الجزء سوف يتم دراسة الوضع الحالي لتوزيع القروض الزراعية بين مناطق المملكة المختلفة من خلال مؤشرين أولهما المساحات التي تم تغطيتها بالقروض الزراعية بمناطق المملكة وثانيهما هو درجة تركيز القروض الزراعية خاصة متوسطة الأجل بمناطق المملكة خلال فترتي الدراسة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م، ومن ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م.

أ - المساحات التي غطتها قروض البنك:

توضح بيانات جدول (٦) أنه فيما يتعلق بالمؤشر الأول خلال عام ١٩٩٠م بلغ إجمالي المساحات التي تغطيها القروض الزراعية نحو ١٥٠ ألف هكتار انخفضت إلى نحو ١٠٤,٤ ألف هكتار عام ١٩٩٦م وبمعدل انخفاض بلغ نحو ٣١,٥٪ عن عام ١٩٩٠م.

جدول (رقم - ٥)

درجة تحصيل البنك الزراعي السعودي للقروض الزراعية
على مستوى المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م

السنة	إجمالي المستحقات مليون ريال	إجمالي المتحصل مليون ريال	الرصيد السنوي مليون ريال	% نسبة التحصيل
١٩٩٠م	١٥٠٥١,٧	١١٨٦٥,٩	٣١٨٥,٨	٧٨,٨٣
١٩٩١م	١٦٨٢٨,٨	١٢٣٤٧,١	٤٤٨١,٧	٧٣,٣٧
١٩٩٢م	١٨٣٣٧,١	١٣٦٢١,٨	٤٦١٥,٣	٧٤,٢٩
١٩٩٣م	١٩٥٧١,٢	١٤٧٤٧,١	٤٨٢٤,١	٧٥,٣٥
١٩٩٤م	٢٠٤٣٨,٦	١٥٥٢١,٣	٤٩١٧,٣	٧٥,٩٤
١٩٩٥م	٢١١٧٥,٩	١٦٢٠١,٤	٤٩٧٤,٥	٧٦,٥١
١٩٩٦م	٢١٧٨٤,٢	١٦٩٨٣,٦	٤٨٠٠,٦	٧٧,٩٦
الإجمالي	١٣٣١٨٧,٥	١٠١٢٨٨,٢	٣١٨٩٩,٣	٧٦
١٩٩٧م	٢٢٣٤٢,٥	١٧٤٩١,٣	٤٨٥١,٢	٧٨,٢٩
١٩٩٧م	٢٢٨٦٣,٤	١٧٧٠٦,٧	٥١٥٦,٧	٧٧,٤٥
١٩٩٧م	٢٣٤٤١,٩	١٨٢٢٢,٣	٥٢١٩,٦	٧٧,٧٣
٢٠٠٠م	٢٤١١٨,٦	١٩١١١,٢	٥٠٠٧,٤	٧٩,٢٤
٢٠٠١م	٢٤٧١١,٨	١٩٦٤٠,٩	٥٠٧٠,٩	٧٩,٤٨
٢٠٠٢م	٢٥٤١٥,٦	٢٠١١٧,٢	٥٢٩٨,٤	٧٩,١٥
٢٠٠٣م	٢٦٠٩٩,٧	٢٠٧٢٧,٥	٥٣٧٢,٢	٧٩,٤٢
٢٠٠٤م	٢٦٧٠٧,٥	٢١٦٥٢,٢	٥٠٥٥,٣	٨١٠٧
الإجمالي	١٩٥٧٠,١	١٥٤٦٦٩,٣	٤١٠٣١,٧	٧٩
المجموع الكلي	٣٢٨٨٨,٥	٢٥٥٩٥٧,٥	٧٢٩٣١	٧٨

المصدر : البنك الزراعي العربي السعودي، التقرير السنوي، الاعداد من ٢٧ - ٤١
خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

وتختلف الأهمية النسبية لمساحات الأراضي التي تغطيها القروض
على مستوى المناطق الإدارية كما توضح بيانات جدول (٦)، حيث مثلت
نصيب تلك المساحات عام ١٩٩٠ بحوالى ٦, ٣٣٪، ٠, ٣٢٪، ٤, ٣٤٪ من

إجمالي الأراضي لكل من الرياض، القصيم، باقي المناطق العشر الأخرى على الترتيب باستثناء المنطقة الشمالية التي لم يتعامل البنك معها خلال تلك الفترة. في حين بلغت الأهمية النسبية عام ١٩٩٦ م ٢٩,٨٪، ٣٩,٢٪، ١٠,٥٪، ٢٠,٥٪ من إجمالي المساحات لكل من مناطق الرياض، القصيم، نجران، باقي المناطق التسعة الأخرى على الترتيب.

ولقد أشارت النتائج أيضاً إلى أن المساحات الإجمالية على مستوى المملكة التي غطتها القروض الزراعية قد انخفضت من ٢٣٨,١ ألف هكتار عام ١٩٩٧ م إلى ١٧٣,٨ ألف هكتار عام ٢٠٠٤ م وبمعدل انخفاض بلغ ٢٧٪ عن عام ١٩٩٧ م.

وقد رت الأهمية النسبية لمساحات الأراضي التي تغطيها القروض على مستوى المناطق الإدارية بنحو ٢٩,١٪، ٤٢,٠٪، ٢٨,٩٪ من إجمالي الأراضي لكل من الرياض، القصيم، المناطق العشر الأخرى على الترتيب خلال عام ١٩٩٧ م، في حين قدرت تلك الأهمية النسبية عام ٢٠٠٤ م بنحو ٤١,٤٪ / ٢٤,٧٪، ١٠,٠٪، ٢٣,٩٪ على الترتيب من الإجمالي لكل من مناطق الرياض، القصيم، حائل، باقي المناطق الإدارية التسعة الأخرى.

ويلاحظ أن هناك اتجاه عكسي بين إجمالي القروض الموجهة للمناطق الإدارية والمساحات التي تخدمها، وانعكس ذلك على نصيب الهكتار من القروض الزراعية خلال فترتي الدراسة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦، من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤ م. حيث يلاحظ أن مناطق الرياض، القصيم، المنطقة الشرقية، تبوك لا يتعدى نصيب الهكتار من القروض

الزراعية مدى يتراوح ما بين ٢,٩ - ٦,٨ ألف ريال خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦م، في حين أن باقي المناطق الإدارية الأخرى يتراوح نصيب الهكتار من القروض الزراعية ما بين ١٠,٩ - ٣٦,٩ ألف ريال خلال نفس الفترة. جدول (٧). بينما أنه خلال الفترة الثانية ازداد عدد المناطق الإدارية التي يقل فيها نصيب الهكتار عن ١٠ آلاف ريال لتصبح الضعف مقارنة بالفترة الأولى حيث أن نصيب الهكتار من القروض الزراعية بمناطق القصيم، الرياض، المنطقة الشرقية، حائل، الجوف، تبوك بلغ مدى تراوح ما بين ٣,٠ - ٨,٨ ألف ريال بينما بلغ متوسط نصيب الهكتار من المناطق الإدارية الأخرى مدى تراوحت قيمته ما بين ٢٨,٤ - ١٨٤,٥ ألف ريال خلال فترة الدراسة.

مما سبق يتضح زيادة المساحات التي استفادت من القروض الزراعية في عدد من المناطق الإدارية خلال الفترة الثانية من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م بالمقارنة بالفترة الأولى من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م مما يعني أن البنك الزراعي ركز بشكل واضح على المناطق التي يمكن زيادة مساحتها لمختلف المشروعات الإنتاجية خلال المدى الطويل.

ب - درجة تركيز القروض الزراعية متوسطة الأجل:

يهتم المؤشر الثاني بقياس مدى تركيز القروض الزراعية متوسطة الأجل في مناطق المملكة المختلفة على أساس أنها تمثل أكثر من ٩٢٪ من إجمالي القروض الزراعية حيث استخدم معامل جيني لقياس التوزيع الجغرافي لأعداد وقيمة القروض الزراعية متوسطة الأجل بين مناطق المملكة الاثنى عشر خلاف منطقة الحدود الشمالية وهي

جدول (رقم - ٦) المساحات التي تغطيها القروض (الهكتار)
على مستوى المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م

السنة	الرياض	مكة	القصيم	عسير	المنطقة الشرقية	المدينة المنورة	حائل	الجوف	جازان	تبوك	نجران	الباحة	إجمالي
١٩٩٠	٥٠٤٥٠	١١٥٠٠	٤٨٠٩٥	٩١١٠	٦١٤٧	١٨٠٧	٢٥٤٩٧	٤٤٧٧	٦٤٨	١٠٣٨٧	٨٥٣	٠	١٥٠٣١٠
١٩٩١	٢٠٩١١	٢٢٦٠	٤٤٠٥٩	٧٩٦	٢٩٣٨٦	١٤٤٢	١٤٠١٨	٧٠٣٢	٥١٦	٣٧٧٣	٦٠٩	٠	١٢٥٠٩٢
١٩٩٢	٥٣٧٤٣	١٥٥١	٩١٣٨٧	٨٤٥	٤٢٩٠	٨٢٠	٢٣٣٢	٦١٧٧	٩١٨	٣٦٤٨	٨٩٣	٠	١٧٨١٩٢
١٩٩٣	٤٣٧٠٥	١١١٤	١٩٦٨٩	٦٧٣	٥٣٤٠	١٠٥٥٩	٢٠٠٠	٨٨٠	٨٩٤	٩٦١٥	٣٣٧	٠	١٠١٧٢٥
١٩٩٤	٤٦٨٤٨	٩٣٧	١٧٥٥٧	٧٩٣	٤٧٨٨	١٨٨٥	٥١٦٢	٧٠٦٥	٨٣٦	٣٣٧٧	٣١٣	٠	٨٨٦٢٧
١٩٩٥	٩١١٥٨	١٣٩٣	١٧٧٢٠	٥٢٠	١٧٦٠	٨٨٦	٢٨٢٢	٣٤٤٢	٨٨٣	١٥٥٥	٥١	٠	١٣٧١٧٢
١٩٩٦	٣١١٠٠	٦٢٠	٤٠٩٦٦	٥٣٣	٨٦٦	٥٥٨٦	٢٤١٤	٧٨٣٧	١٣٧٢	٢٣٦٥	١٠٩٩٣	٠	١٠٤٤٤٦
الإجمالي	٣٤٠٩٨١	٩٠٠٣	٣٨٥٨٣	٥٠٧٤	٥٧٣٠٨	١١٢٢١	٦٨٦٨١	٤٥٠٣١	٥٩٧٠	١٣٤١٠	١٣٤١٠	٠	٨٧٥٣٥
١٩٩٧	٦٩٢٦٠	١٠٧٤	١٠٠٠٠٠	١١٢٨١	٦٠٥٤	٦٩١	٣٠٣٦	٤٢٠١	١٧٩٩	٣٠٦١	٩٧	٠	٢٣٨١٣٢
١٩٩٨	٧٨١٣٣	٨٧٤	٨٣٢٤٦	٦٩٦	٢٣٩٨٧	٧٠٦٤	١٠٣٩٣	٥٠٦٨	٢٩٩٧	١٣٦٤١	١٢٠	٠	٢١٥٠٤٦
١٩٩٩	٦٠٠٢١	٥٣٨	٢٣٧٣٧	٨٧٧	١١٦٣٨	١١٧٠	١١١٣	٦٨٧٧	١١١٠	٧٨٨٩	٣٠٢	٠	٣٤٥١٧٨
٢٠٠٠	٩٤٥٧٠	٣٨١	١٠٠٠٠٠	٦٩٧	٣٤٢٢٠	١٠٣٣٨٠	١٤٤٢٨	١١٨٩٢	٥٠٤	٥٤٦١٥	٢٠٥	٠	٩١٥٤٣٤
٢٠٠١	١١١٧٧٢	١٥٥٤	٢٠٠٠٠٠	٨١٠	٣١٠٠٣	١٤٢٠	٣٣٣٠١	٢٤٦٠٩	٣٩١١	١٤٠٥٧	٤٥١	٠	٣٨٤٩٥٣
٢٠٠٢	٧٩٥٨١	١٠٣٩	٤٩٠٣٨	٩١٣	١٧٣٧٥	٢٥٥٤٢	١٨٤٣٨	٢٤٥٣٧	٨١٦٥٨	٨٠٩٤٨	٦٧	٠	٣٩١٥٩٧
	٢٩١٥٠	١١٤٦	٢١٤٣٨	٨٦١٠	٥٧٤٩	١١٠٩١	١٢٩	٧٥٥٥	٢١٤	٣٥٥٨	٢١	٠	١٦٦١٥٠
	٧١٩٨٠	٤٨٣	٤٢٩١٠	١٤٢	٩٢٩٠	٨٠٢	١٧٣٧٢	١١٤٣٤	١٤١٧	٦٤٧٢	١١٣	٠	١٢٧٨٧١
الإجمالي	٥٩٤٤٩٧	٦٧٢	٨١٣٥٥٧	١٠٣٧٨	١٣٩٢٠	١٠٤٥٠٠	١٣٤٠١٨	٩١٢٢٢	١٠٢٤١٠	٦٥٥٥١	٣٣٧	٠	٢٨١٨٤٢٣
الجميع الكلي	٩٣٥٤٤٨	١٥٧٣٣	٨٥٧٩٣٧	١٠٧٨٤١	١١٦٥١٤	١٤٥٢٣٩	١٧٤٠٨١	١٤١٢٥٣	١٠٨٣٨٠	٧٠٨٩٥٥	١٥٣٢٤	٠	٣٣٧٧٠٣٩

(*) لا توجد مساحات بالمنطقة الشمالية استفادت من القروض الزراعية الممولة من البنك الزراعي.

المصدر: البنك الزراعي العربي السعودي، التقرير السنوي، الأعداد من ٢٧ - ٤١
خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

جدول (رقم - ٧) نصيب الهكتار من القروض الزراعية (الف ريال)
على مستوى المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م

السنة	الرياض	مكة	القصيم	عسير	المنطقة الشرقية	المدينة المنورة	حائل	الجوف	جازان	تبوك	نجران	الباحة	إجمالي
١٩٩٠	٥٠٧	٣٢٤	١٠٦	٢٠٩	٩٠٢	٧٠٤	١٤٠٣	١١٠٦	٦٠١	٨٠٩	١٥٣	٠	٦٠٨
١٩٩١	٨٠٠	١٠٠٠	٢٠٠	٣٥٤	٢٠١	١٢٠١	١٥٠٧	١١٠٨	١٩٠٢	١٠٩	٢٣	٠	٦٠١
١٩٩٢	٤٠٣	٢٥٠	١٠٢	٢٨٠	٩٠٠	٩٠٠	١٤٠٧	١٥٠٤	٢٤٠٣	١٠٢	٣٢	٠	٤٠٤
١٩٩٣	٦٠٢	٢٩٥	٥٠٧	٣٦٣	١١٠٨	١١٠٧	١٢٠٠	٢١٠٤	٢١٠٦	٥٠٩	٣٥	٠	٩٠١
١٩٩٤	٣٠٧	٦٧٠	٤٠٦	٤٤٤	١١٠٦	١٠٠٣	١٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٣	٩٠٦	٢٦	٠	٧٠٦
١٩٩٥	١٠٠	٤١٣	٣٠١	٥٣٦	٢٦٩	١٧٠٣	٩٠٩	١٤٠٧	١٩٠٥	٨٠٨	٥٦	٠	٤٠١
١٩٩٦	٤٠٢	٦٢٧	٢٠٠	٣٩٤	٥٠٥	١٣٠٠	٨٠٣	١٠٠٦	١٣٠٤	٥٠٦	٠٤	٠	٤٠١
الإجمالي	٣٣٠١	٣٠٤	٢٠٢	٢٥٨	٧٦٥	٨٠٠	٨٥٠٦	١٠٦٠٢	١٢٩٠١	٥٩٠٩	١٨٩	٠	٤١٠٣
١٩٩٧	٣٠٠	٢٥٠٩	١٠٨	٢٠٨	٧٠١	٢١٠١	٧٠٥	١٥٠١	٩٠٧	٣٠٩	١٧	٠	٢٠٦
١٩٩٨	٤٠٤	٦١٥	٢٠٠	٧٨٠	٢٠٤	١٤٠٨	١٣٠٣	١٣٠٢	٨٠٩	٣٠٤	٤٤	٠	٤٠٢
١٩٩٩	٤٠٩	٦١٥	٠٠٨	٦٤٤	٥٠٧	١٤٠٥	٩٠٣	٩٠٥	١٠٤	٤٠٩	٦٦	٠	٢٠٦
٢٠٠٠	٤٠٢	٣٧٠	٣٠٤	٦٤٠	١٠٠	١٠٠	٧٠١	٨٠٠	٣٠٣	٠٠١	٤٥	٠	١٠٢
٢٠٠١	٣٠٦	٤٧٣	١٠٥	٨٩٣	٥٠٢	١٤٠٣	٨٠١	٥٠٩	٨٠٢	٤٠٠	٥١	٠	٣٠٨
٢٠٠٢	٥٠٩	٧٩٠	٥٠٧	٥٨٠	٧٠٤	١٠٠٨	١٠٠٣	٥٠٦	٠٠٥	٣٧١	٢٣	٠	٣٠٩
٢٠٠٣	٥٠٣	٤٣٠	٦٠٠	٠٠٥	١٠٠٨	١٣٠١	٦٠٣	٥٠٠	٥٥٣	٤٠١	١٣٦	٠	٣٠٧
٢٠٠٤	٥٠٤	٥٨٠	٤٠٣	٣٨٠	٧٠٨	٢٢٠٣	٨٠٦	٨٠٣	٢٧٠	٣٠٢	١٢١	٠	٦٠٠
الإجمالي	٦٧٠٢	٣٧٩	٢٤٥	٣٧٧	٢٤٠	٢٢٧	٧٠٥	٧٠٦	٦٢٩	٢٤٠	١٤٧٥	٠	٢٦
الجميع الكلي	٦٩٠٣	٦١٩	٤٤٠٧	٦٥٥	١٢٦٠٩	٣٠٧٠٨	١٥٦٠١	١٧٦٠٨	٦٨٠٨	٨٤٠١	١٦٦٥	٠	٦٧٠٣

المصدر: البنك الزراعي العربي السعودي، التقرير السنوي، الأعداد من ٢٧ - ٤١
خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

الرياض، مكة، القصيم، عسير، المنطقة الشرقية، المدينة المنورة، حائل جازان، تبوك، نجران، الباحة خلال فترتين ١٩٩٠-١٩٩٦، ١٩٩٧-٢٠٠٤م ولقد تم تقدير معامل جيني (Snedicor and Cochran 1980) من واقع المعادلة الآتية:

$$G = \frac{\sum Y_t X_t - 1}{\sum X_t Y_t + 1} / 10000$$

G = معامل جيني

Y_t = التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لاعداد أو قيمة

القروض الزراعية في الملاحظة t

X_t = التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لاعداد المناطق

الحفرافية في الملاحظة t

ولقد أشارت نتائج جدول (٨) أن حوالي ٥٤,٥% من المناطق المتمثلة في الرياض، مكة، القصيم، عسير، المنطقة الشرقية، المدينة المنورة، حائل، الجوف تستحوذ على ٨٩,٣%، ٨٧,٤% من أعداد وقيمة القروض متوسطة الأجل على الترتيب وبلغ معامل جيني لكل من أعداد القروض وقيمة القروض عام ١٩٩٠م ٠,٤٧، ٠,٤٩ على الترتيب وقد عكست نتائج تحليل معامل جيني جدول (٨) لنفس المناطق مدى تركيز أعداد وقيمة القروض المتوسطة الأجل الموزعة حيث بلغ معامل جيني لأعداد القروض مدى تراوح ما بين ٠,٤٧، ٠,٦١ في حين بلغ معامل جيني لقيمة القروض مدى تراوح ما بين ٠,٤٩، ٠,٥٧ خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦م، ولا شك أن النتائج السابقة تعكس مدى اهتمام البنك الزراعي بتوجيه سياسته الاقراضية إلى مناطق تشكل نحو ٩٣,٦% من إجمالي المساحات المستفيدة من القروض خلال الفترة المدروسة.

ومن الجدير بالذكر أن التوسع في مساحات الخضار والفاكهة في بعض المناطق السالفة الذكر مثل الرياض، القصيم، المنطقة الشرقية، الجوف، حائل من العوامل الجاذبة للقروض الزراعية نظراً لتوافر عناصر الإنتاج الأخرى مما كان له الأثر الإيجابي في جذب القروض من البنك الزراعي، حيث أن نسبة مساحات الخضار والفاكهة إلى الحبوب والأعلاف قد زادت في مناطق الرياض، القصيم، المنطقة الشرقية، الجوف، حائل من ١٣، ٠، ٠، ٠، ٤، ٠، ٣٢، ٠، ١٣، ٠، خلال عام ١٩٩٠م وإلى ٣٨، ٠، ٣١، ٠، ٦، ٠، ٥٦، ٠، ٣١، ٠ على الترتيب خلال عام ١٩٩٦م جدول (٩). وخلال الفترة الثانية من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م يلاحظ زيادة عدد المناطق التي استفادت من القروض الزراعية متوسطة الأجل خاصة أن منطقة الباحة من المناطق التي أولاها البنك عناية بدءاً من عام ٢٠٠٠م بتوجيه قروض زراعية إليها.

ولقد أشارات نتائج جدول (٨) انه خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠م، فإن نفس المناطق الإدارية السالفة الذكر والتي تمثل ٥٤، ٥٪ من إجمالي المناطق الإدارية قد استحوذت على ٩٢٪، ٨، ٩٤٪ على الترتيب من أعداد قيمة القروض الزراعية متوسطة الأجل، وبلغ معامل جيني لكل من أعداد وقيمة القروض ٧، ٠، ٦٤، ٠ على الترتيب عام ١٩٩٧م في حين أن نفس تلك المناطق قد استحوذت على ٩٥، ٦٥٪، ٩٢، ٢٨٪ من أعداد وقيمة القروض الزراعية على الترتيب وبلغ معامل جيني لكل من أعداد وقيمة القروض متوسطة الأجل نحو ٧٣، ٠، ٦٩، ٠ على الترتيب خلال عام ٢٠٠٠م. وتركز القروض في تلك المناطق ما هو إلا انعكاس للأهمية النسبية لتلك المناطق من ناحية المساحات

المستفيدة والتوسع في المحاصيل من الخضار والفاكهة كنشاط تشجعه المملكة وفقاً للخطة الاستراتيجية.

وخلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤م فإن ٥٧,٧٪ من المناطق الإدارية سالفة الذكر مضافاً إليها الباحة) قد استفادت بنحو ٩١,٤٪، ٩٢,٤٪ من أعداد وقيمة القروض الزراعية المتوسطة الأجل عام ٢٠٠١م، في حين استفادت بنحو ٨٩,٥٪، ٩٢,٣٪ على الترتيب لكل من أعداد وقيمة القروض الزراعية على الترتيب عام ٢٠٠٤م، وتشير النتائج أن معامل جيني لأعداد القروض قد بلغ مدى تراوح بين ٦.٠ - ٦٣,٠ في حين قدر معامل جيني لقيمة القروض بمدى تراوح ما بين ٥٨، ٦-٠ خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤م.

وتعكس النتائج السابقة ازدياد قيمة معامل جيني سواء لأعداد أو قيمة القروض متوسطة الأجل خلال الفترة الثانية من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م مقارنة بالفترة الأولى، وهذا مؤشر يعكس زيادة استفادة مناطق أكثر بخدمات البنك الزراعي، حيث أن نسبة مساحات الخضار والفاكهة إلى الحبوب والأعلاف قد زادت بمناطق الرياض، القصيم، حائل، مكة، عسير، المدينة المنورة، نجران، الباحة من ٣٤,٠، ٢٩,٠، ٣٧,٠، ٠,٧، ١,٥٣، ٣,١٤، ٢,١٧، ٠,٤٦ إلى عام ١٩٩٧م إلى ٣٦,٣٣,٠، ٣,٤، ١,٢٦، ٦,٣، ٢,٥، ٣,٠٧ عام ٢٠٠٤م. في حين أن نسبة مساحات الخضار والفاكهة إلى نظيرتها من حبوب وأعلاف قد انخفضت بمناطق مثل الجوف، تبوك، المنطقة الشرقية من نحو ٥٢,٠، ٦٤,٠، ٦٠,٠ عام ١٩٩٧م إلى ١٩,٠، ٣٣,٠، ٣,٠ عام ٢٠٠٤م على الترتيب جدول (٩)، وتراجع مساحات الخضار والفاكهة للمناطق

سالفه الذكر هو مؤشر قد يؤخذ في الاعتبار عند تخصيص القروض الزراعية متوسطة الأجل بين المناطق الإنتاجية في المستقبل حيث أن الوضع الجغرافي لتلك المناطق يعتبر مساعداً لحدوث تنمية زراعية بشقيها الرأسي والأفقي.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على توزيع القروض الزراعية في المناطق الإدارية بالمملكة:

في هذا الجزء تمت دراسة عدة عوامل وضعها البنك الزراعي في الاعتبار عند توزيع قروضه بين المناطق الإدارية بالمملكة تشمل أربعة عوامل وهي المساحة التي يتم تغطيتها بالقروض، نسبة المساحة المثمرة إلى المساحة البور التي تغطيها القروض، نسبة مساحة الخضار والفاكهة إلى المحاصيل من حبوب وأعلاف كمؤشر للتركيب المحصولي السائد، التنمية الأفقية والرأسية للإنتاج النباتي. ولقد تم قياس أثر العوامل الثلاث الأوائل على القروض الزراعية من خلال صيغة معادلة الانحدار في الصورة اللوغارتمية المزدوجة (Mead and Curnow 1983) خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م في حين تم قياس العلاقة بين المؤشر الرابع والذي يعكس أثر التنمية الأفقية والرأسية على القروض الزراعية من خلال استخدام الصيغة نصف لوغارتمية المزدوجة (Norton 1983) لمؤشرات العامل الرابع من مساحة، إنتاجية، إنتاج خلال فترتين هما ١٩٩٠-١٩٩٦م، ١٩٩٧-٢٠٠٤م وفيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها للعوامل الأربعة على النحو التالي:

جدول (رقم - ٨) تقديرات معامل جيني لكل من عدد القروض وقيمتها للمناطق الإدارية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤ م

المناطق الإدارية	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض
قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض
%	%	%	%	%	%	%
١,٥	٢٨,٣	٢٠,٥	١٨,٦	٢٢,٣	١٨,٠	٢٣,٥
٤,٥	٣٢,٠	٣٠,٣	٢٦,٦	٢٥,٣	٢٩,١	٣٧,٣
٩,١	٣٩,٧	٤١,٤	٣٨,٧	٣٧,٢	٤٢,٥	٥٠,٨
١٥,٢	٤١,٦	٤٨,٩	٤٩,٥	٤٠,٩	٥٢,٤	٧٥,٥
٢٢,٧	٤٧,١	٥٥,٤	٥٧,٧	٥٧,٥	٥٧,٧	٦٩,٠
٣١,٨	٤٨,٤	٥٨,٥	٦١,٥	٥١,٣	٦٤,٢	٧٢,٧
٤٢,٤	٨٤,٢	٨٠,٢	٧٧,٩	٨٠,٤	٧٢,٦	٧٩,٥
٥٤,٥	٨٩,٣	٨٧,٤	٨٧,٨	٩١,٤	٨٣,٤	٩١,٨
٦٨,٢	٨٩,٧	٩٠,٢	٩٢,٣	٩٠,٢	٩١,٥	٩٦,٠
٨٣,٣	٩٨,٧	٩٥,٩	٩٦,٣	٩٥,٩	٩٦,٣	٩٩,٢
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معامل جيني	٠,٤٧	٠,٤٩	٠,٤٧	٠,٤٩	٠,٥٢	٠,٥٢
المناطق الإدارية	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	
عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	
قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	
%	%	%	%	%	%	
١,٥	٢٢,٢	٢١,٦	٢٣,٩	٢٥,٦	٣٧,١	٤١,٥٦
٤,٥	٣٠,٨	٣٧,٥	٣٧,٧	٣٠,٨	٤٠,٦	٤٣,٣٠
٩,١	٤٨,٨	٥٢,٥	٥٦,٩	٥١,٩	٥٤,٧	٦٥,٣٣
١٥,٢	٥٧,٥	٦١,٦	٦٦,٨	٦١,٦	٦٦,٨	٧٠,٧٣
٢٢,٧	٦٦,٨	٦٤,٥	٧٢,٣	٦٩,٧	٧٤,٠	٧٢,٦٠
٣١,٨	٧٢,٤	٧٦,٢	٧٦,١	٧٦,١	٧٦,٥	٨٢,٢٣
٤٣,٤	٧٤,٨	٧٨,٩	٧٨,٩	٧٩,٧	٨٢,١	٩٣,٣٧
٥٤,٥	٨٨,٠	٩١,٨	٩٢,٠	٩٤,٨	٩١,٥	٩٥,٢٨
٦٨,٢	٩٦,٠	٩٥,٩	٩٧,٥	٩٧,٧	٩٥,٨	٩٨,٨٣
٨٣,٣	٩٨,٥	٩٩,٠	٩٩,٥	٩٩,٠	٩٩,١	١٠٠
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معامل جيني	٠,٥٧	٠,٥٧	٠,٦٤	٠,٦٥	٠,٦٦	٠,٦٩
المناطق الإدارية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤		
عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	عدد القروض	
قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	قيمة القروض	
%	%	%	%	%	%	
٧,٦	٢٣,٢	٢٧,١	٢٣,١	٢١,٠	٢٥,١	٣٣,٩
٧,٦	٢٥,٤	٣٢,٠	٢٦,١	٢٦,٨	٣٠,٦	٣٦,٦
٧,٦	٥٠,٣	٤٩,٩	٥٠,٧	٥٥,٩	٥٣,٠	٥٤,٤
٧,٦	٥٦,٥	٥٥,٧	٥٧,٤	٥٩,٧	٥٩,١	٥٩,٧
٧,٦	٥٦,٩	٥٥,٩	٥٨,٢	٦٠,٤	٦٠,٣	٦٠,٢
٧,٦	٦٦,٢	٦٨,١	٦٦,٤	٦٩,٢	٦٨,١	٦٧,٢
٧,٦	٧٠,٥	٦٩,٨	٦٩,٤	٧٠,٦	٧٤,٨	٦٨,٩
٧,٦	٨١,٤	٨١,٧	٨٠,٨	٨٢,٩	٨٦,٤	٨٣,١
٧,٦	٩٠,٤	٩٢,٩	٨٩,٥	٩٢,٣	٩٨,٨	٩٢,٣
٧,٦	٩٦,٢	٩٤,٨	٩٦,١	٩٥,٠	٩٤,٧	٩٦,٠
٧,٦	٩٨,٧	٩٨,٧	٩٨,٧	٩٨,٢	٩٧,٣	٩٨,٣
٧,٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معامل جيني	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٣	٠,٥٩٥	٠,٦٤	٠,٥٨

(*) اضيفت منطقة الباحة بدءاً من عام ٢٠٠١ م مما أدى إلى تغير % للمناطق الإدارية.

المصدر :- البنك الزراعي العربي السعودي، التقرير السنوي، الأعداد من ٢٧ - ٤١ خلال للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١ م.

- وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي، الأعداد ٢٩، ٣٢، ٤١، للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ م.

جدول (رقم - ٩) نسبة مساحات الخضار والفاكهة إلى مساحات الحبوب والاعلاف
لمناطق المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م

السنة	المملكة	الرياض	القصيم	حائل	جازان	المنطقة الشرقية	مكة	الجوف	تبوك	عسير	المدينة المنورة	نجران	الباحة
١٩٩٠	٠,٢٤	٠,١٣	٠,٠٨	٠,١٣	٠,٠٨	٠,٠٤	١,٩	٠,٣٣	٠,١٤	٠,٧٤	١,٩	٠,٩٥	٠,١٥
١٩٩١	٠,٢١	٠,١١	٠,٠٨	٠,١٤	٠,٠٤	٠,٠٣	١,٦	٠,٣١	٠,١٩	٠,٦٤	١,٨	١,٥١	٠,١٩
١٩٩٢	٠,٢١	٠,١١	٠,١٠	٠,١٦	٠,٠٥	٠,٠٣	١,٨	٠,٣١	٠,٢١	٠,٧١	١,٩	١,٨٠	٠,٢٦
١٩٩٣	٠,٢٥	٠,١٢	٠,١١	٠,١٦	٠,٠٦	٠,٠٣	٢,٦	٠,٢٥	٠,٣٣	٠,٧٢	٢,٢	١,٦٢	٠,٢٥
١٩٩٤	٠,٢٦	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٨	٠,٠٦	٠,٠٣	٢,٣	٠,٢٥	٠,٣٠	٠,٦٨	٣,٥	١,٦٥	٠,٣٣
١٩٩٥	٠,٤٠	٠,٢٨	٠,٢٥	٠,٣٠	٠,٠٦	٠,٠٤	١,٧	٠,٥٢	٠,٥١	٠,٧٢	٣,٨	١,٩٩	٠,٢٣
١٩٩٦	٠,٥٨	٠,٣٨	٠,٣١	٠,٣١	٠,٠٥	٠,٠٦	١,٦	٠,٥٦	٠,٥٧	٠,٧٣	٣,٨	١,٩٩	٠,٣٣
١٩٩٧	٠,٤٦	٠,٣٤	٠,٢٩	٠,٣٧	٠,٠٦	٠,٠٦	١,٧	٠,٥٢	٠,٦٤	٠,٥٣	٣,٠	٢,١٤	٠,١٧
١٩٩٨	٠,٤٣	٠,٣١	٠,٢٦	٠,٣٥	٠,٠٦	١,١	١,١	٠,٣٧	٠,٦١	٠,٥٠	٤,٦	٢,٠٣	٠,١٩
١٩٩٩	٠,٤٨	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٢٨	٠,٠٥	٠,٠٣	٤,٣	٠,٢٩	٠,٣٩	١,٣٠	٥,٦	١,٧٥	٢,٢٤
٢٠٠٠	٠,٥٤	٠,٤٢	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٠٦	٠,٠٣	١,٣	٠,٤٠	٠,٤٢	٠,٥٤	٥,٣	١,٤٩	٠,٣٦
٢٠٠١	٠,٥١	٠,٤٨	٠,٢٧	٠,٣٩	٠,٠٥	٠,٠٢	٢,٤	٠,٢٤	٠,٣٢	٠,٨٨	٥,١	١,٧٢	٢,١٧
٢٠٠٢	٠,٥١	٠,٤٢	٠,٢٥	٠,٣٩	٠,٠٥	٠,٠٣	٣,٥	٠,٢٢	٠,٣٦	١,٤٣	٥,٠	٢,١٣	٢,٨٦
٢٠٠٣	٠,٥٢	٠,٤١	٠,٢٦	٠,٤٠	٠,٠٥	٠,٠٣	٣,١	٠,٢٢	٠,٣٦	١,٤٥	٥,٤	٢,٨١	٤,٠٣
٢٠٠٤	٠,٥٧	٠,٤٨	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٠٥	٠,٠٣	٤,٣	٠,١٩	٠,٣٣	١,٢٦	٦,٣	٢,٥٠	٣,٠٧

(*) تم استبعاد المنطقة الشمالية لعدم وجود قروض زراعية موجهة إليها خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م وبالتالي لن تخدم هدف البحث.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، الأعداد ٢٣، ٢٩، ٤١، للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م

أ - المساحة التي تغطيها القروض الزراعية:

تم قياس العلاقة بين القروض الزراعية كعامل تابع والمساحة التي تغطيها تلك القروض كعامل مستقل في صورتها اللوغارتمية المزدوجة على النحو الآتي:

$$\text{Lin } Y = a + b \text{ Lin } X$$

حيث:

$\text{Lin } Y$ = لوغاريتم القروض الزراعية بالمليون ريال

$\text{Lin } X$ = لوغاريتم المساحة المحصولية بالهكتار

a, b = ثابت ومعامل انحدار النموذج على الترتيب

ولقد أشارت نتائج جدول (١٠) أن هناك علاقة طردية بين زيادة المساحة التي تغطيها القروض الزراعية وقيمة تلك القروض الزراعية، حيث أنه بزيادة المساحة على مستوى المملكة بنحو ١٪ فإن قيمة القروض الزراعية قد زادت بنحو ٣٦,٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م.

في حين أن ازدياد المساحة المراد تغطيتها بالقروض بنحو ١٪ في مناطق الرياض، مكة، القصيم، عسير، المنطقة الشرقية، المدينة، حائل، الجوف، جازان، تبوك، نجران تؤدي إلى زيادة قيمة القروض الموجهة بنحو ٤٩,٠٪، ٤٤,٠٪، ٤١,٠٪، ٥,٠٪، ٣٧,٠٪، ١,٠٪، ٥,٠٪، ١٦,٠٪، ١٦,٠٪، ٢٣,٠٪، ٢,٠٪ على الترتيب خلال فترة الدراسة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م والنتائج السالفة الذكر تعكس تناسب المساحات التي تغطيها القروض الزراعية مع إجمالي المساحات بكل منطقة إدارية على حدة.

جدول (رقم - ١٠) أثر المساحات المستفيدة من القروض الزراعية على توزيع القروض في مناطق المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م

المتغير	الثابت (a)	معامل الانحدار (b)
المملكة	٩,١٩	٠,٣٦
الرياض	٧,٠٣	٠,٤٩
القصيم	٧,٢٩	٠,٤١
الجوف	٨,٦٦	٠,١٦
المنطقة الشرقية	٧,٧٠	٠,٣٧
حائل	٦,٨٣	٠,٥٠
مكة	٧,٤٥	٠,٤٤
عسير	١٠,١٥	٠,٠٥
تبوك	٨,٢٥	٠,٢٣
المدينة	٩,٦٨	٠,٠١
جازان	٨,٦٦	٠,١٦
نجران	٩,١٠	٠,٠٢

(*) تم استبعاد المنطقة الشمالية لعدم وجود قروض زراعية موجهة إليها خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م وبالتالي لن تخدم هدف البحث.

المصدر: - وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، الأعداد ٣٣، ٣٩، ٤١، للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م.
- البنك الزراعي العربي السعودي، التقرير السنوي، الأعداد من ٢٧ - ٤١ للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

ب - نسبة المساحة المثمرة إلى المساحة القابلة للزراعة:

تم قياس العلاقة بين القروض الزراعية كعامل تابع ونسبة المساحة المثمرة إلى المساحة البور كعامل مستقل في صورتها اللوغارتمية المزدوجة على النحو التالي:

$$\text{LinY} = a + b \text{ Lin X}$$

حيث:

$LinY =$ لوغارتيم القروض الزراعية بالمليون ريال

$LinX =$ لوغارتيم نسبة المساحة المثمرة إلى المساحة البور

$a, b =$ ثابت ومعامل انحدار النموذج على الترتيب

وقد أشارت نتائج جدول (١١) أن نسبة المساحة المثمرة إلى المساحة البور التي تغطيها القروض الزراعية على مستوى المملكة قد ازدادت من ٠,٤ إلى ٠,٥ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م في حين تختلف تلك النسبة في كل منطقة إدارية على حدة، فيلاحظ أن تلك النسبة قد ازدادت عام ١٩٩٠م بمنطقة الرياض، المنطقة الشرقية، المدينة المنورة، حائل، تبوك، نجران ٠,٣١، ٠,١٧، ٠,٤٥، ٠,٠٨، ٠,١٦، ٠,٠٦ على الترتيب إلى ٠,٤٩، ٠,٠٨، ٠,٦٣، ٠,٣٩، ٠,٩١، ٠,٣٢ على الترتيب خلال عام ٢٠٠٤م في حين ازدادت تلك النسبة بمنطقة الباحة من ٠,١ إلى ٠,٣ خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤م.

في حين انخفضت تلك النسبة عام ١٩٩٠م بكل من مناطق جازان، مكة، القصيم، عسير، من ٠,٤، ٠,٧، ٠,١، ٠,٢، على الترتيب إلى ٠,٣، ٠,٥، ٠,١، على الترتيب عام ٢٠٠٤م بينما لم تتغير لمنطقة الجوف إلا بنحو ٠,٤ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م. وحيث أن نسبة المساحة المثمرة إلى المساحة البور التي تغطيها القروض الزراعية هو مؤشر يعكس أنشطة موجهة للإنتاج الزراعي قائمة فعلاً، مقارنة بأنشطة موجهة للإنتاج الزراعي لم تدخل العملية الإنتاجية بعد لذلك فلقد تم تحليل أثر هذا المؤشر على القروض الزراعية الموجهة للمناطق الإدارية المختلفة على مستوى المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م.

ج - نسبة مساحة الخضار والفاكهة إلى مساحة الحبوب والأعلاف:

تم قياس العلاقة بين القروض الزراعية كعامل تابع ونسبة مساحة حاصلات الخضار والفاكهة إلى حاصلات الحبوب والأعلاف كعامل مستقل في صورتها اللوغاريتمية المزدوجة على النحو الآتي:

حيث:

$$\text{LinY} = a + b$$

$\text{LinY} =$ لوغاريتم القروض الزراعية بالمليون ريال

$\text{LinX} =$ لوغاريتم نسبة المساحة المثمرة إلى المساحة البور

$a, b =$ ثابت ومعامل انحدار النموذج على الترتيب

أشارت نتائج جدول (٩) أن نسبة مساحة المحاصيل من خضار وفاكهة إلى نظيرتها من حبوب وأعلاف قد زادت على مستوى المملكة من ٠,٢٤ إلى ٠,٥٧ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م، في حين أن مناطق الرياض، القصيم، حائل، مكة، تبوك، عسير، المدينة المنورة، نجران، قد زادت فيها نسبة مساحات محاصيل الخضار والفاكهة إلى محاصيل الحبوب والأعلاف من نحو ١٣,٠, ٠,٠٨, ٠,٠١٣, ٠, ١,٩, ٠, ١٤,٠, ٧٤,٠, ١,٩, ٠,٩٥, على الترتيب عام ١٩٩٠م إلى ٤٦,٠, ٣٣,٠, ٣٦,٠, ٤,٣, ٠,٣٣, ١,٢٦, ٣,٦, ٥,٢, على الترتيب عام ٢٠٠٤م، بينما هناك مناطق إدارية أخرى مثل جازان، المنطقة الشرقية، الجوف انخفضت فيها تلك النسبة من ٠,٠٨, ٠,٤, ٠,٣٢, على الترتيب عام ١٩٩٠م إلى ٠,٠٥, ٠,٣, ٠,١٩, على الترتيب عام ٢٠٠٤م.

ولقد تم استخدام نسبة المحاصيل من الخضار والفاكهة إلى المحاصيل من حبوب وأعلاف للإنتاج النباتي المرتبط بإجمالي

المساحات المحصولية على مستوى مناطق المملكة كمؤشر يعكس طبيعة التركيب المحصولي ويمكن تطبيقه على المساحات التي تغطيها القروض الزراعية، ومن الجدير بالذكر أن تلك المساحات لا تتعدى أكثر من ٢٠٪ من إجمالي المساحات المحصولية على مستوى المملكة خلال متوسط الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م.

ولقد أشارت نتائج جدول (١٣) أنه بزيادة نسبة مساحات محاصيل الخضار والفاكهة إلى مساحات الحبوب والأعلاف بـ ١٪ على مستوى المملكة يؤدي ذلك إلى خفض القروض الزراعية بـ ٠,٠٦٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م.

جدول (رقم - ١٣) اثر التركيب المحصولي على القروض الزراعية على مستوى مناطق المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م

المنطقة	الثابت (a)	معامل الانحدار (b)
المملكة	١٣,٤٨	-٠,٠٦
الرياض	١٢,٦٩	٠,٢٢
القصيم	١٢,٦٠	٠,٤٨
الجوف	١٠,٧٩	-٠,٤٩
المنطقة الشرقية	١٠,٥٣	-٠,٥١
حائل	١٠,٣١	-٠,٨٣
مكة	١٠,٠٩	٠,٥٠
عسير	٩,٩٨	٠,٦١
تبوك	٩,٣٤	-٠,٩٣
المدينة المنورة	٩,٨١	-٠,٠٥
جازان	٤,٦١	-١,٧٩
نجران	٩,٣٦	-٠,٢٣

(*) لا توجد أية مساحات بالمنطقة الشمالية استفادت من القروض الزراعية الممولة من البنك الزراعي.

المصدر: جدول رقم (١١).

في حين أن زيادة تلك النسبة بـ ١٪ في مناطق الرياض، القصيم، مكة، عسير، قد أدى إلى زيادة القروض الموجهة لتلك المناطق ٢٢، ٠٪، ٤٨، ٠٪، ٥٠، ٠٪، ٦١، ٠٪، على الترتيب خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م، الأمر الذي يجعل تلك المناطق جاذبة للقروض الزراعية في حالة توسعها في محاصيل من الخضار والفاكهة، في حين أن زيادة تلك النسبة بـ ١٪ في مناطق الجوف، المنطقة الشرقية، حائل، تبوك، المدينة المنورة، جازان، نجران قد أدى إلى خفض القروض الموجهة إلى تلك المناطق بنحو ٤٩، ٠٪، ٥١، ٠٪، ٨٣، ٠٪، ٩٣، ٠٪، ٠٥، ٠٪، ٧٩، ١٪، ٢٣، ٠٪ على الترتيب خلال نفس الفترة.

ويمكن تفسير النتائج السابقة من خلال تقسيم المناطق الإدارية إلى ثلاثة مجموعات، الأولى هي مناطق تتخفض فيها نسبة الخضار والفاكهة إلى الحبوب والأعلاف وتشمل مناطق جازان، المنطقة الشرقية، الجوف، وبالتالي لا تعتبر جاذبة للقروض الزراعية في ظل خفض مساحات المحاصيل من خضار وفاكهة ولكنها جاذبة للقروض الزراعية للتوسعات في إنشاء المشاريع الإنتاجية الأخرى سواء حبوب والأعلاف أو التابعة للإنتاج الحيواني، ومناطق لا تؤخذ فيها نسبة مساحات الخضار والفاكهة إلى الحبوب والأعلاف نمطاً محدداً فهي تتخفض في بعض السنوات وتزداد في الأخرى مثل حائل، تبوك، نجران، وبالتالي فهي غير جاذبة للقروض نتيجة للتوسع في المحاصيل من حبوب وأعلاف والتوسع في المشاريع الخاصة بالإنتاج الحيواني خاصة تبوك.

بالإضافة إلى المناطق المتخصصة في إنتاج الفاكهة خاصة التمور (المدينة المنورة) وتعتبر من المناطق التي تلتي قروضها الزراعية بنمط غير مستقر خلال الفترة المدروسة.

د - التنمية الأفقية والرأسية في الإنتاج النباتي:

في هذا الجزء تم قياس العلاقة بين نصيب المناطق الإدارية من القروض الزراعية وتنمية الإنتاج النباتي كنتيجة للتوسع الأفقي أو الرأسي ومن الملاحظ أن تنمية الإنتاج النباتي ما هي إلا محصلة عاملين هما المساحة والإنتاجية فإذا كانت تنمية الإنتاج راجعة بشكل مباشر للمساحة فإن ذلك يعكس تنمية أفقية بسبب زيادة المساحة في حين إذا كانت تنمية الإنتاج راجعة بشكل مباشر للإنتاجية فإنه يعكس تنمية رأسية تتجه لزيادة الإنتاج من نفس الوحدة من المساحة. وحتى يمكن قياس العلاقات السابقة في شكل كمي فقد تم استخدام الصيغة النصف لوغاريتمية في تقدير المعدل السنوي لنمو كل من المساحة والإنتاجية وقياس أثرهما على المعدل السنوي لنمو الإنتاج الكلي سواء على مستوى المملكة أو على مستوى المناطق الإدارية، كما تم قياس نفس المؤشرات على مستوى مكونات الإنتاج الكلي من حبوب، أعلاف، الخضار، الفاكهة لينعكس على العوامل الفيزيائية التي تؤثر على إنتاجها ويمكن صياغة النموذج المستخدم على النحو التالي:

$$\text{Lin } Y = a + b X$$

حيث:

$\text{Lin } Y$ = لوغاريتم الظواهر المدروسة (مساحة، إنتاجية، إنتاج)
لاجمالي الإنتاج والمحاصيل الزراعية

$$X = \text{الزمن}$$

$$a, b = \text{ثابت ومعامل انحدار النموذج على الترتيب}$$

من خلال استخدام قيمة معامل الانحدار يمكن تقدير معدل النمو السنوي للظاهرة خلال الفترة المدروسة، حيث تمت دراسة علاقة القروض بالتنمية الأفقية والرأسية على مستوى المملكة ككل ثم على مستوى المناطق الإدارية خلال فترتين هما من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ م، من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤ م.

وتبين نتائج جدول (١٤) أن القروض الزراعية على مستوى المملكة قد انخفضت بنحو ٤٧,٦٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ م وصاحب ذلك انخفاض الإنتاج على مستوى المملكة من ٨,٩٤ إلى ٨,٧٩ مليون طن خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ م ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من المساحة والإنتاجية جدول (١٥) بمعدل ٢.٣٪، ٢٪ على الترتيب خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ م، وانخفاض الإنتاج الكلي ما هو إلا محصلة انخفاض إنتاج مجموعات المحاصيل المتمثلة في الحبوب، الأعلاف، الخضار، الفاكهة والتي انخفض انتاجها بمعدلات نمو ٨,٢٪، ١٪، ١٪، انخفاض إنتاج الفاكهة والتي انخفض انتاجها بمعدلات نمو ٨,٢٪، ١٪، ١٪. ويلاحظ أن القروض الزراعية الموجهة للمملكة ككل قد ازدادت بنحو ٦٧,٧٪ خلال الفترة الثانية، وصاحب ذلك زيادة في الإنتاج الزراعي الكلي من ٨,٥ مليون طن عام ١٩٩٧ إلى ٩,٧ مليون طن عام ٢٠٠٤ م، والزيادة في ذلك الإنتاج ترجع بشكل مباشر للتنمية الرأسية الناتجة من زيادة إنتاجية الهكتار بمعدل نمو سنوي قدره ٢,٧٪ خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤ م. ويلاحظ أن التنمية الرأسية مسئولة عن زيادة إنتاج كل

من الحبوب، الأعلاف، الخضار في ظل زيادة معدل النمو السنوي للإنتاجية بنحو ٩, ٣٪، ٨, ٢٪، ٦, ٣٪ على الترتيب خلال نفس فترة الدراسة. ومن خلال دراسة علاقة توزيع القروض الزراعية بمستوى التنمية في إنتاج المناطق الإدارية المختلفة تمت مناقشة كافة المناطق الإدارية عدا المنطقة الشمالية لعدم تلقيها أية قروض خلال فترة الدراسة كلها.

١- منطقة الرياض:

تلقت المنطقة قروضاً زراعية تمثل ١, ٢٧٪ من الإجمالي المقدر بنحو ٤, ٧١٣ مليون ريال خلال متوسط الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م جدول (١٤)، في حين ازدادت الأهمية النسبية بنحو ٣, ٣٢٪ من الإجمالي المقدر بنحو ٨, ١٠١٦ مليون ريال خلال متوسط الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م.

في حين أن الإنتاج الزراعي زاد من ٨, ٢ إلى ٨٥, ٢ مليون طن خلال عامي ١٩٩٠، ١٩٩٦م، الأمر الذي يعكس عدم التحسين في الإنتاج بسبب انخفاض معدل النمو السنوي لكل من المساحة والإنتاجية بنحو ٨, ٦٪، ٤, ٨٪ على الترتيب خلال هذه الفترة جدول (١٥)، ويلاحظ أن عدم التحسن في الإنتاج راجع في المقام الأول للانخفاض الحادث في الحبوب بمعدل نمو سنوي قدره ١, ٣٪ جدول (١٦)، والذي يساهم بمفرده بنحو ٦٦٪ من إجمالي الإنتاج الكلي، في حين أن الإنتاج من المحاصيل الأخرى من أعلاف الخضار، الفاكهة قد زادت بمعدل سنوي بلغ ٦, ١٠٪، ٧, ١١٪، ٢, ٢٪، إلا أن مساهمته في الإنتاج

النباتي بالمقارنة بالحبوب تعتبر طفيفة، بينما خلال الفترة الثانية فإن الإنتاج الكلي قد زاد من ٣,١ إلى ٣,٤ مليون طن بمعدل نمو سنوي قدره ١,٣٪. وترجع الزيادة في الإنتاج إلى التنمية الرأسية الناشئة من زيادة إنتاجية الهكتار بمعدل نمو سنوي ٨٪ خلال نفس الفترة.

جدول (رقم - ١٤) الأهمية النسبية لتوزيع القروض

على مستوى مناطق المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ م ومن من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤ م

المنطقة	١٩٩٠ - ١٩٩٦ م		١٩٩٧ - ٢٠٠٤ م	
	متوسط القيمة مليون ريال	% من الإجمالي	متوسط القيمة مليون ريال	% من الإجمالي
الرياض	١٩٣,١	٢٧,١	٣٢٨,٦	٣٢,٣
القصيم	٨٧,٤	١٢,٣	٢٠٨,٤	٢٠,٥
حائل	١٣٣,٥	١٨,٧	١١٤,٥	١١,٣
جازان	١٥,٩	٢,٢	٢٣,٣	٢,٣
المنطقة الشرقية	٥٠,٧	٧,١	٩١,٢	٩,٠
عسير	٢٥,٧	٣,٦	٥١,٨	٥,١
تبوك	٣٩,٣	٥,٥	٣٤,٧	٣,٤
الجوف	١٠٠,٣	١٤,١	٨٨,٦	٨,٧
مكة المكرمة	٣٨,٩	٥,٥	٣٩,٤	٣,٩
المدينة المنورة	١٧,٣	٢,٤	١٧,١	١,٧
نجران	١١,٥	١,٦	١٤,٨	١,٥
الباحة	٠,٠	٠,٠	٤,٤	٠,٤
الإجمالي	٧١٣,٤	١٠٠,٠	١٠١٦,٨	١٠٠,٠

(*) لا توجد مساحات بالمنطقة الشمالية استفادت من القروض الزراعية الممولة من البنك الزراعي.

المصدر : البنك الزراعي العربي السعودي، التقرير السنوي، الأعداد من ٢٧ - ٤١ خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٤ م.

وتعزى الزيادة في الإنتاج الكلي إلى زيادة كل من إنتاج الأعلاف والخضار كنتيجة للتوسع الأفقي من خلال زيادة معدل النمو السنوي للمساحة بنحو ٢,٩٪، ٤,٩٪ على الترتيب. في حين أن زيادة إنتاج الفاكهة راجع للتوسع الرأسي في الإنتاجية للهكتار، والتي زاد معدل نمو الانتاجية سنوياً بنحو ٥,٢٪ خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤م. أما محاصيل الحبوب بمنطقة الرياض فقد انخفض إنتاجها بمعدل نمو سنوي ٥,٢٪ وانخفضت أيضاً مساهمتها في الإنتاج الكلي إلى نحو ٢٢,٥٪ من جملة الإنتاج. وعليه يتضح أن زيادة القروض الزراعية الموجهة لمنطقة الرياض خلال الفترة الثانية قد وجهت للتوسع في زراعة الأعلاف، الخضار توسعاً أفقياً ثم التوسع في زراعة الفاكهة توسعاً رأسياً.

جدول (رقم - ١٥) معدلات النمو السنوي لكل من المساحة والانتاجية والانتاج للانتاج النباتي خلال الفترتين من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م ومن ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م

الفترة	١٩٩٠-١٩٩٦	١٩٩٧-٢٠٠٤	١٩٩٠-١٩٩٦	١٩٩٧-٢٠٠٤	١٩٩٠-١٩٩٦	١٩٩٧-٢٠٠٤
المتغير*	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
المملكة	-٠,٠٣٢	٠,٠٠٠	-٠,٠٢٠	٠,٠٣٧	-٠,٠٠٨	٠,٠١٦
الرياض	-٠,٠٦٨	-٠,٠١٧	-٠,٠٨٤	٠,٠٠٨	-٠,٠٣٢	٠,٠١٣
القصيم	-٠,٠٩٩	٠,٠١٤	-٠,٠١٤	-٠,٠٠٢	-٠,٠٣٨	-٠,٠١٠
حائل	-٠,٠٢٣	٠,٠٠٨	-٠,٠٠٩	٠,٠٢٣	-٠,٠٠٦	٠,٠١٩
جازان	-٠,٠٤٥	-٠,٠٥٩	-٠,٠٢٩	٠,٠٦٩	-٠,٠٢٠	-٠,٠٩٨
المنطقة الشرقية	-٠,٠١٤	٠,٠٧٨	-٠,٠٠٨	٠,٠٢٢	-٠,٠٠٣	٠,٠٧٥
عسير	-٠,٠٤٨	-٠,١٠٩	-٠,٠٠٨	٠,٠٥٣	٠,٠٤١	-٠,٠٤٤
تبوك	-٠,٠١٤	٠,٠٣٤	٠,٠٠٦	٠,٠١٦	٠,٠٤٤	٠,٠٢٠
الجوف	-٠,٠٦٤	٠,٢٥٣	٠,٠٠٩	-٠,٠٠٢	٠,٠٨٩	٠,١٨٧
مكة	-٠,٠١٤	-٠,١١٣	-٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	-٠,٠٥٣	-٠,١٠٢
المدينة	-٠,٠٢٣	٠,٠٥٦	-٠,٠١٩	-٠,٠٦٠	٠,٠٢٣	٠,٠٠٨
نجران	-٠,٠٢٦	-٠,٠٢١	-٠,٠٢١	٠,٠٦٥	٠,٠٣٥	٠,٠١٨
الباحة	-٠,٠٠٤	-٠,١٨٧	-٠,٠٣٤	٠,٠١٩	-٠,٠٠٩	-٠,٠٤٣

(*) تم استبعاد المنطقة الشمالية لعدم وجود أية قروض زراعية موجهة إليها خلال فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م وبالتالي لن تخدم البحث.

المصدر: جدول رقم (٢) وزارة التخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة - الكتاب الإحصائي السنوي - أعداد متفرقة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

جدول (رقم - ١٦) تقدير معدلات النمو السنوي للمساحة والانتاجية والانتاج لمجموعات المحاصيل الرئيسية خلال الفترتين من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م ومن ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م

المتغير الفترة	المحاصيل	المساحة		الانتاجية		الانتاج	
		١٩٩٦-١٩٩٠	٢٠٠٤-١٩٩٧	١٩٩٦-١٩٩٠	٢٠٠٤-١٩٩٧	١٩٩٦-١٩٩٠	٢٠٠٤-١٩٩٧
الملكة (*)	حبوب	٠,٠٨٩	٠,٠١٢	٠,٠٢٨	٠,٠٣٩	٠,٠٢٨	٠,٠٣٩
	أعلاف	٠,٠٤٦	٠,٠٥٩	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠
	خضار	٠,٠٧٣	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٠,٠٣٦	٠,٠١٠	٠,٠٣٦
	فاكهة	٠,٠٧٠	٠,٠٤٧	٠,٠١٨	٠,٠١٦	٠,٠١٨	٠,٠١٦
	حبوب	٠,١٣٩	٠,٠٥٩	٠,١٦١	٠,٠٠٦	٠,٠٣٠	٠,٠٥٣
الرياض	أعلاف	٠,٠٨٨	٠,٠٢٩	٠,٠١٨	٠,٠٠٦	٠,١٠٦	٠,٠٢٢
	خضار	٠,١٢٩	٠,٠٤٩	٠,٠١٣	٠,٠٠٤	٠,١١٧	٠,٠٥٣
	فاكهة	٠,٠٥٤	٠,٠١٣	٠,٠٣٢	٠,٠٥٢	٠,٠٢٢	٠,٠٣٨
	حبوب	٠,١٩٦	٠,٠٢٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,٠٣٠
	أعلاف	٠,١٥٩	٠,٠٤٧	٠,٠٢٦	٠,٠١٢	٠,١٣٣	٠,٠٣٥
القصيم	خضار	٠,١٢٠	٠,٠٩٥	٠,٠١٢	٠,٠٢٩	٠,١٠٨	٠,٠٧٣
	فاكهة	٠,٠٨٣	٠,١٠٤	٠,٠١٩	٠,٠٢٩	٠,٠٦٤	٠,٠٦٥
	حبوب	٠,٠٦٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٨	٠,٠٦٦	٠,٠٨١
	أعلاف	٠,٠٢٧	٠,٠٧٧	٠,٠٦٣	٠,٠٧٧	٠,٠٣٦	٠,٢٠٠
	خضار	٠,٠٢٠	٠,١٦٩	٠,٠١٣	٠,٠١٠	٠,٠٠٧	٠,١٥٩
حائل	فاكهة	٠,١٥٥	٠,١٧٦	٠,٠٤٢	٠,١٨٧	٠,١٩٧	٠,٠١١
	حبوب	٠,٠٦٣	٠,١٥٨	٠,٠١٢	٠,٠١٠	٠,٠٥١	٠,١٦٩
	أعلاف	٠,٠٦٣	٠,٠٣٢	٠,٠٤٥	٠,٠١١	٠,٠١٨	٠,٠٤٣
	خضار	٠,٠٣٣	٠,٠٥٩	٠,٠٢٣	٠,١٠٤	٠,٠١٠	٠,٠٤٤
	فاكهة	٠,٠٣٢	٠,٠٠٣	٠,٠١٠	٠,٠٠٤	٠,٠٢٣	٠,٠٥٧
المنطقة الشرقية	حبوب	٠,٠٦٢	٠,١٥٨	٠,٠١٢	٠,٠١٠	٠,٠٥١	٠,١٦٩
	أعلاف	٠,٠٦٣	٠,٠٣٣	٠,٠٤٥	٠,٠١١	٠,٠١٨	٠,٠٤٢
	خضار	٠,٠٣٢	٠,٠٥٩	٠,٠٢٣	٠,١٠٤	٠,٠١٠	٠,٠٤٤
	فاكهة	٠,٠٣٢	٠,٠٠٣	٠,٠١٠	٠,٠٠٤	٠,٠٢٢	٠,٠٥٧
	حبوب	٠,٠٥٨	٠,١٧٨	٠,٠١٧	٠,١٢٠	٠,٠٤١	٠,٠٥٨
عسير	أعلاف	٠,٠٢٦	٠,١٧٧	٠,٠١٠	٠,٠٠١	٠,٠١٥	٠,١٧٨
	خضار	٠,٠٤٤	٠,٠١٠	٠,٠٣٥	٠,٠٤٧	٠,٠٣٩	٠,٠٣٧
	فاكهة	٠,٠٥٣	٠,٠٣٤	٠,٠١٠	٠,٠٠٦	٠,٠٤٤	٠,٠٢٨
	حبوب	٠,٠٩٤	٠,٠٦٠	٠,٠٢٨	٠,٠٢١	٠,٠٦٦	٠,٠٨١
	أعلاف	٠,٠٧٢	٠,٠٥٩	٠,٠٣٠	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٩٢
تبوك	خضار	٠,٠١٢	٠,١١٨	٠,٠٠٥	٠,٠٥٨	٠,١٣٧	٠,٠٥٩
	فاكهة	٠,٠٢٢	٠,٠١٢	٠,٠٢٣	٠,٠٢٨	٠,١٨٠	٠,٠٤٠
	حبوب	٠,٠١٢	٠,٣٤٥	٠,٠٢٩	٠,٠٢١	٠,٠٤١	٠,٣٧٥
	أعلاف	٠,١٦٧	٠,٠٩١	٠,٠١٦	٠,٠٢١	٠,١٨٣	٠,١١١
	خضار	٠,١١٨	٠,٠٠٣	٠,٠٤٧	٠,٠٢٨	٠,١٦٥	٠,٠٣١
الجوف	فاكهة	٠,١٣٦	٠,٢٠٣	٠,٠٥٨	٠,٢٠٤	٠,٠٧٨	٠,٠٠١
	حبوب	٠,٠٠٢	٠,١٦٥	٠,٠٣٤	٠,٠٧٦	٠,٠٢٢	٠,١٦٥
	أعلاف	٠,٠٥٥	٠,٣٠٠	٠,٠٥٢	٠,٠١٢	٠,٠٥٥	٠,٢٠٠
	خضار	٠,٠١٦	٠,٠٨٠	٠,٠٥٢	٠,٠١٠	٠,٠١٦	٠,٠٨٠
	فاكهة	٠,٠٥٨	٠,٠٠٢	٠,٠٤٠	٠,٠٣٥	٠,٠٥٨	٠,٠٠٢
مكة المكرمة	حبوب	٠,١٢١	٠,٠٧٦	٠,٠١٨	٠,٠٧٦	٠,١٣٩	٠,٠٠١
	أعلاف	٠,٠٠٢	٠,٠٦٢	٠,١٣٥	٠,٠٠١	٠,١٣٨	٠,٠٦١
	خضار	٠,٠٧٨	٠,٠٢٦	٠,٠٦٧	٠,٠٠٩	٠,٠١١	٠,٠١٧
	فاكهة	٠,٠٥٧	٠,٠٧٧	٠,٠٣٣	٠,٠٧٨	٠,٠٢٣	٠,٠٠١
	حبوب	٠,١٧٠	٠,١١٨	٠,٠٤٧	٠,٠٢٢	٠,٢١٧	٠,١١٦
المدينة المنورة	أعلاف	٠,٠٨٥	٠,٠١٩	٠,٠٢١	٠,٠١٢	٠,٠٦٤	٠,٠٠٧
	خضار	٠,٠٥٢	٠,١٣٧	٠,٠١٣	٠,٠٨٩	٠,٠٣٨	٠,٠٤٨
	فاكهة	٠,٠٩٢	٠,٠٧٠	٠,٠٢٣	٠,٠٨٦	٠,٠٦٩	٠,١٥٦
	حبوب	٠,٠٠٢	٠,٣٨٨	٠,٠٤٠	٠,١٢٤	٠,٠٤٢	٠,٢٤٤
	أعلاف	٠,٠٢٢	٠,٤١٧	٠,١٣٣	٠,١٥٤	٠,١١١	٠,٢٦٣
الباحة	خضار	٠,٠٨٤	٠,١٨٣	٠,٠١٩	٠,١١٣	٠,٠٦٥	٠,٠٦٩
	فاكهة	٠,٠١٩	٠,١٧٦	٠,٠٧٢	٠,٠٣٦	٠,٠٩١	٠,١٤٠

(*) تم استبعاد المنطقة الشمالية لعدم وجود أية قروض زراعية موجهة إليها خلال فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م وبالتالي لن تخدم البحث.
المصدر: وزارة التخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة - الكتاب الإحصائي السنوي - أعداد متفرقة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

٢- منطقة القصيم :

يلاحظ أن نصيبها من القروض الزراعية بلغ ١٢,٣٪ من الإجمالي خلال متوسط الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م في حين زادت تلك الأهمية النسبية إلى نحو ٢٠,٥٪ من الإجمالي خلال متوسط الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٤م. جدول (١٤).

ويلاحظ أن الإنتاج الكلي بمنطقة القصيم قد انخفض من ١,٦ إلى ١,٥ مليون طن خلال عامي ١٩٩٠، ١٩٩٦م، وقد انخفض معدل النمو السنوي له بنحو ٣,٢٪ خلال متوسط هذه الفترة جدول (١٥). ويرتبط انخفاض الإنتاج الكلي بانخفاض إنتاج الحبوب بمعدل نمو سنوي قدره ٢,٢٪ والذي يساهم بمفرده بنحو ٤٩٪ من إجمالي الإنتاج خلال متوسط هذه الفترة، في حين زاد الإنتاج من الأعلاف، الخضار، الفاكهة بمعدل نمو سنوي قدره ١٣,٣٪، ٨,١٠٪، ٦,٤٪ على الترتيب خلال نفس الفترة جدول (١٦).

وخلال الفترة الثانية يلاحظ أن الإنتاج الكلي قد انخفض من ١,٧ إلى ١,٤٦ مليون طن ويمكن تفسير ذلك في ظل أن معدل النمو للإنتاج لكل من الحبوب، الأعلاف، الخضار، الفاكهة قدر بنحو ٣٪، -٣,٥٪، -٧,٣٪، ٦,٥٪ على الترتيب. علماً بأن المحاصيل التي انخفض إنتاجها من أعلاف والخضار تمثل ٥٣٪ من الإنتاج، في حين أن باقي المحاصيل من حبوب فهي تزداد كنتيجة للتوسع الأفقي لزيادة المساحة بمعدل نمو سنوي قدره ٢,٦٪، وتزداد الفاكهة كنتيجة للتوسع الأفقي لزيادة المساحة بمعدل نمو سنوي قدره ١٠,٤٪، الأمر الذي يعكس أن

زيادة القروض الموجهة لمنطقة القصيم خلال الفترة الثانية وجهت للتوسع الأفقي للحبوب والفاكهة.

٣- منطقة حائل:

يتضح أن نصيبها من القروض الزراعية بلغ نحو ١٨,٧٪ من الإجمالي خلال متوسط الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م، في حين انخفضت الأهمية النسبية إلى نحو ١١,٣٪ من الإجمالي خلال متوسط الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م. ويلاحظ أن الوضع الإنتاجي بمنطقة حائل قد انخفض من نحو ٨٥,٠ إلى ٧٣,٠ مليون طن خلال عامي ١٩٩٠، ١٩٩٦م على الترتيب، وانخفض معدل النمو السنوي له بنحو ٦,٠٪ (جدول (١٥))، والانخفاض الحاد في الإنتاج الكلي هو انعكاس للتغير في إنتاج مجموعات المحاصيل الرئيسية والمتمثلة في الحبوب، الأعلاف، الخضار، الفاكهة والتي بلغت معدلات نمو الإنتاج السنوي لها نحو ٦,٦٪، -٣,٦٪، ٧,٠٪، ١٩,٧٪ على الترتيب مع الأخذ في الاعتبار أن الإنتاج من الحبوب والأعلاف يأخذ خطأً متقلباً ويشكل نحو ٧٨٪ من إجمالي الإنتاج الكلي خلال هذه الفترة جدول (١٦). في حين أن الإنتاج الكلي قد ازداد من نحو ٦٩,٠ إلى ٩٩,٠ مليون طن خلال عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٤م، ويعزى التغير في الإنتاج الكلي بمعدل نمو سنوي قدره ٨,١٪ خلال هذه الفترة إلى كل من التوسع الرأسي كنتيجة لزيادة إنتاجية الهكتار بنحو ٢,٣٪ وتعزى الزيادة في الإنتاج الكلي إلى التوسع الرأسي في إنتاج الحبوب والذي تزداد مساحته بمعدل نمو سنوي قدره ٧,٨٪، في حين انخفض إنتاج باقي مجاميع المحاصيل من أعلاف، الخضار، الفاكهة بمعدل نمو سنوي

بنحو -٢٪، -٩، ١٥٪، -١، ١٪ على الترتيب خلال هذه الفترة. ومن الملاحظ أن هناك اتجاه بخفض القروض الزراعية الموجهة لمنطقة حائل في ظل نمط تزايد الإنتاج من الحبوب على حساب المحاصيل البستانية من الفاكهة والخضار.

٤- منطقة الجوف:

استفادت المنطقة بنحو ١، ١٤٪ من إجمالي القروض الزراعية خلال متوسط الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م وانخفضت أهميتها النسبية إلى نحو ٧، ٨٪ من إجمالي القروض الزراعية خلال متوسط الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م جدول (١٤).

ويلاحظ أن الوضع الإنتاجي بمنطقة الجوف عكس تزايد الإنتاج من ١٤، ٠ إلى ٢٤، ٠ مليون طن خلال عامي ١٩٩٠، ١٩٩٦م، ويرجع ذلك إلى التوسع الأفقي في المساحة التي تزداد بمعدل نمو سنوي قدره ٤، ٦٪ خلال هذه الفترة جدول (١٥)، ويعزى زيادة الإنتاج الكلي إلى زيادة الإنتاج في كل من مجموعات المحاصيل من الحبوب، الأعلاف، الخضار، الفاكهة بمعدل نمو سنوي قدره ١، ٤٪، ٣، ١٨٪، ٥، ١٦٪، ٨، ٧٪ على الترتيب جدول (١٦)، ويزداد ذلك الإنتاج لتلك المجامع في ظل التوسع الرأسي في الحبوب كنتيجة لزيادة إنتاجية الهكتار بمعدل نمو سنوي قدره ٩، ٢٪، في حين أن زيادة إنتاج المحاصيل الأخرى ترجع إلى التوسع الأفقي في مساحة كل من الأعلاف، الخضار، الفاكهة بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٧، ١٦٪، ٨، ١١٪، ٦، ١٣٪ على الترتيب.

في حين أن الإنتاج الكلي بتلك المنطقة قد أزداد بمعدلات كبيره من ٣٢,٠ إلى ١,٢ مليون طن خلال عامي ١٩٩٧, ٢٠٠٤م على الترتيب ويعزى زيادة الإنتاج إلى التوسع الأفقي الذي تفسره زيادة المساحة بمعدل نمو سنوي قدره ٢٥,٣٪ خلال هذه الفترة، ومن خلال الربط بين الإنتاج الكلي ومكوناته من إنتاج مجاميع المحاصيل من الحبوب، الأعلاف، الفاكهة، الخضار والتي ازداد إنتاجها كنتيجة للتوسع الأفقي في مساحات الحبوب والأعلاف بمعدل سنوي قدره ٣٤,٥٪، ٩,١٪ على الترتيب، في حين أن زيادة إنتاج الخضار تعزى للتوسع الرأسي كنتيجة لزيادة معدل النمو السنوي لإنتاج الهكتار بنحو ٢,٨٪، أما محاصيل الفاكهة فلقد انخفض إنتاجها خلال تلك الفترة بمعدل نمو سنوي قدره ٠,١٪.

ويلاحظ أن انخفاض القروض الموجهة لتلك المنطقة قد أرتبط بشكل ضمني بالتوسع الأفقي المتزايد في مساحات المحاصيل التقليدية من حبوب وأعلاف وانخفاض التوسع في محاصيل الفاكهة.

٥- المنطقة الشرقية:

استفادت المنطقة بنحو ٧,١٪ من إجمالي القروض الزراعية خلال متوسط الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م، وازدادت إلى نحو ٩٪ من إجمالي القروض الزراعية خلال متوسط الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م جدول (١٤).

وفيما يتعلق بالإنتاج في المنطقة فلقد انخفض من ٠,٤١ إلى ٣٤,٠ مليون طن خلال الفترة الأولى وبمعدل انخفاض سنوي بلغ نحو

٣, ٢٪ جدول (١٥). ويعزى انخفاض الإنتاج الكلي إلى التغيرات الحادثة في مجاميع المحاصيل المكونة له من الحبوب، الأعلاف، الخضار، الفاكهة والتي بلغ معدل النمو السنوي للإنتاج فيها -١, ٥٪، ٨, ١٪، ١, ٢٪ على الترتيب جدول (١٦)، مع الأخذ في الاعتبار أن إنتاج الحبوب بمفرده يمثل نحو ٦, ٤٣٪ من إجمالي الإنتاج، في حين أن زيادة الإنتاج لكل من الأعلاف، الخضار، الفاكهة كان نتيجة للتوسع الأفقي في ظل زيادة المساحات بمعدل نمو سنوي قدره ٣, ٦٪، ٣, ٣٪، ٢, ٣٪ على الترتيب خلال نفس الفترة.

بينما خلال الفترة الثانية من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م فإن الإنتاج الكلي قد زاد من ٣٥, ٠ إلى ٥٤, ٠ مليون طن، ويعزى زيادة الإنتاج الكلي إلى التوسع الرأسي كنتيجة لزيادة إنتاجية الهكتار بمعدل نمو سنوي قدره ٢, ٢٪ خلال هذه الفترة، ويعزى زيادة الإنتاج الكلي من خلال مكوناته من مجاميع المحاصيل المختلفة إلى التوسع الأفقي من الحبوب والذي تزداد مساحته بمعدل نمو سنوي قدره ٨, ١٥٪ وإلى التوسع الرأسي في الخضار والفاكهة كنتيجة لزيادة إنتاجية الهكتار بمعدل نمو سنوي قدره ٤, ١٠٪، ٤, ٥٪ على الترتيب، في حين أن محاصيل الأعلاف قد تراجع إنتاجها بمعدل نمو سنوي قدره ٣, ٤٪ وتمثل ١٠٪ من الإنتاج الكلي خلال هذه الفترة وزيادة القروض الزراعية الموجهة للمنطقة يعكس الزيادة الناشئة في التوسع الرأسي في المحاصيل من الخضار والفاكهة والتوسع الأفقي في الحبوب على حساب خفض مساحات الأعلاف خاصة خلال هذه الفترة.

فضلاً عن زيادة الإنتاجية للهكتار لهما بمعدلات نمو سنوي قدرها ١, ٢٪، ٣, ٣٪ على الترتيب في حين انخفضت معدلات النمو السنوي لإنتاج محاصيل الخضار والفاكهة بمعدلات ٩, ٥٪، ٠, ٤٪ على الترتيب خلال هذه الفترة، وانخفاض القروض الزراعية الموجهة لمنطقة تبوك خلال هذه الفترة، ما هي إلا انعكاس لانخفاض مساحات المحاصيل من الخضار والفاكهة مقارنة بالتوسع في مساحات المحاصيل التقليدية من حبوب وأعلاف.

٨- منطقة مكة المكرمة :

انخفض نصيب المنطقة من القروض الزراعية من ٥, ٥٪ من الإجمالي خلال متوسط الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م إلى ٣, ٩٪ من الإجمالي خلال متوسط الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م جدول (١٤) . ويلاحظ أن إجمالي الإنتاج بمكة قد انخفض من ٩, ٠ إلى ٧٤, ٠ مليون طن خلال الفترة الأولى، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو السنوي للإنتاج بنحو ٣, ٥٪ جدول (١٥). ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من إنتاج المحاصيل المكونة له من الأعلاف والخضار والذي انخفض معدل نموها السنوي بنحو ٥, ٥٪، ٦, ١٪ على الترتيب، وهي تمثل ٨٨, ٢٪ من إجمالي الإنتاج الكلي خلال هذه الفترة، بينما زاد الإنتاج لكل من الحبوب والأعلاف بمعدلات نمو سنوي قدرها ٢, ٠٪، ٨, ٥٪ كنتيجة للتوسع الأفقي في المساحة والتي قدر معدل نموها السنوي لنفس المحاصيل بنحو ٢, ٠٪، ٦, ٥٪ على الترتيب خلال نفس الفترة جدول (١٦).

بينما خلال الفترة الثانية فإن إجمالي الإنتاج قد انخفض بمعدلات أكبر من ٠,٧٤ إلى ٠,٣٧ مليون طن ما بين عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٤م ويمكن تفسير ذلك في ضوء انخفاض إنتاج مكوناته من المحاصيل المتعلقة بالحبوب، الأعلاف، الخضار والتي بلغ انخفاض معدل النمو السنوي للإنتاج نحو ١٦,٥٪، ٢٠٪، ٨٪ على الترتيب خلال هذه الفترة، وتمثل المحاصيل سائلة الذكر نحو ٩٤,٦٪ من إجمالي الإنتاج الكلي خلال هذه الفترة، في حين زادت الفاكة بمعدل نمو سنوي قدره ٠,٢٪ في ظل التوسع الأفقي للمساحة بنحو ٠,٢٪، وانخفاض القروض الزراعية الموجهة إلى منطقة مكة يتناسب مع حالة الإنتاج بتلك المنطقة الذي ينخفض لكافة المحاصيل عدا الفاكة التي تزداد بمعدلات قليلة خاصة خلال هذه الفترة.

٩- منطقة المدينة المنورة:

انخفض نصيب المنطقة من القروض الزراعية من ٢,٤٪ من إجمالي القروض الزراعية خلال متوسط الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦م إلى ١,٧٪ من إجمالي القروض الزراعية خلال متوسط الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤م جدول (١٤).

ويلاحظ أن الإنتاج الكلي قد زاد من ٠,١٦ إلى ٠,١٨ مليون طن عامي ١٩٩٠، ١٩٩٦م على الترتيب، وترجع زيادة الإنتاج إلى التوسع الأفقي في المساحة والتي قدرت بمعدل نمو سنوي ٢,٣٪ خلال هذه الفترة جدول (١٥). في حين زاد مكونات الإنتاج من المحاصيل المتمثلة في الأعلاف، الخضار، الفاكة بمعدلات نمو سنوي ١٣,٨٪، ١,١٪،

$$\text{LinYi} = a + b_1 \text{Lin X1i} + b_2 \text{Lin X2i} + b_3 \text{linXt-1} + b_4 \text{linXt-3}$$

$$i \text{ لوغارتيم الانتاج بالمليون طن فى السنة } = 1 \text{Lin Yi}$$

$$i \text{ لوغارتيم المساحة بالهكتار فى السنة } = 1 \text{Lin X1i}$$

$$i \text{ لوغارتيم المساحة بالهكتار فى السنة } = \text{Lin X1i}$$

$$i \text{ لوغارتيم مياة الرى المستهلكة بالمليون م}^3 \text{ فى السنة } = \text{Lin X2i}$$

$$\text{Lin Xt1} = \text{لوغارتيم القروض الزراعية قصيرة الاجل بالف ريال}$$

فى السنة t-1

$$\text{Lin Xt3} = \text{لوغارتيم القروض الزراعية قصيرة الاجل بالف ريال}$$

فى السنة t-3

$$a \square b_1 \square b_3 \square b_4 = \text{ثابت ومعاملات انحدار النموذج على الترتيب}$$

وحساب تلك العلاقة على مستوى المملكة وكذلك المناطق الإدارية المكونة لها خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م مع استبعاد منطقة الباحة لعدم تلقيها قروض إلا خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤م والمنطقة الشمالية حيث لم تتلقى أية قروض خلال فترة الدراسة.

وقد أشارت النتائج على مستوى المملكة جدول (١٧) أن كافة العوامل المستقلة لها تأثير ايجابي على العامل التابع المدروس حيث أنه بزيادة كل من المساحة المحصولية، مياه الري المستهلكة، القروض متوسطة الأجل بفترة تأخير سنة، القروض متوسطة الأجل بفترة تأخير ثلاثة سنوات ب ١٪ يزداد الإنتاج الكلي ب ٠,٠٢١ ٪، ٠,٥٩٢ ٪، ٠,٠٠٥ ٪، ٠,٠٧١ ٪ على الترتيب خلال الفترة المدروسة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م.

وبدراسة تأثير نفس العوامل المؤثرة على الإنتاج الكلي كعامل تابع على مستوى إحدى عشر منطقة إدارية وهي الرياض، القصيم، الجوف، المنطقة الشرقية، حائل، مكة، عسير، تبوك، المدينة المنورة، جازان، نجران خلال هذه الفترة تبين ما يلي:

بالنسبة لمنطقة الرياض ظهر أثر إيجابي لكل من المساحة المحصولية، القروض قصيرة الأجل بفترة تأخير سنه، القروض متوسطة الأجل بفترة تأخير ثلاث سنوات، حيث إن زيادتها بـ ١٪ يزداد على الإنتاج الكلي بقيم ٠,٣٦٪، ٠,٢٧٪، ٠,٤٣٪ على الترتيب. في حين كان استهلاك المياه ذو تأثير سلبي حيث بزيادته بـ ١٪ يخفض الإنتاج بقيمة ٠,٥٤٪ خلال هذه الفترة، وبالتالي فإنه يستلزم التوجيه بترشيد استخدام الري من خلال التوسع في استعمال أنظمة ري متطورة وتوجيه قروض لتحسين شبكات الري المستخدمة في الإنتاج النباتي بتلك المنطقة.

أما منطقة القصيم فكان هناك تأثير إيجابي لكل من المساحة المحصولية ومياه الري المستهلكة حيث بزيادة بـ ١٪ يزداد الإنتاج بقيمة ١,٨٩٪، ٠,٥٥٤٪ على الترتيب. في حين أن زيادة كل من القروض قصيرة الأجل بفترة تأخير سنة، القروض متوسطة الأجل بفترة تأخير ثلاث سنوات أدت إلى خفض الإنتاج بقيم ٠,٢٥٪، ٠,٧٧٪ على الترتيب خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي يعكس تقلبات في القروض الزراعية الموجهة لتلك المنطقة في ضوء انخفاض القروض الموجهة للمساحات المثمرة بالمقارنة بالمساحات البور مما يعكس أن تلك القروض موجهة لمشاريع إنتاجية لم تبدأ بعد.

أما عن منطقة جازان فيلاحظ أن المساحة المحصولية لها أثر سلبي على زيادة الإنتاج حيث أنه بزيادتها ب ١٪ ينخفض الإنتاج بقيمة ٤,٠٩٪، مما يسبب زراعة محاصيل ذات إنتاجية منخفضة للهكتار مثل الحبوب والتي تمثل أكثر من ٦٥٪ من إجمالي المساحة الكلية للإنتاج خلال فترة الدراسة. وعلى النحو الآخر فإن نتائج التحليل أشارت إلى الآثار الإيجابية لكل من مياه الري المستهلكة، القروض متوسطة الأجل، بفترة تأخير ثلاثة سنوات على الإنتاج الكلي بقيم ٤,٠٠٧٪، ٠,٠٠٢٪ على الترتيب، مما يعكس كفاءة استخدام كلا الموردين في الإنتاج بتلك المنطقة، ومن الجدير بالذكر أن تلك المنطقة لم تتلقأ أية قروض زراعية قصيرة الأجل خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦م.

وبخصوص منطقة نجران أشارت نتائج التحليل إلى الأثر الإيجابي لمياه الري على الإنتاج حيث بزيادته ١٪ ازداد الإنتاج الكلي بقيمة ٠,٨٨١٪، مما يوضح الكفاءة الإيجابية لاستخدام مياه الري بتلك المنطقة، في حين اتضح الأثر السلبي لكل من المساحة المحصولية، القروض متوسطة الأجل بفترة تأخير ثلاثة سنوات على الإنتاج، حيث أن زيادتهما ب ١٪ سيخفض الإنتاج بقيم ٠,٢٩٩٪، ٠,٢٧٪ على الترتيب. ويمكن تفسير ذلك نتيجة التقلبات الناتجة في إنتاجية الهكتار للمحاصيل المكونة للإنتاج الكلي، في حين أن أغلبية القروض متوسطة الأجل توجه لمشاريع إنتاجية تخدمها الأرض البور خلال فترة الدراسة. ومن الجدير بالذكر أن القروض الزراعية قصيرة الأجل لم تدخل في نتائج التحليل لعدم تلقي منطقة نجران أية قروض من ذلك النوع خلال الفترة الأولى والثانية.

النتائج والخاتمة

● استهدف البحث تحليل دور البنك الزراعي العربي السعودي في دعم تنمية قطاع الزراعة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤م من خلال تقديم القروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل.

● قدم البنك قروضاً إجمالية بلغت نحو ٧١٣,٤ ، ١٠١٥,١ مليون ريال خلال متوسط الفترتين من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٦م، من ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٤م على الترتيب في حين كانت القروض قصيرة ومتوسطة الأجل نحو ٥,٠ ٪، ٩٩,٥ ٪ على الترتيب للفترة الأولى ونحو ١,١٣ ٪، ٨٦,٩ ٪ على الترتيب للفترة الثانية.

● تغطي القروض متوسطة الأجل أربعة مجالات رئيسة، قروضاً تتعلق بالتنمية الرأسية وتغطي كل من شبكات الري والبيوت المحمية والصوب البلاستيكية، وقروضاً تتعلق بالآلات الزراعية، وقروضاً تتعلق بحفر الآبار وأخيراً قروضاً متنوعة تغطي مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني.

● يخدم البنك الزراعي عدد من القطاعات مثل المزارعين العاديين، المشاريع الزراعية، وأنشطة أخرى (الأسمك، النحل)، وبلغت أهميتهم النسبية من قيمة القروض ٦٦ ٪، ٢٨,٥ ٪، ٥,٥ ٪ من متوسط القروض الإجمالية البالغة نحو ٧١٣,٤ مليون ريال لمتوسط الفترة الأولى. بينما أهميتها النسبية نحو ٧٥,٢ ٪، ٢١,٣ ٪، ٣,٥ ٪.

● من خلال دراسة التحليل الكمي لأثر القروض الزراعية على الإنتاج الكلي على المساحة المحصولية، الكميات المستهلكة من المياه، القروض، أشارت نتائج التحليل على مستوى المناطق المختلفة كفاءة استخدام تلك الموارد الاقتصادية في ضوء طبيعة الإنتاج الزراعي الذي يختلف من منطقة إلى أخرى وما إذا كانت القروض توجه لخدمة مساحات مثمرة أو مساحات بور.

● وضع تصور مستقبلي لدور البنك الزراعي من خلال إعادة توزيع القروض والاهتمام بتحسين البيئة التسويقية من نقل وتداول للمحاصيل خاصة الخضار والفاكهة مع الأولوية للمناطق التي تستخدم أنظمة وآليات تحافظ على الموارد غير المتجددة (المياه).

التوصيات

من خلال هذه الدراسة يمكن تلخيص أهم التوصيات التي قد تساعد البنك الزراعي في توجيه القروض الزراعية للمناطق الإدارية:

١ - زيادة حجم القروض الموجهة للمساحات المثمرة في المناطق الإنتاجية المختلفة خاصة بمنطقة عسير والتي لا تستوعب حالياً إلا ٣,٤٪ من إجمالي القروض الزراعية.

٢ - يجب أن توجه القروض الزراعية لمنطقة حائل حيث أنها منطقة إنتاج حبوب في المقام الأول.

٣ - رغم أن منطقة جازان تشكل ٩,١٤٪ من إجمالي المساحة المحصولية على مستوى المملكة فلم تحصل إلا على نحو ٣,٢٪ من إجمالي القروض الزراعية حيث أن تنمية الإنتاج في تلك المنطقة يعزى للتوسع الأفقي في إنتاج الحبوب لذا يراعى أن تكون القروض موجهة لتحسين البنية التسويقية فقط لنقل وتوزيع هذا الإنتاج.

٤ - يراعى أن يقوم البنك بدعم تسويق المنتجات الزراعية من خلال تمويل البنية التسويقية من نقل ومخازن ومساعدة صغار المزارعين على بيع منتجاتهم إلى تجار الجملة ويمكن للبنك عدم تحمل أية أعباء إضافية في حالة توجيه حصيلة الإعانات مضافاً إليها إلغاء الشرط التحفيزي للالتزام بالسداد بالإعفاء بنحو ٢٥٪ من إجمالي القروض وتوجيه لدعم التسويق.

٥ - زيادة التنسيق بين وزارة الزراعة والري والبنك الزراعي عند توجيه القروض الزراعية لمناطق الإنتاج التي تلتزم باستخدام أنماط ري ترشد ذلك المورد المحدود.

٦ - الاهتمام بتوجيه القروض الزراعية إلى مناطق إنتاج الفاكهة والخضار لتحسين نقل وتخزين وتداول تلك السلع خاصة إنها سريعة التلف.

٧ - توجيه جزء من قروض البنك إلى المنتجين الذين يتجهون لزراعة الأصناف النباتية المتحملة لظروف نقص مياه الري والحرارة المرتفعة والذين يستعملون التقنيات الحديثة في الزراعة وكذلك مستعملي المصادر المكملة لمياه الري في زراعتهم.

٨ - الاهتمام بتوجيه القروض الزراعية لمشاريع إنتاجيه تهتم بالتصنيع خاصة حاصلات الخضار والفاكهة حيث أن ذلك يزيد من قيمتها المضافة ويحسن دخول المزارعين.

٩ - يجب على البنك الزراعي القيام بإنشاء صندوق لتحمل المخاطرة الناشئة من تقلبات الأسعار المزرعية خاصة للحاصلات الزراعية التي تنتج بنظام الزراعة المحمية وكذلك المحاصيل الزراعية التي يعتمد إنتاجها على ترشيد مياه الري.

المراجع

مراجع باللغة العربية:

- ١ - أبو الوفا، عصام عبداللطيف، الحمودي، خالد بن عبدالرحمن، منصور، مصطفى الحماد، أحمد عبدالله مانع، (١٩٩٠م)، الأولويات الاستثمارية في المشروعات الزراعية المتخصصة بالمملكة العربية السعودية، مركز البحوث الزراعية، جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، نشرة بحثية رقم (٢٠)، الرياض.
- ٢ - أبو الوفا، عصام عبداللطيف، الحمود، خالد بن عبدالرحمن، المانع، أحمد أحمد (١٩٩٢م)، الكفاءة التوزيعية للاستثمارات في المشروعات الزراعية المتخصصة بالمملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود، م٤، العلوم الزراعية (٢)، كلية الزراعة، ص ص ١١٧-١٣٨، الرياض.
- ٣ - أبو الوفا، عصام عبد اللطيف - القحطاني، سفر حسين، نايف، خالد تركي، (١٩٩٦م)، "أهم ملامح القروض والإعانات الزراعية وأثرها في التكوين الرأسمالي الزراعي بالمملكة العربية السعودية"، مركز البحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، نشرة بحثية رقم ٥٧، الرياض.
- ٤ - البنك الزراعي العربي السعودي، (١٩٩٠ - ٢٠٠٤م)، التقارير السنوية، (٢٧ - ٤١) الرياض.
- ٥ - التير، سمير (٢٠٠٠م)، التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت.

- ٦ - الحافظ، زياد (١٩٩٧م)، أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان.
- ٧ - حبيب، محمد (١٩٩٧م)، الأبعاد المكانية للتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على منطقة جازان. العقيق. مجلد ٩، ١٧، ١٨.
- ٨ - الزيد، عبدالله عبدالرحمن، أميلو كونتانا، محمد أبو خيط، موسى نعمة، عصام عشور، فليح السامرائي (١٩٨٨م)، الاحتياجات المائية للمحاصيل الرئيسية في المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.
- ٩ - شريف، شرين أحمد، أبو الوفا، عصام عبداللطيف، الفنبيط، محمد أحمد، منصور - مصطفى محمود، (١٩٩٣م)، "إمكانات تحسين العوائد الاستثمارية للقرارات التمويلية للمشروعات الزراعية المتخصصة بالمملكة"، مركز البحوث الزراعية، جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، نشرة بحثية رقم (٣٠)، الرياض.
- ١٠ - شوقي، عبدالمنعم (١٩٨٧م)، التنمية الريفية المتكاملة. بحث مقدم لندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية. كلية العلوم الإدارية - الرياض.
- ١١ - العيد، عبدالله بن عبدالله، إسماعيل، صبحي محمد، (٢٠٠١م)، "تحليل أداء نظام الائتمان الزراعي في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، نشرة بحثية ١٠٣، الرياض.

١٢ - القباني، محمد عبدالعزيز (١٩٩٢م)، الزراعة والتنمية فى المملكة العربية السعودية. الكتاب العلمى للندوة الجغرافية لاقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية - مكة المكرمة، ١٨- ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ - جامعة أم القرى - قسم الجغرافيا. مكة المكرمة.

١٣ - القحطاني، سفر حسين، أبو الوفا، عصام عبداللطيف، نايف، خالد تركي، (١٩٩٧م)، "الخطط التمويلية المقترحة للمشروعات الزراعية المتخصصة فى المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، ٩م، العلوم الزراعية (٢)، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، ص ص ١٩-٤٧، الرياض.

١٤ - القحطاني، سفر حسين، خليفة، عادل محمد، (٢٠٠٤م)، "الاستثمار الزراعي الحكومى الفعلي والمستهدف فى المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود، ١٦م، العلوم الزراعية (٢)، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، ص ص ١٩-١٠٥، الرياض.

١٥ - لقوشة، رفعت، (١٩٩٩م)، اقتصاديات الزراعة والتنمية الريفية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

١٦ - محيي الدين، عمر (١٩٩٨م)، التنمية والتخطيط الاقتصادى، دار النهضة العربية، بيروت.

١٧ - مشخص، محمد (٢٠٠١م)، دور خطط التنمية فى معالجة قضية التوازن الاقليمى فى المملكة العربية السعودية، دراسة تقويمية

- لتجربة التنمية الاقليمية ما بين ١٣٩٠ - ١٤١٥ هـ - الجمعية الجغرافية السعودية (٤٨) - الرياض.
- ١٨ - وزارة التخطيط، (١٩٩٥م)، (٢٠٠٠م) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، العدد ٣١، ٣٦ الرياض.
- ١٩ - وزارة الاقتصاد والتخطيط، (١٩٩٣م)، (٢٠٠٣)، (٢٠٠٥م)، الكتاب الإحصائي السنوي، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، الرياض، العدد ٣٣، ٣٩، ٤١.
- ٢٠ - وزارة الاقتصاد والتخطيط، (٢٠٠٣م)، منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام، ١٩٧٠-٢٠٠٣م الرياض.
- ٢١ - وزارة الاقتصاد والتخطيط، (٢٠٠٥م)، خطة التنمية الثامنة، ٢٠٠٥-٢٠٠٩م، الرياض.
- ٢٢ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (١٩٩٢م)، الكتاب الإحصائي السنوي العدد ٢٩، الرياض.

مراجع باللغة الانجليزية:

- 23 - Dobb. M. (1998), " An Essay on Economic Growth and Planning", London.
- 24 - Norton , Reger D., May 1988, Policy analysis for food and agricultural development : Basic data series and their uses", Food and Agriculture Organization of the United Nation".
- 25 - Maddala, G.S., 1988, "Introduction to Econometrics", Mucmillan Publusing Company, New York.

- 26 - Mead, R. and Curnow R. N. (1983), "statistical Methods in Agriculture and Experimental Biology", McGraw Hill, N.Y., U.S.A
- 27- Nurkse, B. (1997), "Problem of Capital Formation in Under developed Countries", Oxford University. Press. N.Y.
- 28- Snedlicor, G.W. and Cochran ,W.G.(1980) ,"statistical Methods Vthed. Iowa state university. Ames Iowa, U.S.A.
- 29- Rai, Jaswant. (1989), "Strategy for Balanced Regional Development in Saudi Arabia. (in) Al-Ankary, K.m. El-Bushars El-s (esd) Urban and Rural profile in Saudi Arabia, Gebruden Bonnrrgen stuttgart.

**The effect of the Saudi Arabian Agricultural Bank for supporting
the Development of Agriculture Sector
in the Kingdom of Saudi Arabia**

By

Abdul Mehzen Rajeh Al Sharif

**Geography Dept. Collage of Arts and Humanities,
King Abdul Aziz University , Jeddah , Kingdom of Saudi Arabia**

ABSTRACT: Saudi Arabian agricultural bank plays an important role for supporting the development in agriculture sector. The Bank provided annual total loans by billion SR 865.1 during the average period of 1990-2004, and the medium-term loans is presented about 92% from the total during the same period.

The Bank policy is distributed loans according to the importance of region area and taking in consideration the availability to increase loans towards greenhouse agricultural Vs open agriculture .

The loans served 26.4% cultivated area from total area 246,200 hacter during average period of 1900-2004. While the barren area is presented 73.6 % from the total area .

The bank distributed loans to different sectors such as traditional farmers , agricultural projects , and others "fishermen and honey distributed loans to different sectors such as traditional farmers , agricultural projects , and others "fishermen and honey -bees keepers". These are presented 71.7% , 24.1% and 4.2% from the total loans during average period of 1900-2004.

The results showed that loans are concentrated by 52% from total production regions . Also the study analyzed four indicators to explain the current loans distribution which are areas of land served by the bank loans , ratio of cultivated area to barren area , ratio of vegetables and fruit area to cereals and fodder area and vertical and horizontal development of production agricultural .

The results showed that loans are concentrated by 52% from total production regions . Also the study analyzed four indicators to explain the current loans distribution which are areas of land served by the bank loans , ratio of cultivated area to barren area , ratio of vegetables and fruit area to cereals and fodder area and vertical and horizontal development of production agricultural .

Also the results showed the efficiency of using input such as land, water irrigation, type of loans in producing crops for major regions.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكاني العالي في اليمن

دراسة في الجغرافيا الاقتصادية

د. محمد حزام العماري

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد

عميد كلية التربية و العلوم رداع / ذمار - اليمن

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكاني العالي في اليمن

دراسة في الجغرافيا الاقتصادية

د. محمد حزام العماري

× أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد

عميد كلية التربية والعلوم رداع / ذمار - اليمن

مقدمة :

يقول المفكر الاقتصادي شارال عيساوي أن أرسطو كان محقا بقوله من حيث الجوهر أن الدولة مثل الإناء محكومة بمعيار محدود من الحجم. فإذا فاقت حمولته على حجمه فقدت قدرته على أداء وظيفته، والتجارب تؤكد صعوبة أن لم تكن استحالة قدرة الدولة كثيفة السكان أن تؤمن احتياجات السكان وإطاعتهم القانون (عيساوي: ١٠).

وفيما يتعلق باليمن فإن النمو العالي للسكان أصبح يمثل مشكلة تعبر عن نفسها في معناها ومضمونها في إطار القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتفاقم معدلات الأمية والبطالة، وتدني معدلات الدخل، وانخفاض مستوى المعيشة والملكية الزراعية، وحصص الفرد من الغذاء وغيرها.

لهذا حاولت الدراسة مناقشة هذه الظاهرة في اليمن مستعينة بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بتحليل الظاهرة وعناصرها وأسباب تطورها والمشكلات المترتبة عليها، ووضعت بعض الحلول المناسبة للحد من تفاقمها، وعلى النحو الآتي:

أولاً : تطور حجم سكان اليمن ومراحله للمدة ١٩٥٠ - ٢٠٠٤ م.

ثانياً : التركيب النوعي والعمري للسكان.

ثالثاً : التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن بحسب تعداد ٢٠٠٤ م.

رابعاً : أسباب تطور النمو السكاني العالي في اليمن.

خامساً : اتجاهات النمو السكاني وآفاقه للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٣٥ م.

سادساً : الآثار المترتبة على النمو العالي للسكان وسبل معالجته.

- الخلاصة والمقترحات.

أولاً : تطور حجم سكان اليمن ومراحله:

(١) النمو السكاني العام للمدة ١٩٥٠ - ٢٠٠٤م:

تشير الإحصاءات السكانية إلى أنه حتى منتصف القرن العشرين كان اليمن يعاني انخفاضاً في معدل نمو السكان نتيجة لارتفاع معدل الوفيات مقارنة مع المواليد، وذلك بسبب ندرة الخدمات والوعي الصحي، وانخفاض مستوى التعليم والثقافة.

وبالتالي لم تكن هناك مشكلة سكانية حقيقية، ولكن منذ منتصف عقد السبعينات من القرن المذكور شهد المجتمع اليمني تحسناً في الأوضاع الاقتصادية والخدمية أدت إلى انخفاض تدريجي لمعدل الوفيات مع الاستمرار في ارتفاع معدل المواليد، نتج عنه زيادة كبيرة في عدد السكان، إذ تشير الإحصاءات السكانية أن اليمن شهد تحولات ديموغرافية كبيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أبرزها أن عدد السكان ارتفع إلى نحو أربعة أضعاف ونصف (٤,٥٧٪)، فقد قدر إجمالي سكان اليمن بنحو (٤,٣١) مليون نسمة عام ١٩٥٠م، فيما أشارت نتائج تعداد عام ٢٠٠٤م على أن إجمالي السكان القاطنين في اليمن بلغ نحو (١٩,٧٢) مليون نسمة.

ويتضح من بيانات الجدول (١) أن النمو السنوي للسكان أخذ بالتصاعد السريع خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، إذ قدر إجمالي السكان بنحو (٦,٣٣) مليون نسمة بزيادة قدرها (٢,٢) مليون نسمة بزيادة نسبية بلغت نحو (٤٦,٩٪)، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (٢,٣٪) حتى عام ١٩٧٠م، عما كانت عليه عام ١٩٥٠م، فيما استمر النمو المتسارع للمرحلة الثانية، إذ بلغ إجمالي السكان القاطنين

في اليمن نحو (١١, ٦١) مليون نسمة بفارق إيجابي بلغ نحو (٥, ٢٨) مليون نسمة، بزيادة نسبية بلغت نحو (٨٣, ٤)٪، ومعدل نمو سنوي بلغ (٤, ٦)٪ حتى عام ١٩٨٨م، أما المرحلة الثالثة فقد بلغ عدد السكان القاطنين في اليمن نحو (١٩, ٧٢) مليون نسمة بفارق إيجابي بلغ نحو (٨, ١١) مليون نسمة، بزيادة نسبية بلغت نحو (٦٩, ٨)٪، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (٤, ٤)٪ حتى عام ٢٠٠٤م.

ويستدل من هذه المؤشرات أن اليمن شهد نموا سكانيًا عاليًا بلغ معدله السنوي العام نحو (٣, ٧)٪ لمتوسط الأعوام ١٩٥٠ - ٢٠٠٤م، ويعد نمواً كبيراً مقارنة مع معدل النمو السكاني العام في الوطن العربي والبلدان النامية والبلدان المتقدمة والعالم الذي قدر بنحو (٢, ٧)٪ و(٨, ٠)٪ و(١, ٢)٪ للبلدان والمدة نفسها على الترتيب (UNDP: ٢٠٠٥).

جدول (رقم - ١) تقديرات السكان وتعدادهم في اليمن والفارق بالسكان (مليون نسمة) والفارق بالسنوات ومعدل النمو السنوي للأعوام ١٩٥٠ - ٢٠٠٤م

العام	تقديرات السكان	الفارق بالسنوات	الفارق بالسكان	الزيادة %	معدل النمو السنوي % (*)
١٩٥٠م	٤,٣١	-	-	-	-
١٩٧٠م	٦,٣٣	٢٠	٢٠	٤٦,٩	٢,٣
١٩٨٦م	١١,٦١	١٦	١٦	٨٣,٤	٤,٦
٢٠٠٤م	١٩,٧٢	١٨	٨,١١	٦٩,٨	٤,٤

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٨٠ - ٢٠٠٤م.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط، المؤتمر الوطني الأول، والثاني، والثالث للسياسات السكانية، صنعاء، للأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٢م.

(*) المعادلة

$$R = \frac{P_n - P_o}{P_o} \times 100$$

R = معدل النمو السنوي للسكان
 Pn = حجم السكان في التعداد الأخير
 Po = حجم السكان في التعداد السابق
 N = الفترة الفاصلة بين التعدادين

٢ (تطور النمو السكاني في اليمن بحسب نتائج تعداد ١٩٨٦ و ١٩٨٨ و ١٩٩٤ و ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ م:

تشير بيانات الجدول (٢) على أن النمو السكاني أخذ يتباين جغرافيا بحسب المحافظات، إذ أخذ النمو يتطور في كل المحافظات ولا سيما المحافظات الزراعية وعواصم المحافظات السياسية والخدمية والإدارية، إذ تقع نسبة التغير الإيجابي بين (٤٪ - ٢٢٥٪) بين تعدادي ٨٨/٨٦ و ١٩٩٤م في معظم المحافظات باستثناء محافظات عدن وصنعاء والمهرة، الذي أخذت تنحو سلبيًا بنسبة (٣,٥٪ - ٤٧,٨ و ٤٢,٣٪) على الترتيب، ويعزى هذا إلى فصل أجزاء من مساحات المحافظات المذكورة، واستحداث محافظات جديدة وهي (عمران، والضالع، وريمة)، في حين استمر النمو السكاني في النمو المطرد بين التعدادين الأخيرين (١٩٩٤ ، ٢٠٠٤م)، إذ تراوح نسبة التغير الإيجابي في كل المحافظات بين أدناها ١٩,٢٪ وأعلىها ٧٤٪، وذلك من جراء استمرار ارتفاع نسبة النمو الطبيعي والهجرة الداخلية إلى مراكز المحافظات، وعودة معظم المهاجرين اليمنيين من خارج البلاد خلال الأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م.

جدول (رقم - ٢) تطور نمو السكان المقيمين في اليمن، ومعدل التغير ونسبته
على وفق نتائج تعداد ١٩٨٦ - ١٩٩٤م و ١٩٩٤ - ٢٠٠٤م

المحافظة	تعداد ١٩٨٨/٨٦ (١)	تعداد ١٩٩٤م (٢)	التغير (٢، ١)	النسبة %	تعداد ٢٠٠٤م (٣)	التغير (٣، ٢)	النسبة (٣) %
إب	١,٥١١,٨٧٩	١,٦٦٥,٠٥٤	١٥٣,١٧٥	١٠,١	٢,١٣٧,٥٤٦	٤٧٢,٤٩٢	٢٨,٣
إببين	٣٣٧,٧٠٦	٣٤٢,٦٢٨	٤٩٢٢	١,٥	٤٣٨,٦٥٦	٩٦,٠٢٨	٢٨
أمانة العاصمة	٤٣٧,١٨٦	١,٠٠٣,٦٢٧	٥٧٦,٤٤١	٥٧,٦	١,٧٤٧,٦٢٧	٧٤٤,٠٠٠	٧٤,١
البيضاء	٣٦١,٢٤٩	٤٥٤,٦٠٨	٩٣,٣٥٩	٢٥,٨	٥٧١,٧٧٨	١١٧,١٧٠	٢٥,٧
تعز	١,٦٤٣,٩٠١	١,٨٧٠,٠٥٧	٢٢٦,١٥٦	١٣,٧	٢,٤٠٢,٥٦٩	٥٣٢,٥١٢	٢٨,٤
الجوف	٨٧,٢٩٩	٣٤٧,٦٣٩	٢٦٠,٣٤٠	٢٢٩,٨	٤٥١,٤٢٦	١٠٣,٧٨٧	٢٩,٨
حجة	٨٩٧,٨١٤	١,٠٩١,٧٨٨	١٩٣,٩٧٤	٢١,٦	١,٤٨٠,٨٩٧	٣٨٩,١٠٩	٣٥,٦
الحديدة	١,٢٩٤,٣٥٩	١,٥٥٨,٥١٣	٢٦٤,١٥٤	٢٠,٤	٢,١٦١,٣٧٩	٩٠٢,٨٦٦	٣٨,٦
حضر موت	٧٠٣,١٥١	٧٥٥,٦٣١	٥٢,٤٨٠	٧,٤	١,٠٢٩,٤٦٢	٧٣,٨٣١	٣٦,٢
ذمار	٨١٢,٩٨١	٩٨١,٦٧٤	١٦٨,٦٩٣	٢٠,٧	١,٣٣٩,٢٢٩	٣٥٧,٥٥٥	٣٦,٤
شبوة	٢٥٣,٨٣٦	٣٦٤,٩٣٢	١١١,٠٩٦	٤٣,٧	٤٦٦,٨٨٩	١٠١,٩٥٧	٢٧,٩
صعدة	٣٤٤,١٥٢	٤٨١,٦١٧	١٣٧,٤٦٥	٣٩,٩	٦٩٣,٢١٧	٢١١,٦٠٠	٤٣,٩
صنعاء	١,٤٢٩,٦٩١	٧٤٦,٨١٢	-٨٦٢,٨٧٩	-٤٧,٨	٩١٨,٣٧٩	١٧١,٥٧٦	١٢,٩
عدن	٤١٨,٧٥٥	٤٠٤,٢٥٧	-١٤,٤٩٨	-٣,٥	٥٩٠,٤١٣	١٨٦,١٥٦	٤٦
لحج	٥٣٣,٩٨٤	٥٥٥,٧٤٢	٢١,٧٥٨	٤	٧٢٧,٢٠٣	١٧١,٤٦١	٣٠,٨
مأرب	١٢١,١٣٧	١٨١,٧٤٠	٦٠,٦٠٣	٥٠	٢٤١,٦٩٠	٥٩,٩٥٠	٣٢,٩
المحويت	٣٢٢,٢٢٦	٣٧١,٥٩٥	٤٩,٣٦٩	١٥,٣	٤٩٥,٨٦٥	١٢٤,٢٧٠	٣٣,٤
المهرة	٩٧,٨٣٤	٥٦,٤٢٥	-٤١,٤٠٩	-٤٢,٣	٨٩,٠٩٣	٣٢,٦٦٨	٥٧,٨
عمران	---	٧٣١,٨٧٣	---	---	٨٧٢,٧٨٩	١٤٠,٩١٦	١٩,٢
الضالع	---	٣٣٠,٠٦٢	---	---	٤٧٠,٤٦٠	١٤٠,٣٩٨	٤٢,٥
ريمة	---	٢٩١,٥٣٣	---	---	٣٩٥,٠٧٦	١٠٣,٥٤٣	٣٥,٥
إجمالي الجمهورية	١١,٦١٩,١٢٩	١٤,٥٨٧,٨٠٧	٢,٩٦٨,٦٦٨	٢٥,٥	١٩,٧٢١,٦٤٣	٥,١٣٣,٨٣٦	٣٥,٢

المصدر : الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٨٦،
١٩٩٤، ٢٠٠٤م ♦ استخراج النسب المئوية من عمل الباحث.

ثانياً: التركيب العمري والنوعي لسكان اليمن للعام ٢٠٠٤م:

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي على قدر كبير من الأهمية، لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع (ذكورا وإناثا)، وتحدد الفئات المنتجة في المجتمع التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي الأفراد، فضلاً عن أهميتها في وضع الخطط التنموية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية من لدن الجهات ذات العلاقة.

وفيما يخص التركيب العمري لسكان اليمن فإن الإحصاءات السكانية تشير إلى أن الفئة العمرية أربعة عشرة سنة فأقل (٠ - ١٤ سنة) تشكل نسبة (٩, ٤٧٪)، فيما تشكل الفئة العمرية التي تقع بين (١٥ - ٦٤) سنة نحو (٥, ٤٨٪)، أما الفئة العمرية (٦٥) سنة فأكبر فتشكل نسبة (٦, ٣٪).

وهذه الظاهرة في التركيب العمري تنفرد اليمن بارتفاع معدلها العام مقارنة في معدلاتها العامة في الوطن العربي والبلدان النامية، إذ يتضح من بيانات الجدول (٣) أن معدلات الفئة العمرية أربعة عشرة سنة فأقل (٠ - ١٤) تقدر بنحو (٣, ٣٦) و (٢, ٣١) و (٨, ١٩) فيما تقدر الفئة العمرية الواقعة بين (١٥ - ٦٤) بنحو (٩, ٥٩) و (٤, ٦٤) و (٤, ٦٧)، أما الفئة العمرية الواقعة (٦٥) سنة فأكبر فتقدر بنحو (٨, ٣) و (٣, ٤) لكل من الوطن العربي والبلدان النامية والبلدان المتقدمة على الترتيب.

ويستدل من هذا أن المجتمع اليمني يشكل معظمه فئات صغار السن أو أكبرها (٠ - ١٤) + (٦٥) فأكثر، والتي تفوق الفئة العمرية

المنتجة (١٥ - ٦٤) سنة، وهذا ترتب عنه متغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة سوف تناقشها الدراسة لاحقا .

أما التركيب النوعي للسكان المقيمين فقد بلغ إجمالي الذكور نحو (١٠٠١٦١٣٧) نسمة، بنسبة (٨, ٥٠٪)، أو الإناث نحو (٩٧٠٥٥٠٦) نسمة ، بنسبة (٢, ٤٩٪) في حين بلغ نسبة النوع نحو (٢, ١٠٣) ذكرا لكل (١٠٠) أنثى، ويعزى هذا إلى أن أعداد المهاجرين اليمنيين المسجلين الذين لا يزالون مقيمين خارج البلاد قدر بنحو ١,٧ مليون نسمة، معظمهم من الذكور للعام ٢٠٠٤م. (ج.ي. الجهاز المركزي للإحصاء: ٢٠٠٤م).

جدول (رقم ٣) معدلات التركيب العمري لسكان اليمن والوطن العربي والبلدان النامية والبلدان المتقدمة لعام ٢٠٠٤م

الفئة العمرية	اليمن	الوطن العربي	البلدان النامية	البلدان المتقدمة
١٤ - ٠	٤٧,٩	٣٦,٣	٣١,٢	١٩,٨
٦٤ - ١٥	٤٨,٥	٥٩,٩	٦٤,٤	٦٧,٤
٦٥ +	٣,٦	٣,٨	٤,٢	١٢,٨
١٤ - ٠ + ٦٥ فأعلى	٥١,٠١	٤٠,١	٣٥,٦	٣٢,٦

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأولية لتعداد ٢٠٠٤م.

- United Development Progamme (UNDP) Human Development, Report 2005, New York, Oxford university press 2004, table (V), P226 - 235.

ثالثاً : التوزيع الجغرافي للسكان بحسب تعداد ٢٠٠٤ م :

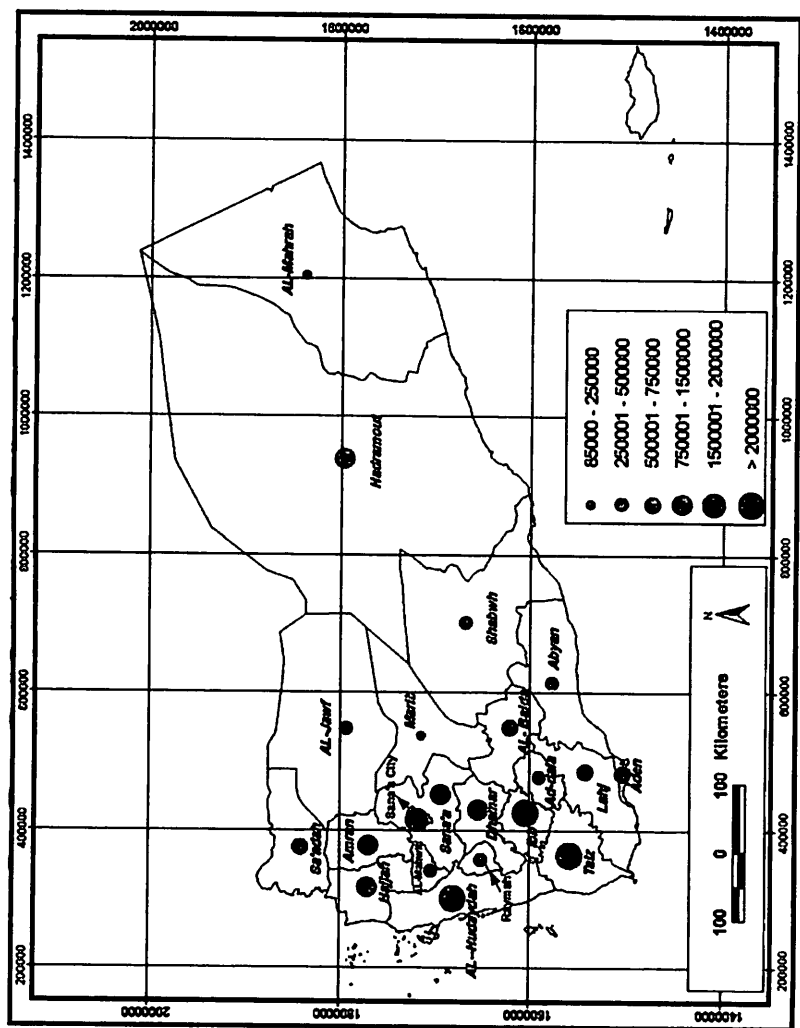
من المعلوم أن للعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية دوراً مهماً في توزيع السكان لأي دولة. وفيما يخص اليمن فإن المعطيات الجغرافية والحضارية قد أثرت بشكل كبير في توزيع السكان منذ زمن طويل، إذ تشير بيانات الجدول (٤) والخارطة (١) أن المحافظات الزراعية التي تقع معظم مساحتها ضمن إقليم المرتفعات العليا ومنايع أوديتها السيلية، وهي محافظات (إب ، صنعاء، تعز، الحديدة، حجة، عمران، ذمار)، تحتوي على نسبة (٥٧٪) من إجمالي السكان، في حين تقدر نسبة مساحة هذه المحافظات نحو (١٧٪) من إجمالي مساحة البلاد المقدرة بنحو (٥٥٠) ألف كم^٢، ليبلغ معدل كثافة سكانها نحو (١٣٠) نسمة/ كم^٢ لعام ٢٠٠٤م، أما بقية محافظات البلاد (باستثناء أمانة العاصمة (٨،٩) من إجمالي سكان البلاد على نحو ٢٢٢ كم^٢) فهي تحتوي على نحو (٣٤٪) من إجمالي السكان وتقع على نحو (٨٣٪) من إجمالي المساحة، وفي معدل كثافة سكانية تقدر بنحو (٢٢) نسمة / كم^٢ للعام نفسه.

ويستدل من هذا أن المجتمع اليمني لا يزال معظمه مجتمعاً ريفياً تقليدياً، إذ إن الإحصاءات السكانية تشير إلى أن نسبة سكان الحضر في اليمن تقدر بنحو (٢٥،٧٪) لعام ٢٠٠٣م، وهي نسبة لا تزال منخفضة مقارنة في معدلها العام لكل من الوطن العربي والبلدان النامية والبلدان المتقدمة، الذي قدر بنحو (٥٤،٧٪ ، ٤٢٪ ، ٨٩٪) للعام نفسه على الترتيب (U.N.WP : 180 - 201).

جدول (رقم - ٤) التوزيع الجغرافي للسكان المقيمين والمساكن والمنشآت
بحسب تعداد ٢٠٠٤م على مستوى محافظات الجمهورية

المحافظة	عدد الأسر	إجمالي السكان المقيمين			النسبة % (*)
		عدد الذكور	عدد الإناث	الإجمالي	
إب	٣٠٥,٨٧٨	١,٠٤٣,٩٧٣	١,٠٩٣,٥٧٣	٢,١٣٧,٥٤٦	١٠,٨ %
إبين	٥٨,٨٠٠	٢٢٢,٩٩٩	٢١٥,٦٥٧	٤٣٨,٦٥٦	٢,٢ %
أمانة العاصمة	٢٥٤,٢٨١	٩٥٨,١٧٣	٧٨٩,٤٥٤	١,٧٤٧,٦٢٧	٨,٩ %
البيضاء	٦٧,٤١٤	٢٨٨,٨٩٨	٢٨٢,٨٨٠	٥٧١,٧٧٨	٢,٩ %
تعز	٣٦٨,٩٧٩	١,١٥٥,١٣٢	١,٢٤٧,٤٣٧	٢,٤٠٢,٥٦٩	١٢,٢ %
الجوف	٦٢,٨٠٧	٢٣٣,٦٨٥	٢١٧,٧٤١	٤٥١,٤٢٦	٢,٣ %
حجة	١٩٥,٧٧٢	٧٦٩,١١٢	٧١١,٧٨٥	١,٤٨٠,٨٩٧	٧,٥ %
الحديدة	٣٤٩,٠٥٥	١,١٠٦,٣٤٣	١,٠٥٥,٠٣٦	٢,١٦١,٣٧٩	١١ %
حضر موت	١٢٤,٦٣٢	٥٢٨,٧٠٣	٥٠٠,٧٥٩	١,١٢٩,٤٦٢	٥,٢ %
ذمار	١٨٧,٩٦٥	٦٦٢,٤٤٤	٦٧٦,٧٨٥	١,٣٣٩,٢٢٩	٦,٨ %
شبو	٥٣,٢٠٢	٢٤١,٥٧٨	٢٢٥,٣١١	٤٦٦,٨٨٩	٢,٤ %
صعدة	٨٥,١٩٠	٣٥٧,٧٦٤	٢٣٥,٤٥٣	٦٩٣,٢١٧	٣,٥ %
صنعا	١١٧,٤١٥	٤٦٦,٦٣٩	٤٥١,٧٤٠	٩١٨,٣٧٩	٤,٦ %
عدن	٩٠,٨٦٥	٣١٢,٣١٢	٢٧٨,١٠١	٥٩٠,٤١٣	٣ %
لحج	١٠٥,٤٨٩	٣٦٢,٤٩٢	٣٦٤,٧١١	٧٢٧,٢٠٣	٣,٧ %
مارب	٢٧,٩٧٩	١٢٧,٣٢٣	١١٤,٣٦٧	٢٤١,٦٩٠	١,٢ %
المحويت	٦٩,١٧٥	٢٤٨,٨١٩	٢٤٧,٠٤٦	٤٩٥,٨٦٥	٢,٥ %
المهرة	١٤,٢٨٠	٤٨,٢٠٣	٤٠,٨٩٠	٨٩,٠٩٣	٠,٥ %
عمران	١٠٦,٤٧٩	٤٤٧,١٧٨	٤٢٥,٦١١	٨٧٢,٧٨٩	٤,٤ %
الضالع	٥٩,٩٤٠	٢٤٠,٩٧٦	٢٢٩,٤٨٤	٤٧٠,٤٦٠	٢,٤ %
ريمة	٥٦,٤٠٩	١٩٣,٣٩١	٢٠١,٦٨٥	٣٩٥,٠٧٦	٢ %
إجمالي الجمهورية	٢,٧٦٢,٠٠٦	١٠,٠١٦,١٣٧	٩,٧٠٥,٥٠٦	١٩,٧٢١,٦٤٣	١٠٠ %

المصدر : الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان
والمساكن ٢٠٠٤م
❖ استخراج النسب المئوية من عمل الباحث.



المصدر: الخارطة من عمل الباحث اعتماداً على الجدول (٤)

رابعاً : الأسباب الرئيسة لتطور النمو السكاني في اليمن :

تعد دراسة الأسباب المؤثرة في تطور النمو السكاني العالي ذات دلالة هامة للمخططين ورجال السياسة والاقتصاد وغيرهم.

ويعد عاملاً الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات + الهجرة) أهم محددات النمو السكاني وتركيبته الديمغرافية (أبو عيانه: ٣١-٣٢).

وفيما يخص اليمن فإن الزيادة الطبيعية المتمثلة في ارتفاع معدلات المواليد، وانخفاض معدلات وفياتها فإن العادات والتقاليد الاجتماعية وتدني المستوى التعليمي والثقافي تعد أهم الأسباب المؤثرة في النمو العالي والسريع للسكان، وذلك على النحو الآتي:

المواليد والوفيات ودورهما في تطور النمو السكاني في اليمن:

تعد المواليد المحدد الرئيس للنمو السكاني في اليمن، إذ تفوق في أثرها الوفيات والهجرة، ويتضح من بيانات الجدول (٥) التراجع الكبير في معدلات وفيات الرضع (سنتان فأقل) والأطفال خمس سنوات فأقل، من نحو (٢٠٢ - ٨٢) و (٣٠٣ - ١١٣) لكل (١٠٠٠) مولود حي، فيما ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة من نحو (٤٠ - ٦١) سنة لعامي ١٩٧٠ - ٢٠٠٣م، على الترتيب.

برغم أنها تتميز في أنها أقل ثباتاً، ويمكن التنبؤ بها والتحكم فيها إذا تم التحكم بالعوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية، مع هذا لا تزال معدلات الوفيات المذكورة في اليمن مرتفعة ومعدلات العمر المتوقع عند الولادة منخفضة مقارنة مع معدلاتها العامة في كل من الوطن العربي

والبلدان النامية والبلدان المتقدمة، إذ تتخفّض من نحو (١٢٩ - ٤٨) و(١٩٧ - ٦١) و(١٠٩ - ٦٠) و(١٦٧ - ٨٨) و(٤٠ - ١١) و(٥٣ - ١٣) لكل (١٠٠٠) مولود حي، وبلغ معدل العمر المتوقع من نحو (٥٢ - ٦٧) و(٥٥,٦ - ٦٥) و(٧٠,٣ - ٧٧,٦) للبلدان والسنوات المذكورة على الترتيب.

جدول (رقم - ٥) مقارنة معدل الوفيات الرضع والأطفال في سن الخامسة فأقل، لكل (١٠٠٠) مولود حي، والعمر المتوقع عند الولادة (سنة) لكل من اليمن والوطن العربي والبلدان النامية لعامي ١٩٧٠ - ٢٠٠٣ م

السنة	اليمن			الوطن العربي			البلدان النامية			البلدان المتقدمة		
	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	العمر المتوقع عند الولادة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	العمر المتوقع عند الولادة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	العمر المتوقع عند الولادة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	العمر المتوقع عند الولادة
١٩٧٠	٢٠	٣٠	٤٠	١٢	١٩	٥٢	١٠	١٦	٥٥,٦	٤٠	٥٣	٧٠,٣
	٢	٣		٩	٧		٩	٧	٦			٣
٢٠٠٣	٨٢	١١	٦١	٤٨	٦١	٦٧	٦٠	٨٨	٦٥	١١	١٣	٧٧,٦
		٣										٦

المصدر : المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتمادا على:

- United Development Programme (UNDP) Human Development, Report 2005, New York, Oxford university press 2005, table (O), P223 - 235.

ب) تدني المستوى التعليمي والثقافي ودوره في تطور النمو السكاني في اليمن:

لعل تزايد السكان السريع يرجع إلى ارتفاع نسبة الأمية، وتدني المستويات التعليمية والثقافية في المجتمع. فالدراسات السكانية تجمع على أن الأفراد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة أو من هم في مستويات تعليمية وثقافية منخفضة نادرا أن يتفهموا أبعاد تنظيم الأسرة، ولا يدركون احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Trdoro. M:300 -304).

فالمرأة المتعلمة تكون أكثر تنظيماً للإنجاب، ومعرفة لأنماط الغذاء المناسبة لفترة الحمل، وأكثر استعمالاً لوسائل تنظيم الأسرة، فضلاً عن تأخر سن الزواج. إذ دلت دراسة البنك الدولي على (١٤) بلداً نامياً أن المرأة التي حصلت على سبع سنوات من التعليم تأخر زواجها نحو ثلاث سنوات ونصف عن المرأة التي لم تذهب إلى المدرسة (نجاة الفقية: ١٠٥).

وفيما يتعلق باليمن فإن ارتفاع معدل الأمية بين السكان وتدني المستويات التعليمية فيها تعد أبرز مشكلات المجتمع سواء من حيث السلوك الإنجابي أو من حيث السلوك الاجتماعي، بل إنهما أثرا سلباً في قدرة أفراد المجتمع على استثمارات موارد الوطن الاقتصادية والبشرية، إذ تشير بعض الدراسات الميدانية عام ٢٠٠٥م بوجود علاقة طردية بين الزواج المبكر وارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، إذ أشارت الدراسة المذكورة إلى أن (٣٧,٧٪) من عينة الدراسة البالغة (١٤٢٠) امرأة من النساء اللواتي لم يسبق لهن الالتحاق بالتعليم تزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة. فضلاً عن ندرة زيارتهن للأطباء أثناء مدة الحمل، أو استعمالهن وسائل تنظيم الأسرة (الشرجي وآخرون: ١٤-١٨).

كذلك أظهرت نتائج المسح الديمغرافي لصحة الأم والطفل في اليمن عام ١٩٩٩م ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع لدى الأمهات اللواتي لم يذهبن إلى المدرسة بنحو (٩٣) لكل ألف مولود حي، مقارنة بنحو (٦٢) و (٥٢) لكل ألف مولود حي لمن حصلن على المرحلة الابتدائية والثانوية على الترتيب المركزي (ج.ي. الجهاز المركزي: ١٩٩٩م).

لذا فإن الأمية على الرغم من التحسن النسبي والجهود المبذولة من قبل الدولة في نشر التعليم بحسب مستوياته ومراحلته في كل أنحاء البلاد ريفاً وحضراً، ما تزال تطفئ على نحو (٥١٪) لمن هم في الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر)، تزداد هذه النسبة لدى الإناث بالفئة نفسها إلى نحو (٧٠٪) نظراً لشيوع ظاهرة الأمية المتراكمة منذ العهود البائدة، وسيادة العادات والتقاليد الاجتماعية في معظم مناطق اليمن التي تمنع الفتاة من التعليم أو من مواصلة مستويات تعليمية متقدمة، لعدم قناعة الكثير من أولياء أمورهن بأهمية دور المرأة المتعلمة بالمشاركة في عمليات التنمية، مع أن هذه الفئة العمرية تقدر بنحو (١٢) مليون نسمة (ذكوراً وإناثاً)، ونسبة (٦٧٪) من إجمالي السكان لعام ٢٠٠٣م (ج.ي. الجهاز: ٢٠٠٣، ٥٤).

ويعزى هذا إلى الطابع الريفي لسكان اليمن الذي يحتوي على نسبة (٧٣٪) من إجمالي السكان، فضلاً عما يتسم به توزيع سكان اليمن بشدة التشتت، إذ يتوزعون على نحو (٤٠٦٢١) قرية ونحو (٣٦٤٢) حارة ومدينة، ونحو (٨٨٦٧٨) محلة، لعام ٢٠٠٤م (ج.ي. الجهاز المركزي: ١٥: ٢٠٠٤م).

ج (العادات والتقاليد الاجتماعية السلبية ودورها في تطور النمو السكاني في اليمن: تعد العوامل الاجتماعية إحدى العوامل المؤثرة في زيادة معدلات النمو السكاني في اليمن، ولعل أهمها انتشاراً ظاهرة الزواج المبكر، ومحدودية استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وارتفاع معدل خصوبة المرأة الكلية، إذ بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول نحو (٢٣) سنة، وبلغ

نسبة (٤, ٧٪) من النساء المتزوجات اللاتي يستعملن وسائل تنظيم الأسرة لتوسط الأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ م (ج.ي. الجهاز المركزي: ٢٠٠٣/٢٠٠٣ م).

ويستدل من أن النمو السكاني الكبير يعزى معظمه إلى أن العادات والأعراف الاجتماعية والقبلية، لا تزال مؤثرة وفاعلة في تشكيل الأسرة اليمنية ونمط سلوكها كما انعكس على الزيادة السكانية العامة. إذ أشارت الإحصاءات السكانية للأمم المتحدة (UNDP) أن معدل الخصوبة العام لكل امرأة (في سن الحمل) باليمن بلغ نحو (٤, ٧) مولود، فيما قدر معدلها العام نحو (٢, ٥)، (٢, ٤)، (٢, ٢) لكل من الوطن العربي والبلدان النامية والبلدان المتقدمة لتوسط الأعوام ١٩٧٠ - ٢٠٠٣ م على الترتيب (UNDP:2003:75-90).

ولعل محدودية تغطية قاطني الريف من خدمات التيار الكهربائي وخطوط الهاتف الرئيسية، وما يترتب عليهما من تدني الخدمات الإعلامية والثقافية، قد ساهم بشكل كبير في استمرارية قوة تأثير العادات والأعراف الاجتماعية في زيادة نمو السكان العام.

إذ تشير الإحصاءات على أن إجمالي أعداد المشتركين بالتيار الكهربائي الرئيسي بلغ نحو (١, ٠٥٨) ألف مشترك، في حين بلغ إجمالي أعداد الأسر في القطر (٢, ٧٦٧) ألف أسرة، إذ أن معدل السر المستفيدة من خدمات التيار المذكور نحو (٢, ٣٨٪) نحو (٨٠٪) تغطي المراكز الحضرية، نحو (٢٠٪) تغطي الأرياف المجاورة لها، لعام ٢٠٠٤ م (ج.ي. الجهاز المركزي: ٢٠٠٤ - ٣٥). أما خدمات خطوط الهاتف الرئيسية فقد بلغ معدل كثافة استعمالها نحو (٥, ٣) خطاً لكل

(١٠٠) من السكان ، وهي كثافة منخفضة مقارنة في معدلها العام في الوطن العربي والعالم الذي قدر بنحو (١٠ و ١٩,٥) للعام ٢٠٠٣ على الترتيب (I.T.U.W tel:2003).

ولذا يعرف المجتمع اليمني ولا سيما قاطنوا الريف، أو المناطق التي لا تزال بعيدة عن مؤثرات التحضر في التباهي في كثرة الأبناء ولا سيما الذكور منهم الذي ينظر إليهم بأنهم مصدر الثروة ورفع المكانة الاجتماعية، ودرءاً للأعداء لا سيما في المناطق التي تنتشر فيها ظاهرة الثأر والعصبية القبلية، فضلاً عن النظرة الإيجابية نحو زيادة الأبناء تحسباً لمرحلة شيخوخة الوالدين، ومشاركتهم بالمنشط الزراعية والرعية في مراحل عمرهم المبكرة.

إذ إن العوامل الاجتماعية ولا سيما العادات القبلية والعشائرية السلبية تحفز على الزواج المبكر سواء من خلال الأسرة أو المجتمع المحيط بها. إذ أظهرت نتائج تعداد ١٩٩٤م أن نسبة المتزوجين أو الذين سبق لهم الزواج لمن هم في الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر) بلغ نحو (٥٠%) و (٥%) على الترتيب من إجمالي الفئة المذكورة البالغة نحو (٩٤٥٧) ألف نسمة، التي تشكل نحو (٦٠%) من إجمالي السكان للعام نفسه (ج.ي. الجهاز المركزي: ١٩٩٤، ١٦).

خامساً: اتجاهات النمو السكاني وآفاقه للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٣٥م؛

من المعلوم أن النمو السكاني في اليمن اتسم بارتفاع معدلها العام خلال الثلث الأخير من القرن العشرين نتيجةاً للتحسن النسبي في الخدمات الصحية والثقافية والبنى التحتية.

مع هذا فإن الدراسة تتوقع ولوج متغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤثر في تراجع نسبة معدلات النمو السنوي لسكان اليمن خلال العقود الثلاثة القادمة. إذ إن هناك مؤشرات إيجابية في التنمية البشرية العامة منها التوسع في خدمات التعليم والتثقيف الصحي وتطور البنى التحتية مثل شبكة الطرق والطاقة الكهربائية والوقود المصنع وغيرها، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة متطلبات المجتمع والأسرة وربط الاقتصاد الريفي بالحضر.

ولذا تفترض الدراسة من خلال الجدول (٦) تراجع نسبة نمو سكان اليمن لتقع بين (٢,٧٪) وبلغ معدل الزيادة السكانية السنوية بين (٦٤١٦٣٥ - ٧٣١٣٤٠) نسمة للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٣٥م، مع ذلك ما يزال النمو السكاني مرتفعاً، ويترتب عليه نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة. يستوجب على الجهات ذات العلاقة النظر إليها بعين الاعتبار.

جدول (رقم - ٦) اتجاهات النمو السكاني، ومتوسط النمو السنوي، وعدد السكان المتوقع للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٣٥ م

المدة أو العقد	متوسط تقدير معدل النمو السنوي %	عدد السكان المتوقع		المتوسط السنوي للزيادة السكانية
		سنة	السكان	
٢٠١٥ - ٢٠٠٦	٣,٧	١٠١٥	٢٦,٦٠٢,٩٧٠	٦٤١٦٣٥
٢٠٢٥ - ٢٠١٦	٢,٣	١٠٢٥	٣٣,٣٩٥,٣٨٦	٦٧٩٢٤٢
٢٠٣٥ - ٢٠٢٦	٢	١٠٣٥	٤٠,٧٠٨,٧٨٩	٧٣١٣٤٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث، اعتماداً على نتائج تعداد ٢٠٠٤م (سنة أساس = ١٩,٧٢١,٦٤٢ نسمة).

المعادلة

$$R = n \frac{P1 - 1 * 100}{P2}$$

R = معدل النمو السنوي المتوقع

P1 = العدد في نهاية العقد أو المدة

P2 = عدد السنوات في بداية المدة أو العقد

N = عدد السنوات الفاصلة بين التعدادين .

سادسا: الآثار المترتبة في النمو السكاني السريع في اليمن؛

من البديهي أن النمو السكاني لا يمثل مشكلة بحد ذاته، وليس هناك رقم محدد وثابت أو حجم أمثل لسكان أي مجتمع، ولكن المسألة نسبية تتوقف على ما يمتلكه المجتمع من موارد وإنتاجية تتسم بالنمو والتطور والاستمرارية التي تلبي احتياجات ومتطلبات سكان المجتمع نفسه، بحيث يعيش في ظلّه أفراد المجتمع في حالة من السعادة لا يكتفه عوز أو معاناة، وإلا سوف يؤدي النمو السكاني إلى نتائج عكسية تتمثل في تناقص معدلات دخل الفرد وحصته من الخدمات الأساسية، وتعيق عمليات التنمية، وتضع عقبات في طريق تراكم رأس المال والاستثمار.

وفيما يتعلق بالنمو السكاني السريع في اليمن خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين الذي لم تقابله زيادة مماثلة في الإنتاج الاقتصادي وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية، وتطوير المعرفة وأساليب وطرق الإنتاج المستمر لزيادة الإنتاجية واستمراريتها من ناحية أخرى. الأمر الذي جعل النمو السكاني يشكل خلافا كبيرا

للموارد الطبيعية المتاحة واحتياجات السكان في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتتمثل في المؤشرات الآتية:

١/٦: الآثار الاقتصادية الناجمة عن النمو السكاني العالي في اليمن:

لقد فرض النمو السكاني المتسارع في اليمن منذ مطلع سبعينات القرن العشرين ضغوطا كبيرة على الموارد الطبيعية المتاحة من خلال العرض المحدود والطلب المتزايد عليها. مما ترتب عليها استنزاف الموارد المتاحة وتدني معدلات دخل الفرد وزيادة معدلات البطالة وعجز الموازنة السنوية العامة، وعلى النحو الآتي:

١/١/٦: أثر النمو السكاني العالي في استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة:

يعد النمو السكاني السريع وأساليب استعماله المفرط أحد الأسباب التي أدت إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة في اليمن وأبرزها. إذ أصبحت اليمن تعاني عجزا كبيرا في الموارد المائية التي كانت تشكل عصب الحياة في النشاط الزراعي والرعي، وأصبحت معظم أحواض المياه الجوفية تقع ضمن الحرج المائي، إذ تشير الدراسات إلى تدني معدلات نصيب الفرد في اليمن من المياه العذبة والمتجددة من نحو (٦٨٤) متر مكعب عام ١٩٧٠م إلى نحو (٢٢٣) متر مكعب عام ٢٠٠٠م، ومن المتوقع استمرارية هذا التراجع (في ظل استمرارية النمو السكاني العالي) إلى نحو (٧١) متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٠م، برغم أنها كمية منخفضة مقارنة في معدلات نصيب الفرد من المياه المذكورة في الوطن العربي الذي قدر بنحو (٣٧٩٦، و ١٦٨٧، و ٩٥١) للأعوام المذكورة على الترتيب (نوزاد الهيتمي: ١٢٢) وقد انسحب

هذا على تدني حصة الفرد اليومية من المياه إذ قدر بنحو (٦٤) لترا في الحضر ونحو (٢١) لترا في الريف، وهي حصة منخفض مقارنة في معدل نصيب الفرد عالميا التي بلغت نحو (١٥٠) و (٨٠) لتر/يوم في الحضر والريف على الترتيب لعام ١٩٩٦م (ج.ي. المجلس الاستشاري: ٩ - ١٢).

بل تجمع الدراسات على أن النمو السنوي الكبير الذي يزيد على نسبة (٣٪) للسكان وأساليب استعماله للموارد المائية تحت ظروف مناخ اليمن الجاف قد أدى إلى نمو العجز السنوي للمياه من نحو (٥٪) عام ١٩٨٥م إلى نحو (٢٦٪) عام ٢٠٠٠م (ج.ي. الهيئة العامة للموارد المائية: ٢٥ - ٣٠). الأمر الذي أدى إلى تدني نسبة النمو الزراعي السنوي الذي لا يتجاوز معدله العام نسبة (١,٧٪) تزامن معها اتساع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك وتراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو (٦٤٪) إلى نحو (٢٤٪) لإجمالي محاصيل الحبوب الرئيسة لعامي ١٩٨٠ - ٢٠٠٢م على الترتيب (محمد العماري: ٢٠٠٣م : ٢٥٨)، في حين تشكل صادرات البلاد من المحاصيل الزراعية لاسيما الخضار والفاكهة نسبة (١٠٪) من إجمالي وارداتها لمتوسط الأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠١م (محمد العماري: ٢٠٠٥م : ٢٠٢).

كذلك تقلصت مساحات الغابات الطبيعية من نحو (٢,٤ - ١,٢) مليون هكتار، وازمحت نسبة (٥٥٪) من النباتات الطبيعية خلال الأعوام ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م، وتراجعت معدلات الحيازة الزراعية من نحو (٨,١ - ٠,٧) هكتار للفرد للأعوام ١٩٨٠ - ٢٠٠٤م على الترتيب.

بل إن البعد السكاني لم يقتصر على مجرد معدلات النمو، وإنما امتد تأثيره إلى زيادة مناشط الرعي وتربية الحيوانات بدون الاعتبارات للمعطيات البيئية أو الجدوى الاقتصادية منها، مما أدى إلى تقلص المساحة الرعوية من نحو (٢٢ - ١٦) مليون هكتار للأعوام ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ م على الترتيب (محمد العماري: ٢٠٠٦ م: ١٢٢).

٢/١/٦: أثر النمو السكاني في تدني معدل دخل الفرد:

تولي جميع بلدان العالم النامي والمتقدم الموضوع الاقتصادي المتمثل في معدلات دخل الفرد القومي ونصيبه منه، لما يترتب على ذلك من المستوى المعيشي والثقافي والسلوكي أهمية قصوى باعتبار الوضع الاقتصادي مقياساً لتطور حياة المجتمع.

وهناك اتفاق على نطاق واسع وكبير بين الكتاب والباحثين في مجال السكان والتنمية على أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في أي مجتمع هو انعكاس على زيادة قدرة أفراد في الحصول على السلع الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية، ومن ثم تمتعه بقدرات جسمية وعقلية عالية.

أما إذا ارتفع النمو السكاني فوق طاقة الموارد القومية فإنه يخلف أعباء حقيقية على تحسين معدلات الدخل الإجمالي القومي والفردى على حد سواء، ومن ثم تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي ورفاهية مجتمعه (أساسيات علم السكان: ٤١٣).

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في اليمن فقد ترتب على ارتفاع معدل النمو السكاني العالي للعقود الأخيرة من القرن العشرين (فضلاً

عن التراكمات الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة منذ عهدي الاستعمار والإمامة): انخفاض قدرة الأنشطة الإنتاجية على توفير فرص عمل حقيقية ذات مردود اقتصادي عالي. إذ تصنف اليمن من البلدان الأقل نمواً، إذ قدر معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو (٨٨٩) دولاراً أمريكياً، ويعد هذا المعدل منخفضاً جداً مقارنة بمعدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي قدر بنحو (٥٦٨٥ و ٤٣٥٩ و ٢٥٩١٥ و ٨٢٢٩) دولاراً أمريكياً لكل من الوطن العربي والبلدان النامية والبلدان المتقدمة والعالم لعام ٢٠٠٤م على الترتيب.

ويكفي للدلالة على ذلك أن ترتيب اليمن بحسب دليل التنمية البشرية العالمي (١٤٨) من إجمالي (١٧٧) دولة بدليل تنمية بشرية (٠,٤٨٩) لعام ٢٠٠٣م (UNDP. 2003:235).

وقد حدد البنك الدولي قياساً لمؤشرات التنمية البشرية من خلال متوسط دخل الفرد بالدولار الأمريكي. إذ أن الذي يحصل على أقل من (\$١) دولاراً أمريكياً يومياً (بمعدل دخل سنوي \$٣٦٠ دولار فأقل) يعد في فقر حاد، ومن يحصل على أقل من (\$٢) دولاراً أمريكياً (بمعدل \$٧٣٠ دولار سنوي) فأقل يعد تحت خط الفقر أبراهيم سليمان: (٥).

وفيما يخص النمو السكاني العالي في اليمن، بدون شك أنه ساهم إلى حد كبير في تدني معدلات دخل السكان، إذ تشير إحصاءات البنك الدولي على أن نسبة (١٥,٧% و ٤٥,٢%) من سكان اليمن يعيشون بأقل من دولار واحد، ودولارين يومياً من إجمالي السكان المقدر بنحو

(٢٠, ٤) مليون نسمة للعام ٢٠٠٣م على الترتيب، في الوقت نفسه تنخفض هذه النسبة في كل من تونس والأردن إلى نحو (٢٪ و ٦, ٦٪) و (٢٪ و ٧, ٤٪) من إجمالي سكان القطرين المقدر بنحو (٩, ٩ و ٥, ٥) مليون نسمة للعام نفسه على الترتيب (أحمد السيد النجار: ٢٧٠).

وبهذا المعيار فإن معدل دخل الفرد السنوي في اليمن هو في تناقص مستمر من جراء استمرار انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية أمام العملات الأجنبية العالمية. إذ قدر متوسط دخل الفرد السنوي بنحو (\$٤٥٠ دولاراً) عام ٢٠٠٤م، في حين كان (\$٦٨٦ دولاراً) عام ١٩٩٠م، فضلاً عن ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية للفرد التي تزيد على نسبة (٤٧٧٪)، وهي نسبة مرتفعة مقارنة في معدلها العالمي التي تقع بين ٣/١/٦ : ١٠٠ - ٢٠٠ ٪) للفرد لعام ٢٠٠٠م (أساسيات علم السكان: ٤١٧).

٣/١/٦: أثر النمو السكاني العالي في زيادة معدلات البطالة والفقر في اليمن:

تعد البطالة بفرعيها الكمي والنوعي أبرز نتائج النمو السكاني السريع في اليمن، فالجانب الكمي يتمثل في زيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل الجديد والطلب عليه، أما الجانب النوعي فيتمثل في اختلالات نوعية فرص العمل المتاحة بسبب عدم قدرة المناشط الاقتصادية الإنتاجية على توفير فرص تتناسب مع متطلباتها.

لذا أصبح سوق العمل في اليمن يواجه تحديات كبيرة من جراء النمو السكاني العالي والهيكل الفني للسكان اللذين يؤديان إلى زيادة

قوة العمل بمعدلات عالية تفوق بكثير الطلب عليها. إذ تشير الإحصاءات السكانية إلى أن فئة سن العمل (١٥ - ٦٤) سنة زادت من نحو (٦,٧ - ٩,٨) مليون نسمة، وبنسبة نمو سنوي بلغ نحو (٢,٤ ٪) للأعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠٤ م على الترتيب (ج.ي. الجهاز المركزي: ٢٠٠٤: ١٢٢).

في حين بلغت القوة العاملة النشطة نحو (٣,٤) مليون نسمة، بنسبة (٢٢ ٪) من السكان لعام ٢٠٠٠ م، (٧٤ ٪) منهم يقطنون الريف، قدر عدد الداخلين إلى سوق العمل بين (١٥٠ - ٢٤٠) ألف عامل سنويا للأعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠٢ م، وعلى وقف الرؤية الإستراتيجية للدولة يتوقع أن يبلغ حجم القوة العاملة نحو (٢,١٤) مليون نسمة، وسوف يزداد عدد الداخلين إلى سوق العمل إلى نحو (٥٨٥) ألف عامل سنويا بحلول عام ٢٠٢٥ م (عبدالقادر باجمال: ٢٣١).

ومن أبرز إشكاليات القوى العاملة في اليمن عدم كفاءة تشغيلها، فضلا عن أن البطالة السافرة أخذت بالنمو المطرد، إذ زادت من نحو (٤ ٪) عام ١٩٩٠ م إلى نحو (١٣ ٪) عام ٢٠٠٢ م، كذلك بلغ معدل البطالة العام نحو (٣٧ ٪) من إجمالي الأيدي العاملة، من جهة أخرى ارتفع عدد الأفراد الذين يعانون من البطالة المذكورة من نحو (٢٧٧ - ٥٠٩) ألف نسمة بنسبة نمو سنوي بلغ نحو (٥,٦) للفئة المذكورة للأعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ م على الترتيب.

بل إن البطالة لم تعد مقتصرة على من هم أميون أو ذوي المستويات التعليمية والمهنية الدنيا، لكنها طالت نحو (٢٢,١ ٪) من الذين هم في مستويات جامعية فأعلى، فضلا عن نحو (٢٥ ٪) من

فئة سن العمل مرتبطة بأعمال خاصة وموسمية مؤقتة معظمها في المناطق الريفية، تتصف بتدني قدراتها وإنتاجيتها، فضلا عن تقاضيتها أجوراً متدنية (ج.ي. إستراتيجية التخفيف من الفقر: ١٥)، في حين زاد استيعاب الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط للأيدي العاملة من نحو (١٩٠ - ٤٧٣,٥) ألف موظف يمثلون نسبة (٩ - ٨,١١) من سوق العمل للأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م على الترتيب، مما أدى إلى تضخم فاتورة الأجور لتصل إلى نحو (٩, ١٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو (٥, ٢٩٪) من إجمالي الإنفاق العام لعام ٢٠٠٤م، مع أن متوسط الأجر الحقيقي للموظف تراجع إلى نحو (٤٠٪) عام ٢٠٠٥م عما كان عليه عام ١٩٩٠م من جراء تناقص القيمة الشرائية للعملة الوطنية أمام العملات العالمية، إذ تراجع قيمة الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي من نحو (١٥ - ١٩٥ ريالا للدولار الأمريكي) للأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٥م على الترتيب (ج.ي. كتاب الجهاز المركزي: ١٩٩٠/٢٠٠٤م).

هذه المؤشرات وغيرها انعكست على نمو ظاهرة الفقر وتطورها. إذ أظهر مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨م أن (٦, ١٧٪) من سكان اليمن يعيشون تحت خط فقر الغذاء، في حين يوجد نحو (٨, ٤١٪) لا يتمكنون من الحصول على كامل احتياجاتهم الأساسية والتمثلة في المأكل والملبس والسكن والتعليم والنقل.

بل إن الفقر في اليمن يأخذ طابعا ريفيا إذ يحتضن الريف اليمني نحو (٨٣٪) من الفقراء، ونحو (٨٧٪) من الذين يعانون فقر الغذاء، في حين بلغ نسبة الفقر بين سكان الريف نحو (٤٥٪) مقابل (٣٠, ٨٪) بين سكان الحضر.

كذلك أظهرت الدراسة المذكورة العلاقة الطردية بين حجم الأسرة ونسبة الفقر. إذ تزداد نسبة الفقر من نسبة (١٪) في الأسرة المكونة من شخصين فأقل، في حين يرتفع إلى نحو (٥٠٪) لدى الأسر التي تتكون من (١٠) أفراد فأكثر. بل هناك علاقة وثيقة بين النمو السكاني والفقر على مستوى المحافظات. إذ يتركز نحو نصف الفقراء في المحافظات التي تتصف بشدة كثافتها السكانية.

إذ يشكل الفقراء نسبة (٥٦٪، ٥٥٪، ٥٣٪، ٥٢٪، ٥٠٪، ٤٦٪) لإجمالي سكان محافظات تعز، إب، والحديدة، وأبين، ولحج، وذمار) على الترتيب. إذ تحتوي هذه المحافظات على نحو (٣٩,٣٪) من السكان، وفي معدل كثافة سكانية عامة تقدر بنحو (٩٣) نسمة / كم^٢.

أما المحافظات الأخرى فإن نسبة الفقراء يقع بين (١٥ - ٤٠ ٪) من إجمالي سكانها لعام ١٩٩٨م. في حين يقدر كثافة سكانها العام بنحو (٣٥) نسمة / كم^٢ لعام ٢٠٠٤م (ج.ي. الجهاز المركزي ٤٤ - ٥٦ : ١٩٩٩م).

٤/١/٦: أثر النمو السكاني العالي في عجز الموازنة السنوية العامة:

تعد الموازنة العامة في جانبها الإنفاقي ذات أهمية في أي مجتمع باعتبارها تمثل سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تخصصه من انفاقات تبين حجم الدور الذي تلعبه في التنمية الشاملة. لذلك وضعت اليمن برامج متعددة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية بهدف إعادة التوازنات الداخلية والخارجية للبيئة الاقتصادية، ورفع كفاءة الموارد القومية، وتحسن الأداء المالي وتخفيف العجز المزمن في

الموازنة العامة من خلال تنمية الصادرات، وتقليص النفقات الاستثمارية، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية، وتحديث النظام الجمركي وتطوره.

إلا أن النمو السكاني العالي ظل عائقاً أمام تحقيق التوازنات بين النفقات الجارية للدولة وحصيلتها إيراداتها، والنمو الاقتصادي المنشود، والاستثمار اللازم لذلك.

إذ تشير بعض الدراسات على أن الدولة ملزمة لمواجهة النمو السكاني السنوي العالي الذي يزيد على (٢, ٣٪) وتدني معدل دخل الفرد الذي يقل عن (\$٤٠٠) سنوياً، تخصيص نحو (٢٨, ٥٪) من دخلها القومي لتطوير الهياكل والبنى الأساسية المادية والاجتماعية والبشرية، وتخصيص نحو (١٠, ٥٪) من الدخل القومي للاذخار، ومن ثم الاتفاق على الإنتاج والنمو الاقتصادي للحفاظ على متوسط دخل الفرد كما هو عليه (داود عثمان: ١٨٨ - ١٩٠)، في حين تشير الإحصاءات الاقتصادية على أن معدلات النمو السكاني الذي تراوح بين (٤٢٠ - ٥٥٠) ألف نسمة سنوياً معظمهم مواليد جدد، كلفت الدولة نحو (٢٥ - ٣٦) مليون دولاراً أمريكياً ما يعادل نحو (٤ - ٧) مليار ريال يمني سنوياً كنفقات إضافية على الخدمات الأساسية والسلعية برغم تدني معدلات حصة الفرد منها) للأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٤م (ج.ي. الجهاز المركزي: ٢٠٠٤/١٩٩٥)، هذا الأمر أدى إلى استمرارية انخفاض نسبة إجمالي الإيرادات إلى نسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشير بيانات الجدول (٧) على أن إجمالي الإيرادات العامة بلغت نحو (٢١٦٢ ، ٣٢٣٩) مليون دولار في حين بلغت إجمالي

النفقات العامة نحو (٢٨٨٨ ، ٣٣٣٩) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو (٦٩٣٧ ، ٩٩٢٢) مليون دولار للأعوام ١٩٩٧م، و٢٠٠٢م على الترتيب، شكلت نسبة النفقات العامة نحو (٦٣.٤١٪ و ٣٣.٦٥٪) مقابل (٣١.١٧٪ و ٣٢.٦٥٪) للواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة عجز سنوي قدر بنحو (١٠.٥٧٪) و (١.٠١٪) للعامين المذكورين على الترتيب.

في الوقت نفسه تشير الإحصاءات الاقتصادية المذكورة أيضا على أن معدل (٨٠٪) من النفقات العامة للأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠٤م تتحو نحو الإنفاق العام أكثر من نصفها مرتبات وأجور مقابل معدل (١٣.٥٪) من الموازنة العامة نفقات استثمارية وتنموية، مما أدى إلى وجود موجات من التضخم الاقتصادي والبطالة والفساد المالي والإداري (أحمد سعيد الدهي: ٢٠٨ - ٢١٠).

وبحسب الإسقاطات السكانية للباحث والنمو السكاني المتوقع، وتقديرات حصة الفرد الحالية من الخدمات الأساسية والسلعية - رغم تدنيها - فإن الموازنة العامة ملزمة بتخصيص نحو (٤٥ - ٥٠) مليون دولارا أمريكيا سنويا للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٢٥م لتلبية احتياجات السكان الجدد من الخدمات الأساسية والسلعية، فضلا عن إضافة مبالغ كبيرة أخرى لتطوير البنى الأساسية القائمة، المادية منها والبشرية، وهذا سوف يؤدي إلى استمرارية عجز الموازنة السنوية العامة، الأمر الذي يشكل قيودا كابحة على حجم الاستثمارات المرغوبة في مضمار التنمية، ومن ثم تكريس ظاهرة الفقر في البلاد، أو يضع الاقتصاد الوطني في حلقة مفرغة من ضعف الادخار القومي.

كذلك سوف يؤدي استمرارية النمو السكاني الحالي إلى استمرارية نمو الدين العام الخارجي لليمن الذي زاد من نحو (٣,٨) مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٧م إلى أكثر من (٥) مليار دولارا عام ٢٠٠٢م (محمد يحيى السعيد: ١٩).

جدول (رقم - ٧) الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة (مليون دولار أمريكي) ونسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عجز النفقات إلى نسبة الواردات العامة في اليمن للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ م

العام	الناتج المحلي الإجمالي (١)	إجمالي الإيرادات العامة (٢)	إجمالي النفقات العامة (٣)	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي (١/٢)	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي (١/٣)	نسبة عجز النفقات العامة إلى نسبة عجز الإيرادات العامة
١٩٩٧م	٦٩٣٧	٢١٦٢	٢٨٨٨	٣١,١٧	٤١,٦٣	١٠,٤٧ -
٢٠٠٢م	٩٩٢٣	٣٢٣٩	٣٢٣٩	٣٢,٦٤	٣٣,٦٥	١,٠١ -

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مركز الأهرام. للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٢١ - ١٢٢.

٢/٦: الآثار الاجتماعية الناجمة عن النمو السكاني العالي في اليمن:

يتسم التغير والتطور في الحياة الاجتماعية والحضرية نتيجة لتطور البنى التحتية والفوقية، وتعدد الخدمات الصحية والتعليمية أبرز الخدمات الاجتماعية، وأهم معايير التنمية البشرية، وفيما يخص اليمن فإن النمو السكاني المطرد قد أدى إلى فرض التوسع الحضري التقليدي، وكبح جهود الدولة المبذول لتطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتدني مستوى أنظمتها، وذلك من خلال المؤشرات الآتية:

١/٢/٦: أثر النمو السكاني العالي في تطور الهجرة الداخلية والتحضر:

تعرف الهجرة الداخلية بأنها عملية انتقال السكان ضمن الدولة الواحدة، أما التحضر فهي عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم بواسطته انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجياً أنماط وسلوكيات الحضر.

وفيما يتعلق بالتحضر في اليمن فإن له خصوصيته إذ ارتبط إلى حد كبير في الارتفاع المطرد في نمو سكان الريف السنوي الذي لم يضاويه نمو اقتصادي أو توافر قطاعات إنتاجية تستوعب قوة العمل الزراعية، فضلاً عن تدني دور الخدمات الأساسية التي لم تعد تتناسب مع تغيرات نمط المعيشة والرغبات التي يحتاجها معظم قاطني الريف، إذ أصبح الكثير منهم متأثر بالحضر اقتصادياً وثقافياً.

لذلك أصبحت المراكز الحضرية والمدن الرئيسية تشكل ملاذاً لمعظم فئة سن العمل وطلاب المراحل التعليمية المتقدمة، ولاسيما الذكور منها، إذ يتضح من بيانات الجدول (٨) على أن إجمالي عدد سكان عواصم المحافظات الرئيسية بلغ نحو (٧٧١, ٣٤١, ٤) نسمة، بفارق إيجابي بلغ نحو (١٧٤٨٢٧٧) نسمة، بزيادة نسبية بلغت نحو (٦٧, ٤) عام ٢٠٠٤م، عما كانت عليه عام ١٩٩٤م، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (٦, ٧)٪) لمتوسط الأعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠٤م، وهو ضعف معدل النمو السنوي لسكان البلاد الذي قدر بنحو (٣, ٠٢)٪) لمتوسط الأعوام المذكورة، إذ أصبحت المدن المذكورة تحتضن نحو (٢٢)٪) من إجمالي سكان اليمن المقيمين يشكل نوع الذكور نحو (١١٥, ٢) لكل (١٠٠) أنثى،

قدّرت معدلات الهجرة الريفية إلى المدن المذكورة بين (٨٠ - ١٠٠) ألف نسمة سنوياً، معظمها تركزت في المدن الرئيسية الكبرى (أمانة العاصمة، مدينة عدن، تعز، الحديدة) اللواتي يحتضن نحو (٧٣,٣٪) من إجمالي سكان اليمن لعام ٢٠٠٤م.

هذا الأمر أدى إلى زيادة عالية في عرض قوة العمل عن الطلب الفعلي من القوى العاملة غير المهنية أو المؤهلة في المدن المذكورة، فضلاً عن الضغط السكاني الكبير على البنى التحتية والعقارية والخدمات الأساسية، والتوسع العمراني العشوائي، وارتفاع استيراد السلع الاستهلاكية، وظهور بعض السلوكيات، منها ظاهرة التسول وعمالة الأطفال وغيرها، التي لم تكن مؤلوفة لدى المجتمع اليمني.

كذلك أدى تطور الهجرة الريفية لفئة سن العمل إلى عواصم المحافظات إلى ارتفاع معدلات عمالة الأطفال في الأرياف وتسرب معظمهم (ذكور وأناث) من المدارس وتدني مستوياتهم المعرفية وتكرار رسوبهم في المراحل التعليمية الأساسية والثانوية ومحدودية التحاقهم في المراحل الجامعية والدراسات العليا فضلاً، عن تقلص بعض المساحات الزراعية وأنخفاض معدلات إنتاجيتها ورداءت نوعية محصولها، وتعرض الأخرى للإهمال والتصحر.

جدول (رقم - ٨) مقارنة عدد سكان عواصم محافظات الجمهورية،
ومعدل التغير السنوي، ونسبة معدل النمو السنوي للأعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠٤م

المحافظة	عاصمة المحافظة	عدد السكان		معدل التغير	معدل التغير %	معدل النمو السكاني %
		١٩٩٤م	٢٠٠٤م			
إب	إب	١٠٣٣١٢	١٤٤٥٩٦	٤١٢٨٤	٤٠	٤
أبين	زنجبار	١١٨٦١	٢٤٧٠٦	١٢٨٤٥	١٠٨,٣	١٠,٣
الأمانة	الأمانة	١٠٠٣٦٢٧	١٧٤٧٦٢٧	٧٤٤٠٠٠	٧٤,١	٧,٤
البيضاء	البيضاء	١٩٢٩٤	٢٩٧٨٨	١٠٤٩٤	٥٤,٤	٥,٤
تعز	تعز	٣١٧٧٥٣	٤٧٢٧٧٩	١٥٥٠٢٦	٤٨,٨	٤,٩
الجوف	الحزم	٥٨٤٥	٣٠٤٧٨	٢٤٦٣٣	٤٢١,٣	٤٢,١
حجة	حجة	٢٤٦٤٥	٥٤٥٢٦	٢٩٨٨٣	١٢١,٢	١٢,١
الحديدة	الحديدة	٢٩٨٤٥٢	٤١٦١٣٦	١١٧٦٨٤	٣٩,٤	٣,٩
حضر موت	المكلا	٩٤٠٥١	١٨٧٠٧٢	٩٣٠٢١	٩٨,٩	٩,٩
ذمار	ذمار	٨٢٩٢٠	١٨٢٥١٦	٩٩٥٩٦	١٢٠,١	١٢
شبو	عتق	٨٩٣٣	٣٦٨٨٠	٢٧٩٤٧	٣١٢,٨	٣١,٣
صعدة	صعدة	٢٧٤١٠	٥٨٧٠٤	٣١٢٩٤	١١٤,٢	١١,٤
صنعاء(*)	صنعاء(*)	-	-	-	-	-
عدن	عدن	٤٠٤٢٥٧	٥٩٠٤١٣	١٨٦١٥٦	٤٦	٤,٦
لحج	الحوطة	١٩٠٠٦	٢٦٤٥١	٧٤٤٥	٣٩,٢	٣,٩
مأرب	مأرب	٤٢١٣	٣٢٣٠٦	٢٨٠٩٣	٦٦٦,٨	٦٦,٧
المحويت	المحويت	٩٠٦٠	٢٠٢٠٩	١١١٤٩	١٢٣	١٢,٣
المهرة	الغيظة	٨٧٨٥	٢٧٦١٥	١٨٨٣٠	٢١٤,٣	٢١,٤
عمران	عمران	٥٥٨٠٠	٩٦٢٢٠	٤٠٤٠٠	٧٢,٤	٧,٢
الضالع	الضالع	٣٥٩٢٠	٨٠٣٠٥	٤٤٣٨٥	١٢٣,٦	١٢,٤
ريمة	الجين	٥٨٣٥٠	٨٢٤٦٢	٢٤١١٢	٤١,٣	٤,١
الإجمالي		٢٥٩٣٤٩٤	٤٣٤١٧٧١	١,٧٤٨,٢٧٧	٦٧,٤	٦,٧

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٤م، ٢٠٠٤م.

- استخراج النسب المئوية من عمل الباحث.

* ما تزال عاصمة محافظة صنعاء ضمن أمانة العاصمة.

٢/٢/٦: أثر النمو السكاني العالي في الخدمات الصحية:

يقوم النظام الصحي في اليمن منذ مطلع سبعينات القرن العشرين على نظام تقليدي يفتقر إلى أبسط المقومات التي تعزز قدرات الإنسان الجسمانية والذهنية والنفسية، فضلا عن أنه ظل محصورا على بعض المدن الرئيسية إلا أنه أخذ بالتوسع البطيء نحو معظم مراكز المحافظات ليبلغ معدل تغطيتها الجغرافية من نحو (١٠٪) عام ١٩٧٥م إلى نحو (٥٥٪) عام ٢٠٠٠م (منصور الاديمي: ٢٦٤). إذ زاد عدد الوحدات الصحية من نحو (٨١٢ - ٢١٨٥) وحدة، والمراكز الصحية من نحو (٣٩٢ - ٥٨٣) مركزا، والمستشفيات من نحو (٦٤ - ١٢٦) مستشفى، والأسرة من نحو (٧٨٥ - ١٢٧٣٤) سريرا طبيا للأعوام ١٩٨٢ - ٢٠٠٤م على الترتيب (ج.ي. الجهاز المركزي: ٢٠٠٤: ٢٨٠).

وقد ترتب على هذه المؤشرات الصحية تحسنا ملحوظا في التطبيب والحد من انتشار بعض الأمراض المتوطنة، ولا سيما التحسن في تحصين نحو (٥٥٪) من أطفال البلاد ضد الأمراض السائدة كالدرن وشلل الأطفال والحصبة وغيرها حتى عام ١٩٩٩م (ج.ي. وزارة التخطيط: ٢٠٠٥: ٤٧).

مع ذلك ظل النمو السكاني المرتفع والسريع عائقا حقيقيا أمام تحسن معدل نصيب الفرد من الخدمات الصحية والتطبيب وتطورها.

إذ لا تزال أمراض الاسهال والجهاز التنفسي الحادة وسوء التغذية تفتك في معظم الأطفال لمن هم دون الخامسة ونحو (٥٢٪) و (١٣٪) لديهم تقزم وهزل لعام ١٩٩٧م على الترتيب، وهذه من النسب العالية

على المستوى الاقليمي والعالمي للعام نفسه (عبدالقادر باجمال: ٢٢١ - ٢٢٥).

كذلك لا يزال الطبيب الواحد يقابل نحو (٣٧٣٤) نسمة، والممرض الواحد لنحو (٢٢٢٠) نسمة، والسرير الطبي الواحد لنحو (١٥٥٠) نسمة، وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة مقارنة في معدلها العام في الوطن العربي الذي تقدر بنحو (١٠٠٠ و ٧٠٠ و ٥٠٠) نسمة لكل طبيب وممرض وسرير لعام ٢٠٠٤ على الترتيب (W.H.R:2005).

في حين تعاني الخدمات الصحية وكوادرها عدم عدالة التوزيع الجغرافي على وفق الكثافة السكانية في البلاد، إذ تحتضن المراكز الحضرية على نحو (٧٥٪) من المرافق الصحية وكوادرها، فيما تحتضن المراكز المذكورة على نسبة (٢٥٪) من إجمالي السكان، والعكس هو الصحيح لأن الريف يحتضن نحو (٧٥٪) من إجمالي السكان، فيما بلغ نسبة نصيبه من الخدمات الصحية نحو (٢٥٪) لعام ٢٠٠٢م (أساسيات علم السكان: ١١٤).

ويزداد الأمر وضوحاً في تباين التوزيع الجغرافي للكوادر الصحية ولا سيما الأطباء الذين يتركزون بشكل كبير في المدن الرئيسية إذ تشير الإحصاءات الطبية إلى أن معدل حصة الطبيب الواحد بلغ نحو (٦٤٣ و ١٥٠٠) شخصاً في مدينة عدن وصنعاء على الترتيب، ليرتفع هذا المعدل ليبلغ أعلاه نحو (٢٥٢٥٦ و ٨٢٤٥٣) في كل من محافظتي عمران والجوف لعام ٢٠٠٠م على الترتيب، الجدول (٩).

وينطبق هذا التباين على معدلات حصة الفرد من الأسرة الطبية، إذ بلغ معدل استيعاب السرير الواحد نحو (٣٧٢، و ٧٠٤) شخصاً في

كل من مدينتي عدن وصنعاء على الترتيب، فيما يستوعب السرير الواحد بين (١٧٠٦ - ٨٢٤٥) شخصا في بقية محافظات الجمهورية للعام ٢٠٠١م (ج.ي.وزارة التخطيط: ٢٠٠٥ : ٤٦).

ويعزى هذا إلى تدني الانفاق على القطاع الصحي الذي يقع بين (٤,٤ - ٥,١)٪ من الإنفاق العام، ونسبة (١ - ٢,١)٪ من إجمالي الناتج المحلي لمتوسط الأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م وهذا الانفاق لا يستطيع مواكبة النمو المتسارع في عدد السكان ودرجة تخلف بنيته الصحية، برغم أن المواطن يتحمل نحو (٧٥٪) من التكلفة الإجمالية للرعاية الصحية مقابل نسبة (٢٥٪) تتحمله الدولة، في الوقت نفسه تزامن معها ارتفاع الطلب على الخدمات الطبية الأهلية، وغياب نظام التأمين الصحي.

كذلك من وجهة نظر الناحية الصحية فإن الأوضاع الصحية لعدد السكان المتزايد في اليمن يزداد سوءا بسبب شيوع بعض الأمراض المعدية والخبثية، واستمرار استيطان بعض الأمراض المزمنة والأوبئة، لا سيما في المدن الثانوية والمناطق النائية، جراء انخفاض شبكات الصرف الصحي، والمياه الصالحة للشرب، إذ أن الذي يستفيد منهما نحو (١٠٪ و ٤٠٪) من السكان لعام ٢٠٠٠م على الترتيب (منصور الأديمي: ٣٦٥).

فضلا عن تدني معدل نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية التي تقدر بنحو (٢٢٥٠) سعرة حرارية، فيما يبلغ معدل نصيب الفرد نحو (٢٨٢٥ ، ٣٣٨٠ ، ٢٧٨٠) سعرة حرارية / يوم في كل من الوطن العربي والبلدان المتقدمة والعالم على الترتيب لعام ٢٠٠٢م الترتيب (FAO - 51 - 55) .

جدول (رقم - ٩) التوزيع الجغرافي للقوى البشرية الصحية
والمعدل العام لحصة الفرد بحسب محافظات الجمهورية للعام ٢٠٠١م

المحافظة	طبيب/للسكان	معرض/للسكان	قابلة/للسكان
الأمانة	١,٥٠٠	١,٤٩٥	١٣,٧٤٢
صنعاء	٢١,٣٢٧	٨,٦١٥	٤٠,٦٥٤
عدن	٦٤٣	٤٣٩	٢,٠١٩
تعز	٤,٠١٠	٢,٨٢٨	٢١,٨٨٠
الحديدة	١١,١٥٣	٣٠,٩١٦	٢٢,٨١٠
لحج	٣,٧٠٧	٨٣١	٣,٧٩٥
إب	١,٥٨٢	٥,٧١٩	٦٣,٨٣٥
أبين	٣,٢٦٦	٧٤٩	٣,٠٣٢
ذمار	١٦,٤٩١	٦,٣٧٨	١٢,٩٧٠
شبو	٦,٠٣٨	١,٢٥٠	١٠,٢١٨
حجة	١٥,٩٠٧	٦,٣٧٧	٢٣,٧٢٩
البيضاء	١٠,٩٢٣	٤,٩٣٩	٣٥,٥٠٠
حضر موت	٣,١٠٧	٩٧٩	٤,٤٨٩
صعدة	١٤,٧٤٨	٩,٩١٢	٣١,٨٢٤
المحويت	٨,٩٧٤	٤,٧٧٩	١٨,٣٢٣
المهرة	٢,٦٩٥	٣٨٨	٣,٢٧١
مأرب	١٤,٢٥١	٧,٣٢٩	٩,٨٦٦
الجوف	٨٢,٤٥٣	١٣,٣٧٠	٤٩,٤٧٢
عمران	٢٥,٢٥٦	٨,٨٩٩	٧١,٨٨٢
الضالع	٧,٢٦٠	٢,٠١٥	١٤,٢٥١
المعدل العام	٤٨١٠	٢٢٥٠	٤٠٠,٥

المصدر: الجمهورية اليمنية وزارة الصحة والسكان بيانات غير منشورة ٢٠٠١م.

٣/٢/٦: أثر النمو السكاني العالي في الخدمات التعليمية الرئيسة:

يعد التعليم أهم تأهيل للعنصر البشري، وأحد الشروط المهمة في تطوير التنمية المستدامة والشاملة، فضلا عن أن التعليم أصبح حقا مكتسبا تقره العقيدة الإسلامية السمحاء، وتكفله الدساتير.

وفيما يتعلق بالنظام التعليمي في اليمن فإنه يركز على قاعدة دستورية وقانونية منذ قيام الثورة المجيدة وعززته الوحدة المباركة، الأمر الذي يلزم الدولة على توفير مجانية التعليم في كل مراحله ومستوياته ولكل أفراد المجتمع ذكورا وإناثا، ريفا وحضرا، بدءا من رياض الأطفال وحتى المستويات المتقدمة، وتعليم الكبار لمن فاتهم سلم التعليم النظامي. ولهذا شهد التعليم في اليمن اهتماما ملحوظا منذ سبعينات القرن العشرين، وزاد الطلب الاجتماعي على خدمات التعليم لجميع مراحله ومستوياته المختلفة من قبل مختلف فئات العمر والنوع وفي كل أنحاء البلاد، لا سيما بعد الوحدة الوطنية الخالدة، وصاحب ذلك الطلب تزايد النفقات لقطاع التعليم بأنواعه ومراحله ليحتل النصيب الأكبر من إجمالي الميزانية العامة للدولة وبنسبة تقع بين (١٦,٩ - ٢١,١ %) للأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ م.

وتعد نسبة جيدة إلا أن أكثر من (٩٠%) يذهب لتغطية النفقات الجارية (مرتبات وأجور) في حين تستحوذ النفقات الاستثمارية الضرورية لتجديد المنشآت التعليمية وتحديثها ورفع كفاءتها العلمية والتقنية على أقل من (١٠%) لمتوسط الأعوام المذكورة، فيما يتطلب للتنمية الاقتصادية الشاملة زيادة الاستثمار في رأس المال البشري ولا

سيما في مجالات التعليم المختلفة (ج.ي. الجهاز المركزي / ١٩٩٤م ٢٠٠٤م)، إلا أن النمو السكاني السريع خلال العقود الثلاثة للقرن العشرين ، وعودة نحو مليون مهاجر من خارج البلاد عام ١٩٩٠م أدى إلى انفجار أعداد الطلاب في سن الدراسة، فضلا عن الأعداد الهائلة من مخزون الأمية العالي منذ العهود البائدة جعل التعليم يتعرض لتحديات كثيرة أهمها مواجهة الفجوة بين كميات الالتحاق والامكانات المتاحة.

لذلك ظل قطاع التعليم عاجزا عن أداء مهمته على الوجه الأمثل في تلبية متطلبات التدفق الكبير لكافة مراحل التعليم ومستوياته سواء في تدني الكفاءة الداخلية المتمثلة في قلة توافر الهيئة التدريسية المؤهلة أكاديميا وتربويا، وعدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات المعرفية الحديثة من جهة، أو في تدني الكفاءة الخارجية المتمثلة في القصور الواضح في المباني والتجهيزات المدرسية كما ونوعا، وضعف البنى التحتية والخدمات المساعدة من جهة أخرى (أحمد الهبوب: ٤٢٠ - ٤٣٠).

لهذا تشير نتائج مسح القوى العاملة للعام ١٩٩٩م إلى أن عدد السكان الأميين لمن هم في الأعمار (١٠) سنوات فأكثر بلغ نحو (٥,٥٥٧,٥٣٨) نسمة بنسبة (٤٧,٢٪) من إجمالي السكان، تشكل الذكور نحو (٢٩,٨٪) والإناث نحو (٧٠,٢٪)

فيما تشير الإحصاءات السكانية إلى أن الأمية تتفشى بين (٥٤,٦٪) من السكان لعام ٢٠٠٢م (المركز اليمني للدراسات: ٢٦١).

كما تظهر الإحصاءات التربوية قصورا كبيرا في جوانب عديدة

في كل مراحل التعليم، تتمثل في بلوغ نسبة عالية من فئات المراحل التعليمية خارج نظام التعليم. ويتضح من بيانات الجدول (١٠) على التزايد الكبير في معدلات الالتحاق في المراحل الدراسية الرئيسية.

إذ بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي (٦ - ١٥ سنة) نحو (٤٤١, ٨٨٥, ٣) طالبا وطالبة، وفي المرحلة الثانوية (١٦ - ١٨ سنة) نحو (٥٧٩, ٠٩٦) طالبا وطالبة، وفي المرحلة الجامعية (١٩ - ٢٢ سنة) نحو (١٧٨, ٥١٨) طالبا وطالبة لعام ٢٠٠٤م، بزيادة نسبية بلغت نحو (٣٧, ٨٪ و ١٢٣, ٦٪) و (١٥٣, ٣٪ و ٣٩٧, ٣٪) و (١١٣, ٥٪ و ١٦٨, ٣٪) للمراحل التعليمية المذكورة لكل من الذكور والإناث عما كانت عليه عام ١٩٩٤م. في حين بلغت نسبة نمو الملتحقين في المراحل التعليمية الرئيسية نحو (٦١, ٨٪ و ١٩٧, ٥٪ و ١٦٨, ٣٪) لكل من المرحلة الأساسية والثانوية والجامعية لعام ٢٠٠٤م، عما كانت عليه عام ١٩٩٤م.

مع هذا تشير الإحصاءات السكانية إلى أن إجمالي الفئة العمرية للمراحل التعليمية الرئيسية الأساسية والثانوية والجامعية تقدر بنحو (٤٠١٠ و ٨٥٠ و ٨٢٠) ألف نسمة لعام ١٩٩٤م. ونحو (٤٨٠٠ و ١٣١٠ و ١٧٠٠) ألف نسمة لعام ٢٠٠٤م على الترتيب. إذ أن نسبة الفئات العمرية الذين هم خارج المراحل التعليمية المذكورة بلغ نحو (٤٠٪ و ٧٧٪ و ٩٠٪) ونحو (١٩٪ و ٥٥, ٥٪ و ٨٩٪) للعامين المذكورين على الترتيب، فضلا عن التباين النوعي والجغرافي للمراحل التعليمية الرئيسية الذي يرجح نحو نسبة (٧٩, ٦٪ و ٧٠, ٨٪) و (٦٧٪ و ٦١٪) لصالح الذكور والحضر للسنوات المذكورة على الترتيب، إذ تشير الإحصاءات

إلى أن الأمية لا تزال تغطي نسبة (٦٤٪) من السكان، ترتفع نسبة الأمية في الريف إلى نحو (٧٦,٦٪) بين الإناث، ونسبة (٣٢٪) بين الذكور فيما تنخفض في الحضر إلى نحو (٣٨٪ و ١٥٪) بين الإناث والذكور لعام ٢٠٠٣م على الترتيب. ونستدل من هذه المؤشرات أن النمو السكاني الكبير والسريع قد ساهم إلى حد كبير في تدني مستوى المخرجات التعليمية التي معظمها لا تتوافق مع متطلبات السوق، فضلا عن تفاقم أعداد الأميين من صغار السن، وانحراف بعضهم نحو البحث عن العمل أو الهجرة إلى الحضر أو احتراف بعض السلوكيات التي لم تكن شائعة في المجتمع اليمني الأصيل. (ناهيك عن المعدلات المرتفعة لتكرار الرسوب والتسرب للطلاب المقيدون في المراحل التعليمية الرئيسة الذي يبلغ معدله العام نحو (٩,٤٧٪) ونحو (٣٥٪) للمرحلتين الأساسية والثانوية لعام ٢٠٠٤ م على الترتيب) (أحمد الهبوب: ٤٣٢).

جدول (رقم - ١٠) مقارنة لعدد الطلاب المقيدون في المراحل التعليمية الرئيسة (الحكومية) بحسب النوع للأعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠٤م

المرحلة	النوع	١٩٩٤	٢٠٠٤	التغير	٪(*)
الأساسية	ذكور	١,٧٢٧,٤٤٩	٢,٣٧٩,٩١٢	٦٥٢,٤٦٣	٣٧,٨
	إناث	٦٧٣,٣٨٧	١,٥٠٥,٥٢٩	٨٣٢,١٤٢	١٢٣,٦
	الإجمالي	٢,٤٠٠,٨٣٦	٣,٨٨٥,٤٤١	١,٤٨٤,٦٠٥	٦١,٨
	نسبة الذكور	٧٢٪	٦١,٣٪	---	---
الثانوية	ذكور	١٥٩,٤٠٧	٤٠٣,٧٢٤	٢٤٤,٣٢٠	١٥٣,٣
	إناث	٣٥,٢٥٨	١٧٥,٣٧٢	١٤٠,١١٤	٣٩٧,٣
	الإجمالي	١٩٤,٦٦٥	٥٧٩,٠٩٦	٣٨٤,٤٣١	١٩٧,٥
	نسبة الذكور	٨١,٩٪	٦٩,٧٪	---	---
الجامعة	ذكور	٦٨,٠٢١	١٤٥,٢٠٩	٧٧,١٨٨	١١٣,٥
	إناث	١٢,٠٠٥	٣٢,٢٠٩	٢٠,٢٠٤	١٦٨,٣
	الإجمالي	٨٠,٠٢٦	١٧٨,٥١٨	٩٨,٤٩٨	١٢٣
	نسبة الذكور	٨٥٪	٨١,٣٪	---	---

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٤م، ٢٠٠٣م
- استخراج النسب المئوية من عمل الباحث.

الخلاصة

مع أن اليمن حققت تنمية أفقية ورأسية جيدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، مقارنة في أوضاع البلاد قبل هذه المدة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي رافقتها، سواء من حيث التوسع في الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، أو من حيث الاستثمارات في المجالات الاقتصادية والبشرية، إلا أنها تظل دون مستوى الطموح، ويتجلى ذلك بعدم تحقيق حياة أفضل أو تنمية مستدامة، باعتبار أن ما حقق لم يؤد إلى استثمار رأس المال البشري كما ينبغي لكونه لا يقل أهمية عن رأس المال المادي. لذا شهد اليمن في النصف الثاني من القرن العشرين نموا سكانيًا كبيرًا بلغ معدله العام نحو (٣,٧ %) نتج عنه مضاعفة السكان لكل (٢٤) عامًا، وهي عبارة عن محصلة عوامل متعددة أهمها العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويعد هذا نمواً كبيراً جداً مقارنة في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية التي بلغت الاكتمال الديمغرافي، فأصبح سكانها يتضاعف بين (٨٠ - ١٦٠ سنة).

مع أن المشكلة السكانية في اليمن لم تكمن في زيادة النمو الطبيعي، ولكنها تكمن في الخلل الكبير بينه وبين النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمستدامة، إذ أن النمو السكاني الكبير لم ترافقه زيادة مماثلة في عائدات الموارد الاقتصادية المتاحة أو نمو مماثل، في مستوى الإنتاج والدخل ورأس المال والخدمات الأساسية وتقسيم العمل.

الأمر الذي جعل نتائجه عكسية على الرغم من الجهود التي بذلت من الدولة في مجالات التنمية البشرية. إذ أظهرت الدراسة الآثار السلبية للنمو السكاني العالي في اليمن سواء من حيث استنزاف الموارد الاقتصادية المتاحة وارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي مقارنة بمعدلات انتاجه وغياب الدور التنافسي، وزيادة نقص الكفاءات البشرية المؤهلة من جراء قصور كفاءات الخدمات التعليمية والاجتماعية وغيرهما.

المصادر والمراجع العربية:

- ١ (الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، (١٩٩٤م) كتاب الإحصاء السنوي
- ٢ (الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٤ ، ٢٠٠٣م) كتاب الإحصاء السنوي.
- ٣ (الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٤م) النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن.
- ٤ (الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٣م) كتاب الإحصاء السنوي
- ٥ (الجمهورية اليمنية، المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي (١٩٩٧م)، أوضاع المياه في الجمهورية اليمنية، ورقة مقدمة إلى المجلس الاستشاري.
- ٦ (الجمهورية اليمنية، الهيئة العامة للموارد المائية (٢٠٠٠م) الرؤية الاستراتيجية للمياه حتى عام ٢٠٢٥م.
- ٧ (الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٩م). المسح الديمغرافي لصحة الأم والطفل، التقرير الرئيسي.
- ٨ (أساسيات علم السكان طرق وتطبيقات (٢٠٠١م)، مركز التدريب والدراسات السكانية، جامعة صنعاء.
- ٩ (الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية.

(١٠) أحمد الهبوب (٢٠٠٣م) نحو إقامة مجتمع المعرفة في الجمهورية اليمنية.

(١١) إبراهيم (١٩٩٩م) سليمان، السياسات الاقتصادية والزراعية في الوطن العربي، الندوة القومية حول تحليل وتقويم السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية، مطابع منظمة التنمية الزراعية، الخرطوم.

(١٢) أحمد السيد النجار (٢٠٠٦م) الفقر في الوطن العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

(١٣) الجمهورية اليمنية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م)، وزارة التخطيط والتنمية، استراتيجية التخفيف من الفقر.

(١٤) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٢م) التقرير الاستراتيجي اليمني، صنعاء.

(١٥) أحمد سعيد الدهي (أبريل - يونيو ٢٠٠٤م) قيود الاستثمار والقيود المالية - دراسة تطبيقية على اليمن مجلة دراسات اقتصادية، العدد (١)، صنعاء اللجنة الدائمة.

(١٦) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٤م)، كتاب الإحصاء السنوي.

(١٧) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٩م) التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة.

- التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر، التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة.

١٨) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٤م) النتائج الأولية لتعداد، كتاب الإحصاء السنوي.

١٩) داود عثمان (٢٠٠٣م) السكان والتنمية في اليمن، مركز التدريب والدراسات السكانية، جامعة صنعاء.

٢٠) شارال عيساوي (ديسمبر ٢٠٠٥م) الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٢).

٢١) عادل مجاهد الشرجبي وآخرون (٥ / ٨ / ٢٠٠٥م) الزواج المبكر في اليمن، ورقة مقدمة لمركز دراسات المرأة والتنمية (حلقة نقاش)، جامعة صنعاء.

٢٢) عبدالقادر باجمال (رئيس مجلس الوزراء) (نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٣م) السياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية للأعوام ٢٠٠١ - ٢٠٢٥م، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (٩)، اللجنة الدائمة.

٢٣) فتحي محمد أبو عيانه (٩٨٥م) دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت.

٢٤) محمد حزام العماري (٢٠٠٦م) تطور ظاهرة التصحر في اليمن ومخاطرها على استعمالات الأراضي الزراعية (بحث مقبول النشر)، مجلة شؤون العصر، صنعاء، العدد (٣٤).

٢٥) محمد حزام العماري (٢٠٠٥م)، معوقات التنمية الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة ذمار للدراسات والبحوث، العدد الأول.

- ٢٦) محمد حزام العماري (٢٠٠٣م)، جغرافية الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية، دار عبادي للطباعة والنشر، صنعاء.
- ٢٧) محمد يحيى السعيد (٢٠٠٥م)، أزمة المديونية في البلدان النامية بين الأفكار الوردية وضرورة الواقع، مجلة شؤون العصر، العدد (٢٠)، مركز دراسات المستقبل، يوليو - سبتمبر، صنعاء.
- ٢٨) منصور ياسين الأديمي (٢٠٠٣م)، نحو إقامة مجتمع المعرفة في الجمهورية اليمنية، فعاليات وحلقات نقاش، تقرير التنمية الانسانية العربية.
- ٢٩) نجات حسن الفقيه (٢٠٠٣م)، السكان والتنمية، مركز التدريب والدراسات السكانية، جامعة صنعاء.
- ٣٠) نوزاد عبدالرحمن الهيبي (٢٠٠٦م)، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٥) مطبوعات الجامعة العربية، القاهرة.

المصادر والمراجع الانجليزية:

- 1) Todor. M. (1981) Economic, Development In Third World, 2nd Edition, London.
- 2) The World Health Report(2005), www.WHINT.com./wh2005
- 3) UNDP,(2005) Human Development Report , New Yourk .
- 4) UNDP,(2004) Human Development Report , New Yourk .
- 5) UNDP,(2003) Human Development Report , New Yourk .
- 6) F. A. O, (2003) The State of Food and Agriculture, Room.
- 7) I.T.U., (2003) World Telecommunication data Base, Vth Edition, Geneva.
- 8) UN, (2005) - World Population Trans, and Policies Studies, No. 121, New Yourk.

Synopsis

Although Yemen has achieved a vertical and horizontal development during the last three decades of the 20th century, comparing with the situation of the country before , this period and the economical , social and political challenges which accompanied it whether in the wide social services or the investments in the human or economical fields , it is still beneath the required level of ambition. This becomes clear when we find that there is no continuous development for better life , regarding that whatever is achieved did not lead to invest the man who has an importance Yemen faced in the second half of the twentieth century a great growth in population which has the average of (%3,7). As a result of this, the population is to get doubled in every (24) years, which is an outcome of various factors such as social, cultural, and economical factors . This average is very high if we compare it with the developed countries or some of the developing countries in which the population is doubled in between (80 - 160) years. flowerer, the problem of population in Yemen does not lie in its natural growth , but in the disordered gap between this growth and the economical growth and the constant development . The high average of population growth was not of the available economical sources and the average of the income and essential services , which leads to a reversal result in spite of the efforts of the government in the human development field .

الموارد المائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

الإستراتيجية المطلوبة لمواجهة الواقع الراهن

د. حسن إبراهيم المهندي

جامعة قطر - قسم العلوم الإنسانية

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

وتعد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من بين المناطق التي تعاني من شح موارد المياه المتجددة، وتصنف على أنها من أكثر دول العالم معاناة من هذه المشكلة، وذلك بسبب وقوعها في النطاق الصحراوي لغرب القارات الذي يتصف بجفافه الشديد طوال العام تقريباً. وقد استفلحت مشكلة الندرة المائية بعد تفجر نعمة النفط في أراضيها حيث واجهت جميع دول المجلس ضغوطاً شديدة على مواردها المائية العذبة المتاحة، ويتوقع أن يصل العجز المائي بدول المجلس إلى ٣١ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٥م^(٢)، نظراً للظروف الطبيعية حيث تقع أغلب أراضيها في المناطق الشديدة الجفاف مما يحرمها من مصادر مائية متجددة كالأنهار والبحيرات، يضاف إلى ذلك التنمية السريعة التي تشهدها مجتمعاتها. ومن المتوقع أن يزداد الضغط على الموارد المائية في الأعوام القادمة، نتيجة لتوقع زيادة في الطلب على المياه بمعدلات مرتفعة لمواكبة النمو السكاني المطرد والتوسع في التنمية الزراعية والصناعية، يضاف إلى ذلك عدم وضوح رؤية لدى معظم هذه الدولة لمعالجة هذا الواقع، حيث أن معظمها تعتمد على حلول آنية مثل تشييد المزيد من محطات إغذاب المياه المالحة بدل إستراتيجية مائية بعيدة المدى، مما قد ينعكس سلباً على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول المجلس، ما لم تتخذ إجراءات جدية على الصعيد المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي والتقني لوضع إستراتيجية مائية بعيدة المدى تهدف تخفيض استهلاك المياه والحد من تبذيرها وتلوثها وترشيد استخدامها وتوفير موارد مائية إضافية لضمان استمرارها لمصلحة الأجيال القادمة.

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة "العجز المائي الخليجي يرتفع إلى ٦٧٪ عام ٢٠١٥م"، ص ٦٩.

كلمات دالة Keywords:

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموارد المائية، الشح المائي، حصة الفرد من المياه المتجددة، مؤشر فقر المياه، إستراتيجيات إدارة المياه، إدارة العرض، إدارة الطلب.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى أهم القضايا التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ألا وهي الموارد المائية، وذلك من خلال بيان الوضع الحالي للموارد المائية التقليدية وغير التقليدية في دول المجلس، والمؤشرات الخاصة بها، وبيان أهم المشكلات التي تواجه الموارد المائية واقتراح الحلول الكفيلة بمعالجتها.

منهجية الدراسة :

أستخدم في الدراسة أسلوب التحليل الوصفي لواقع الموارد المائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من حيث التعرف على الموارد المائية المتاحة واستخداماتها والتحديات التي تواجهها في الحاضر والمستقبل، وبيان الإستراتيجية المطلوبة لمواجهة هذه التحديات. وقد تم الاعتماد على الإحصاءات الصادرة عن الجهات المختصة في دول المجلس والمنظمات الإقليمية والدولية وفي حدود المعلومات المتاحة.

خطة الدراسة :

تشمل هذه الدراسة المباحث الآتية:

المبحث الأول: عرض المياه.

المبحث الثاني: الطلب على المياه واستخداماتها.

- ٢٠٩ -

(٥) عدنان هزاع البياتي "الموارد المائية في دول مجلس التعاون"، ص ٩.

(٦) زين الدين عبدالمقصود غنيمي "الأمن المائي في دولة الكويت ودول الخليج العربية"، ص ٢٤-٢٥.

- ٢١١ -

لدول الخليج العربية، ص ٣٧.

(١٠) صحيفة الحياة "يوكسيل إنسات التركية تفوز ببناء سد جازان بـ ٣٥,٧ مليون دولار".

(١١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية"، ص ٢٤.

- ٢١٣ -

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الموارد المائية.
المبحث الرابع: الإستراتيجية المطلوبة لمواجهة التحديات.
المبحث الخامس: الخلاصة والتوصيات.

التعاون الخليجي تقدر بنحو ١٤٧ مليار م^٣(٧)، ويوضح جدول (١) التفاوت الكبير بين دول المجلس في توزيع الأمطار جغرافياً وكمياً.

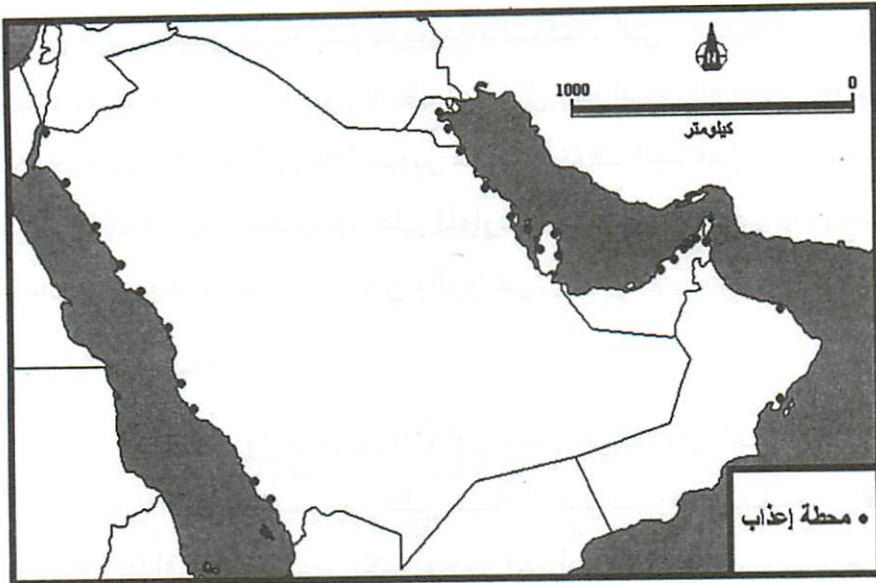
جدول (رقم - ١) معدل سقوط المطر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وعلاوة على السدود أقامت كل من الإمارات وعمان شبكة من

التكوينات العميقة المنتجة للمياه: الساق، تبوك، المنجور، الوسيح، أم الرضومة، الدمام، النيوجين^(١٥). وتغطي هذه الطبقات ما يناهز ٦٧٪ من مساحة المملكة العربية السعودية، ويتداخل بعضها في دولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة.

احتياجاتها من المياه العذبة^(٢٢). يوضح (شكل ٢ وجدول ٤) التوزيع الجغرافي لأهم محطات الإعذاب في دول المجلس وطاقاتها الإنتاجية الكلية.

شكل (رقم - ٢) التوزيع الجغرافي لمواقع أهم محطات الإعذاب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر: حسن إبراهيم المهدي "صناعة إعذاب المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين حتمية الاستخدام ومعوقات الانتشار"، ص ٣٥.

جدول (رقم - ٤) الطاقة الإنتاجية الكلية لمحطات الإعاذاب
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عام ٢٠٠٠)

الدولة	الطاقة الإنتاجية الكلية (ألف متر مكعب)	نسبة كل دولة لإجمالي دول المجلس	نسبة كل دولة لإجمالي العالم
المملكة العربية السعودية	٥٤٢٩	٤٧,٨٠	٢١,٠
دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٨٩١	٢٥,٤٦	١١,٢
دولة الكويت	١٦١٥	١٤,٢١	٦,٢
دولة قطر	٥٧٣	٥,٠٥	٢,٢
مملكة البحرين	٤٧٣	٤,١٧	١,٨
سلطنة عمان	٣٧٨	٣,٣١	١,٥
مجموع دول مجلس التعاون	١١٣٥٩	١٠٠	٤٣,٩
مجموع العالم	٢٥٩٠٩	٥٦٩٩,٩٨	

المصدر: زين الدين عبدالمقصود غنيمي "الأمن المائي في دولة الكويت ودول الخليج العربية"، ص ٤٤.

ويبلغ إنتاج مياه الإعاذاب في دول مجلس التعاون الخليجي (٩٥٣٣) ألف م^٣ سنوياً، أي ما يقارب ٢٥٪ من إجمالي الموارد المائية، وتتفاوت دول المجلس في استخدام مياه الإعاذاب ما بين (٢٤٥٦) ألف م^٣ في السعودية كحد أقصى و(٣٢١) ألف م^٣ في البحرين كحد أدنى (٢٣)، ويوضح جدول (٥) مياه الإعاذاب المنتجة في دول المجلس عام ٢٠٠٦ والتوقعات المستقبلية.

(٢٣) نجيب أحمد الجامع "الوضع المائي في منطقة الخليج"، ص ٢٥.

جدول (رقم - ٥) مياه الإغذاب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وتعاني وحدات معالجة مياه الصرف الصحي من مشكلات عديدة نجمت عن التزايد المستمر فيما يرد إليها من مياه قد تزيد عن كفاءتها التشغيلية، وذلك نتيجة لتزايد استهلاك المياه في مدن يزيد سكانها عشوائياً، وينجم عن ذلك تلوث مياه الصرف الصحي للخرانات الضحلة للمياه الجوفية والسواحل. وتواجه الخطط الموجهة نحو استخدام مياه الصرف الصحي بعض المعوقات نتيجة غياب الوعي بأهمية هذه المياه كمصدر إضافي، حيث لا تزال بعض دول المجلس تعالج مياه الصرف الصحي باستخدام تقنيات المعالجة الأولية المرفوضة من الناحية البيئية والصحية لما تسببه من أضرار بواسطة الملوثات الكيميائية والميكروبية^(٢٧)، لذا فإن كل ما يستغل حالياً من المياه المعالجة لا يتعدى ٣٢,٥٪ من مجمل المياه المعالجة وتهدر بقية الكمية في الصحراء ومياه الخليج^(٢٨).

المبحث الثاني - الطلب على المياه واستخداماته :

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ تصاعداً مستمراً في الطلب على المياه، حيث ارتفع الطلب من ٦٢٣٠ مليون م^٣ في عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢٦ مليون م^٣ في عام ١٩٩٠، ثم إلى ٢٧٣٠٤ مليون م^٣ في عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يزداد خلال العشرين سنة القادمة ليلعب ٣٢٣٧٤ مليون م^٣ عام ٢٠٢٥ م.

ويبلغ إجمالي استهلاك المياه في دول المجلس حوالي (٢٥٦٤٩) مليون م^٣ سنوياً، ويأتي القطاع الزراعي في المقدمة حيث يستهلك

(٢٧) زين الدين عبدالمقصود غنيمي، مرجع سابق، ص ٩١.

(٢٨) وليد عبدالله المنيس، مرجع سابق، ص ٤٢.

المبحث الثالث - التحديات التي تواجه الموارد المائية:

تسير دول مجلس التعاون الخليجي مع استمرار زيادة معدلات النمو السكاني والبالغة ٢,٥٪ في الكويت و ٢,٤٪ في السعودية، و ٢,٣٪ في الإمارات، و ٢,٢٪ في سلطنة عمان^(٣١)، و ٥,٦٪ في قطر^(٣٢)، والثبات النسبي للموارد المائية التقليدية فيها، نحو أزمة من المتوقع أن تحدث خلال العقدين القادمين ما لم يتم تبني الإجراءات الاحترازية لمواجهة هذه الأزمة.

ويمكن إجمال أهم هذه التحديات فيما يلي:

أولاً- انخفاض حصة الفرد من المياه المتجددة:

تشير الدراسات والتقارير الأخيرة عن الموارد المائية المتجددة لدول العالم بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحتل المراكز الأخيرة على الصعيد العالمي من حيث حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة^(٣٣)، ففي دولة الكويت يبلغ نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة ١٠ م^٣ في السنة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ٥٨ م^٣، وفي دولة قطر ٩٤ م^٣. أما المملكة العربية السعودية، فتبلغ حصة الفرد من المياه المتجددة فيها سنوياً ١٨ م^٣، وفي سلطنة عمان ٢٨٨ م^٣، وفي مملكة البحرين ١٨١ م^٣^(٣٤). ويوضح شكل (٤) نصيب الفرد من المياه المتجددة في دول المجلس.

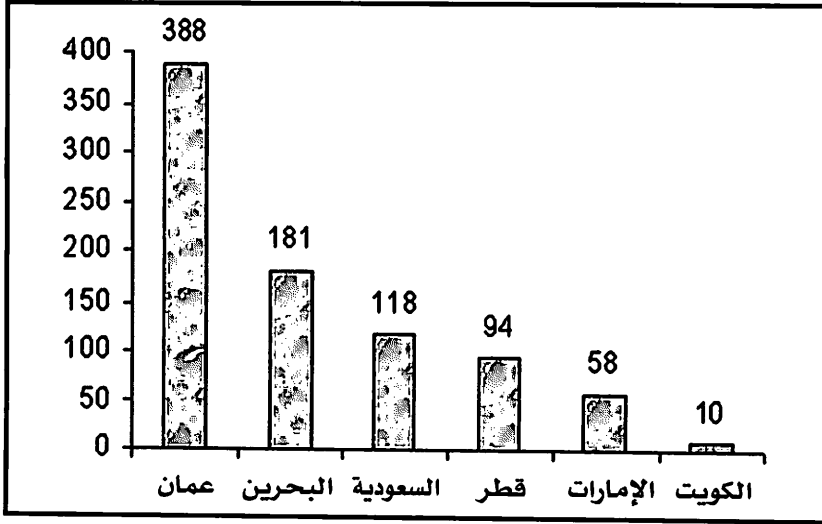
(٣١) صندوق الأمم المتحدة للسكان "تقرير حالة سكان العالم ٢٠٠٧ - إطلاق إمكانيات النمو الحضري"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ص ٩٢.

(٣٢) مجلس التخطيط - الأمانة العامة "مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر"، ص ١٦.

(٣٣) ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), "Technical Cooperation Report, United Nations", p 14-15.

(٣٤) أسامة محمد سلام "العمالة الآسيوية والموارد المائية في دول مجلس التعاون الخليجي"، ص ٥٩.

شكل (رقم - ٤) مياه الصرف الصحي المعالجة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المصدر: أسامة محمد سلام "العمالة الآسيوية والموارد المائية في دول مجلس التعاون"، ص ٥٩.

ويلاحظ من الشكل (٤) بأن حصة الفرد الخليجي من المياه المتجددة قد بلغت حداً بالغ الخطورة مقارنة بالحدود التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة بخصوص الوفرة والجوع المائي وهي ١٠٠٠ م^٣. كما أن جميع دول المجلس تقع كلها تحت خط الفقر المائي البالغ ٥٠٠ م^٣ للفرد سنوياً.

٢- السحب الجائر للمياه الجوفية:

تعد المياه الجوفية في دول المجلس المصدر الطبيعي الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في تلبية الاحتياجات المدنية والزراعية من المياه العذبة، ويتعرض هذا المصدر في جميع دول مجلس التعاون الخليجي

إلى تغيرات في كميته ونوعيته^(٣٥)، وذلك بسبب الاختلال بين معدلات السحب ومعدلات التغذية، فتشير مصادر البنك الدولي إلى أن حجم السحب قد شهد تزايد مستمرا خلال العقد الأخير من القرن العشرين، حيث ارتفع من ١٨٢٧٨ مليون قدم مكعب في عام ١٩٩٠م إلى ٢٤٤٥١ مليون قدم مكعب في عام ٢٠٠٠م. ويبين جدول (٧) الموازنة المائية للأحواض الجوفية في دول المجلس.

جدول (رقم - ٧) الموازنة المائية للأحواض الجوفية
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون قدم مكعب)

الدولة	احتياطات غير مجددة	احتياطات مجددة	حجم السحب ١٩٩٠ مليون قدم مكعب	حجم السحب ٢٠٠٠ مليون قدم مكعب	السحب كنسبة من الاحتياطات المتجددة (١٩٩٠)	السحب كنسبة من الاحتياطات المتجددة (٢٠٠٠)
البحرين	-	١١٠	١٦٧	١٩٥	%١٥٢	%١٧٧
الكويت	غير متاح	١٦٠	١٤٣	٣٩٣	%٨٩	%٢٤٦
عمان	١٠٢٠٠٠	٩٠٠	١٢٠٤	١٢٤٠	%١٣٤	%١٣٨
قطر	-	٥٠	١١١	٢٧٠	%٢٢٢	%٥٤٠
السعودية	٤٢٨٤٠٠	٣٨٥٠	١٥٥٠٥	١٩٦٨٠	%٤٠٣	%٥١١
الإمارات	غير متاح	١٩٠	١١٤٨	٢٦٧٣	%٦٠٤	%١٤٠٧
الإجمالي		٥٢٦٠	١٨٢٧٨	٢٤٤٥١	٣٤٧	%٤٦٥

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٥م (نقلًا عن مجلة آراء حول الخليج) العدد ٢٢، يوليو ٢٠٠٦م.

(٣٥) زين الدين عبدالمقصود غنيمي، مرجع سابق، ص ٣٣.

يلاحظ من جدول (٧) بأن السحب كنسبة من الاحتياطييات المتجددة قد تجاوزت ١٠٠٪ في كافة دول مجلس التعاون، وقد ووصلت إلى معدلات فلكية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية، حيث بلغت النسبة ١٤٠٧٪، ٥٤٠٪، ٥١١٪ على التوالي.

وغني عن البيان أن هذا الاستخدام الكثيف بالفعل للمياه الجوفية لا يترك مجالاً للتكيف مع احتياجات التوسع السكاني أو الآثار الناجمة عن التغير المناخي الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض مقدار المياه للفرد بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٥٠م^(٣٦).

ثالثاً - تدني مؤشر فقر المياه:

يصدر مؤشر فقر المياه سنوياً منذ عام ٢٠٠٢م عن مركز البيئة وعلوم المياه البريطاني بالتعاون مع مجلس المياه العالمي لتوضيح وإبراز الفروقات بين الدول الغنية بالمياه والدول الفقيرة بالمياه، ويوضح المؤشر أن ما يحدد افتقار الدول للمياه ليس كمية المياه المتوافرة فيها ولكن مدى كفاءة استخدام وإدارة تلك الدول لمواردها المائية.

وتدخل في حساب المؤشر المذكور خمسة مكونات رئيسية و١٤ متغيراً فرعياً هي:

١ - مصادر المياه (داخل الدولة والمصادر الخارجية التي تمر بها).

(٣٥) زين الدين عبدالمقصود غنيمي، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣٦) للمزيد من التفاصيل انظر المصدر التالي:

World Bank, "Report on Water in the Middle East and North Africa Region".

- ٢ - إمكانية الوصول إلى المياه (نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للاستعمال ونسبة الأراضي المزروعة المروية).
- ٣ - الإمكانيات (وضع القطر في مؤشر التنمية البشرية).
- ٤ - الاستعمال (استعمالات المياه للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية).
- ٥ - البيئة (نوعية المياه وإجهاد أنظمة المياه وإدارة وضبط الإمكانيات ووفرة المعلومات والتنوع البيولوجي). وتمنح المكونات الخمس أوزاناً متساوية.

أما دليل المؤشر فيصنف وفق الآتي:

- فوق خط الفقر المائي: ٢, ٥٥٪ - ٠, ٥٩٪.
 - على حافة خط الفقر المائي: ٩, ٥٠٪ - ٩, ٥٣٪.
 - تحت خط الفقر المائي: ٤, ٣٨٪ - ٨, ٤٩٪.
- يحسب رصيد المكونات كنسبة مئوية ويتدرج من صفر إلى ١٠٠٪، فكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على كفاءة أكبر في استخدام وإدارة موارد المياه والعكس صحيح.
- ووفقاً لمؤشر الفقر المائي لعام ٢٠٠٤ توزعت دول مجلس التعاون إلى مجموعتين^(٣٧) هي:
- ثلاثة دول خليجية فوق خط الفقر المائي هي سلطنة عمان ودولة قطر ومملكة البحرين.

(٣٧) للمزيد من التفاصيل حول مؤشر الفقر المائي انظر الموقع الآتي:

ثلاث دول خليجية على حافة الفقر المائي هي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد عانت العديد من دول المجلس من نقص في المياه في صيف عام ٢٠٠٧م، لذا نشطت حملات الدعوة إلى الاقتصاد في استهلاك المياه والتحذير من مغبة قطعها في دولة الكويت، وفي بعض مناطق المملكة العربية السعودية برزت مشكلة نقص المياه مما استدعى الجهات المختصة إلى توفير بارجة بحرية على متنها محطات لتوفير ١٥٠ ألف م^٣ يومياً لمدن جدة ومكة المكرمة والطائف^(٣٨).

رابعا - نقص المعرفة ببعض الموارد المائية :

رغم التقدم في معرفة أغلب الأقطار الخليجية لمواردها المائية، فإن المعلومات المتوافرة لا تزال تعوزها الدقة، وذلك لعدم وجود قياسات دائمة على مجاري الأودية الموسمية، كما تفتقر بعض دول المجلس لوجود محطات رصد دائمة لتحديد المتغيرات المرتبطة بمعرفة مكونات الدورة الهيدرولوجية مثل التبخر والتسرب، فضلا عن ذلك فإن المياه الجوفية ما تزال تستدعي المزيد من الدراسات والقياسات لمعرفة خصائصها وتدقيق تقويم الأحواض ومتابعة استغلالها لتفادي الاستخدامات الجائرة وما ينجم عنها من أضرار بالغة الخطورة كتداخل مياه البحر. ويبين جدول (٨) حجم المعرفة بالموارد المائية المتجددة في دول المجلس تبعاً لعدة مصادر.

(٣٨) صحيفة الشرق الأوسط "بارجة تحمل محطات مؤقتة لحل أزمة المياه في جدة"، ص ١٤.

جدول (رقم - ٨) المعرفة بالموارد المائية المتجددة في دول مجلس التعاون
(كيلو متر مربع)

المصدر الدولة	خوري، أكساد (١٩٨٦م)	خوري، وعبدالرزاق وجلال (١٩٨٦م)	مارغات (١٩٩٣م)
دولة الإمارات العربية المتحدة	٠,٢٨٤	-	١,٥
مملكة البحرين	٠,٠٩	٠,١	٠,١
المملكة العربية السعودية	٥,٥٦٤	٦,١	١,٨٥
دولة قطر	٠,٠٥٥	٠,٠٠١	٠,٠٢
سلطنة عمان	٢,٠٣٤	١,٤٦٨	١,٩٣
دولة الكويت	١,١٦	٠,٠٠١	-

المصدر : جان خوري "الموارد المائية المتاحة للوطن العربي في مطلع القرن الـ ٢١"، ص ٧٥.

يتبين من جدول (٨) أن المعرفة بموارد المياه المتجددة لا تزال متواضعة في جميع دول المجلس مع فروقات مساحات الدول وكمية المياه المتجددة بها. فأكثر التقديرات تفاؤلاً تضع المملكة العربية السعودية في المقدمة بـ (٥,٥٦٤) كم، وتليها سلطنة عمان (٢,٠٣٤) كم، بينما تأتي في المؤخرة كل من دولة الكويت (٠,١٦) كم ودولة قطر (٠,٠٥٥) كم.

خامسا - إهمال الجانب الاقتصادي للمياه :

ساهم إهمال الجانب الاقتصادي في تنمية الموارد المائية واستخدامها خاصة في القطاعين المدني والزراعي بدرجة كبيرة في هدر هذه الموارد وتدني كفاءتها ونظرا لأن استرجاع كامل التكلفة لجلب

المياه وتوزيعها قد لا يكون واردا في الوقت الحاضر في دول مجلس التعاون حيث أن التكلفة المرتفعة لإنتاج المياه والتزامات الحكومات تجاه مواطنيها حال دون وضع رسوم مرتفعة. ففي دولة قطر توزع المياه دون مقابل على المواطنين (جدول ٩)، وقد أوضحت دراسة علمية أجرتها شركة أبحاث بوز ألن هاملتون الأمريكية عام ٢٠٠٦م أن رسوم المياه في دول مجلس التعاون الخليجي أقل بكثير مما هي عليه في سائر دول العالم، وأن نسبة التكلفة إلى الرسوم تصل إلى ١٥٪^(٣٩). وفي الوقت الراهن تتجه بعض دول المجلس نحو إعادة هيكلة الرسوم المفروضة على المياه واسترداد تكاليف إتاحة المياه على المستوى المحلي وصيانة منشآتها. ولا شك بأن هذه السياسة سوف تسهم في توجيه المستهلكين والمنتجين الزراعيين إلى استخدام نظم الري الأكثر تقدما وكفاءة وإلى ترشيد استخدام المياه^(٤٠).

سادسا - ضعف أجهزة إدارات المياه ودورها في أحكام الرقابة :

بالرغم من أن لدى معظم دول مجلس التعاون الخليجي أجهزة متخصصة في تنمية الموارد المائية غير أن دورها في إحكام الرقابة على أسلوب استثمار المياه وخاصة على المزارع الخاصة مازال يشوبه الكثير من القصور.

وخلاصة القول فإن العوامل التي تقف حائلا أمام تنمية الموارد المائية في دول مجلس التعاون الخليجي متعددة ومتشعبة، فقسم منها هو نتاج سياسات غير مواكبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي

(٣٩) صحيفة الوطن "دراسة تدعو إلى خصخصة المياه ورفع أسعارها".

(٤٠) نوزاد عبدالرحمن الهيبي "الموارد المائية في دول مجلس التعاون الخليجي"، ص ٤٢.

جدول (رقم - ٩) الرسوم المفروضة على استهلاك المياه
في القطاعين المدني والصناعي في دول المجلس

الدولة	كمية المياه المستهلكة	الرسوم بالعملة المحلية	الرسوم بالدولار الأمريكي
المملكة العربية السعودية	١ - ٣٥٠ م ^٣	٠,١ ريال سعودي	٠,٠٣
	٥١ - ٣١٠٠ م ^٣	٠,١٥ ريال سعودي	٠,٠٤
	١٠١ - ٣٢٠٠ م ^٣	٢,٠٠ ريال سعودي	٠,٥٩
	٢٠١ - ٣٣٠٠ م ^٣	٤,٠٠ ريال سعودي	١,٠٧
	أكثر من ٣٣٠٠ م ^٣	٦,٠٠ ريال سعودي	١,٦٠
دولة الكويت	١٠٠٠ جالون (شرب)	٠,٨٠٠ دينار كويتي	٠,٥٩
	١٠٠٠ جالون (صناعة)	٠,٢٥٠ دينار كويتي	٠,١٨
مملكة البحرين	١ - ٣٦٠ م ^٣ (شرب)	٠,٠٢٥ دينار بحريني	٠,٠٧
	٦١ - ٣١٠٠ م ^٣ (شرب)	٠,٠٨٠ دينار بحريني	٠,٢١
	أكثر من ٣١٠٠ م ^٣ (شرب)	٠,٢٠٠ دينار بحريني	٠,٥٣
	١ - ٣٤٥٠ م ^٣ (صناعة)	٠,٣٠٠ دينار بحريني	٠,٨٠
	أكثر من ٣٤٥٠ م ^٣ (صناعة)	٠,٤٠٠ دينار بحريني	١,٠
دولة قطر	متر مكعب لغير المواطنين	٤,٤٠ ريال قطري	١,٢١
دولة الإمارات العربية المتحدة	١٠٠٠ جالون	١٥,٠٠ درهم إماراتي	٠,٩٠
سلطنة عمان	١٠٠٠ جالون (شرب)	٢,٠٠ ريال عماني	١,١٤
	١٠٠٠ جالون (صناعة)	٣,٠٠ ريال عماني	١,٧١

المصدر:

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), of Desalinated Water in Augmentation of the Water Supply in Selected ESCWA Member Countries, p 59.

* تم فصل رسوم القطاع التجاري ورفعها لتبلغ ٥,٢٠ ريال قطري.

واحتياجاته، والبعض الآخر متأت من القصور في تطبيق الرؤية
السليمة والمتكاملة لتنمية الموارد المائية والمحافظة عليها.

المبحث الرابع : الإستراتيجية المطلوبة لمواجهة التحديات:

تتسم قضية المياه العذبة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعقيد نوعاً ما نظراً لتضايف الظروف الطبيعية القاسية وتسارع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بروز معضلة الشح المائي، لذا فهناك احتياجاً ملحاً لإستراتيجية شاملة على المستوى القطري والإقليمي تتمحور حول تنظيم الموارد المائية بدءاً بإنتاجها مروراً بتخزينها ونقلها ووصولاً إلى استخدامها بحيث تشمل النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والقانونية والإدارية، ووضع سيناريوهات بعيدة المدى للحد من المعضلة المائية مع التأكيد على عدم وجود حلول عملية كاملة نظراً لظروف المنطقة.

وفيما يلي استعراض لسياسات إدارة الموارد المائية المتبعة في دول المجلس.

أولاً - سياسات إدارة الموارد المائية المتبعة في دول المجلس:

تعاني جميع دول المجلس من غياب استراتيجيات مائية بعيدة المدى قائمة على أسس علمية، وما هو متواجد حالياً عبارة عن خطط للتعامل مع القضايا المائية الآنية: ففي مملكة البحرين بدأت الجهات المعنية، بتنفيذ خطة من أهم ملامحها التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، واتباع نظام الدوائر المغلقة عبر أجهزة التبريد ومحطات الطاقة وإنتاج المياه من الرطوبة والتوسع في إنشاء محطات إغذاب المياه المالحة، ويذكر أن الخطة الموضوعية حتى عام ٢٠٢٠ تتضمن الاتفاق مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية للقيام بدراسة تشمل تقييم جميع مرافق إنتاج ونقل المياه^(٤١).

(٤١) صحيفة الأيام "خطة شاملة حول إستراتيجية احتياجات المياه".

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة لقيت مسألة المياه اهتماماً كبيراً في إستراتيجية الحكومة التي أعلن عنها في إبريل من عام ٢٠٠٧م، حيث دعت الإستراتيجية إلى تبني إطار متكامل لإدارة موارد المياه ورفع كفاءة استخدامها، ومن أولوياتها بناء قاعدة المعلومات المائية ومراقبة المياه الجوفية والحد من استنزافها وترسيخ الوعي المائي^(٤٢)، يذكر أن الخطط الحالية المتبعة في الإمارات تتجه نحو التوسع في إنشاء السدود على مجاري الوديان وتشديد محطات إغذاب المياه المالحة واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لري المسطحات الخضراء، مع الاستمرار في مشاريع البحوث والتقنيات الحديثة، ونشر الوعي بأهمية المياه والمحافظة عليها^(٤٣).

وفي المملكة العربية السعودية لم يتم الانتهاء من إستراتيجية للمياه بعد، وتجري حالياً دراسات للتوصل إلى تقييم شامل ودقيق للوضع المائي في المملكة، وذلك بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والشركات الاستشارية العالمية المتخصصة في الدراسات المائية^(٤٤). والجدير بالذكر أن السياسات المائية المتبعة حالياً في المملكة تتجه نحو التوسع في الاعتماد على مياه الإغذاب التي تتبوأ المملكة العربية السعودية حالياً الصدارة في إنتاجها، وكذلك استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في عمليات الري للتقليل من الضغوط الواقعة على

(٤٢) صحيفة الخليج "إستراتيجية وزارة البيئة تسعى لتطوير الإدارة المستدامة للثروة المائية"، ص ٣.

(٤٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) "إدارة عرض الموارد المائية"، ص ١٥.

(٤٤) صحيفة الشرق الأوسط "وزير المياه: ندرس طبقات مائية جديدة لتحديد المخزون في السعودية".

المياه الجوفية التي أخذ منسوبها في التناقص جراء السحب المفرط، بالإضافة إلى حملات التوعية وفرض الرسوم على الاستهلاك المائي للحد منه.

أما دولة الكويت فقد كان لها السبق في الاعتماد على تقنيتي الإغذاب لتوفير المياه للقطاع المدني ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، مع استغلال المياه الجوفية شبه المالحة في ري بعض أنواع النباتات. وقد بذلت الجهات المعنية جهوداً كبيرة لتوفير مخزون استراتيجي من المياه^(٤٥). هذا مع السعي الحثيث نحو ترشيد استخدام المياه بواسطة حملات التوعية وفرض الرسوم على استهلاك المياه.

وفي سلطنة عمان تحت السياسات المائية المتبعة على نشر الوعي بين المستهلكين وحماية مصادر المياه، مع التوسع في إنشاء السدود لتغذية الأحواض الجوفية، واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في عمليات الري باستخدام الوسائل الحديثة^(٤٦).

ولم تشذ دولة قطر عن توجهات بقية دول المجلس من حيث التوسع في تشييد محطات الإغذاب واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في ري بعض أنواع المزروعات، وسن قانون لحماية المياه الجوفية من الضخ الجائر، مع بعض حملات التوعية لترشيد الاستهلاك^(٤٧). وفي عام ٢٠٠٦ كلفت اللجنة الدائمة للموارد المائية إحدى شركات الخبرة

(٤٥) صادق إبراهيم ومحمود عبدالجواد "الأمن المائي والتخزين الإستراتيجي للمياه في الكويت".

(٤٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) "إدارة عرض الموارد المائية"، ص ١٨.

(٤٧) المرجع السابق، ص ١٥.

العالمية لوضع تصور لإستراتيجية المياه، وفي منتصف عام ٢٠٠٧م عرضت الشركة أربع سيناريوهات تم اختيار أحدها مع تكليف الشركة بإعداد دراسات مفصلة عن جميع أبعاده، ومن أهم ملامح هذا السيناريو^(٤٨) ما يلي:

١ (الاعتماد على المصادر المحلية في إنتاج المياه، وزيادة السعة التخزينية لمياه الشرب.

٢ (تحويل المناطق الزراعية إلى محاصيل ذات قيمة مضافة مع تطبيق طرق الري الحديثة.

٣ (استغلال كميات مياه الصرف الصحي بشكل أفضل.

٤ (وضع خطط لخفض الطلب على المياه الصناعية بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالوضع الحالي.

٥ (تقليل معدل استهلاك المياه للفرد من ٥٪ في سنة ٢٠١٢ ليصل إلى ١٥٪ في ٢٠٣٠.

٦ (إنشاء مجلس أعلى أو هيئة عامة عليا مستقلة لمتابعة وتنظيم قطاع الموارد المائية.

ثانياً: الموارد المائية في إستراتيجية التنمية الشاملة لدول مجلس التعاون:

اعتمد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بدورته التاسعة عشرة عام ١٩٩٨ وثيقة "إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون ٢٠٠٠-٢٠٢٥م، ووضع الهدف الاستراتيجي

(٤٨) اللجنة الدائمة للموارد المائية "تقرير التقدم الثاني للجنة الدائمة للموارد المائية"، ص ٥.

تأمين الحد الكافي للاحتياجات التنموية من المصادر المائية تحت بند القضايا الاقتصادية وحددت مساراته على النحو التالي^(٤٩):

● إيجاد بدائل غير تقليدية للتعامل مع الموارد المائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها لكافة احتياجات التنمية والاستمرار في:

- استخدام الوسائل التقنية المتطورة في ترشيد الاستخدامات المتعددة للمياه وفي زيادة الكميات المتاحة منها، والحد من تدهور نوعيتها، والبحث عن مصادر مائية جديدة.

- معالجة المياه المستخدمة مع وضع المعايير الفنية والضوابط التنظيمية الملائمة.

- تعزيز ودعم الوسائل الكفيلة بالاستفادة القصوى من مياه الأمطار واستغلال المياه المتجددة بإنشاء السدود والاستثمار في إنشاء محطات الإغذاب والتقنية لمياه الشرب.

- إحكام السيطرة على عملية استغلال المياه الجوفية غير القابلة للتجديد والعمل على تتميتها والمحافظة عليها باعتبارها موارد إستراتيجية احتياطية.

- اتباع النظم الحديثة في إدارة موازين المياه.

ولا تزال اللجنة المختصة بالأمانة العامة لمجلس التعاون تناقش السياسات والأهداف التي تحقق هذه المسارات، بحيث يمكن القول أن الإستراتيجية المائية الخليجية لم تأخذ نصيبها من الاهتمام على صعيد دول المجلس مقارنة ببقية القضايا ولا سيما القضايا السياسية والاقتصادية.

(٤٩) مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة "إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (٢٠٠٠-٢٠٢٥)"، ص ٢٣.

ثالثاً: الوضع المائي في دول مجلس التعاون والإستراتيجية المطلوبة:

يتبين من استعراض طرائق إدارة المياه في دول المجلس التشابه الكبير من حيث غياب إستراتيجية بعيدة المدى نابعة من خصائص وأوضاع دول المجلس الطبيعية والبشرية. إن جميع دول المجلس تتبع حالياً حلولاً مؤقتة للتعامل مع العضلة المائية واتجه بعضها إلى تكليف عدد من الشركات الأجنبية بوضع تصورات حول هذه الإستراتيجية، بحيث يمكن القول بعدم وجود سياسات بعيدة المدى حالياً لإدارة الموارد المائية في جميع دول المجلس. فالسياسات المتبعة اليوم تتسم بالمعالجة الآنية للوضع المائي، فمن ناحية إدارة الإنتاج تم الاكتفاء بإضافة موارد جديدة متمثلة بتشبيد المزيد من محطات إعذاب المياه المالحة وشبه المالحة، إضافة إلى استخدام محدود لمياه الصرف الصحي المعالجة والمياه الجوفية الآخذة في التدهور الكمي والنوعي. أما من ناحية إدارة الطلب فلا يزال مقتصرراً على بعض الحملات الإعلامية الموسمية الموجهة للمواطنين والمقيمين للدعوة للحد من استهلاك المياه ووضع رسوم رمزية لا يعتقد أنها تردع المستهلك عن استهلاكه الزائد للمياه.

إن الوضع المائي في دول مجلس التعاون والمتمثل في شح المياه الطبيعية والاستهلاك غير المناسب لهذه الأوضاع يتطلب وضع إستراتيجية بعيدة المدى نابعة من طبيعة وظروف المجتمع الخليجي، وتشمل إدارة العرض على المياه من حيث البحث عن مصادر جديدة للمياه وتنمية المصادر المتوفرة والمحافظة عليها، وإدارة الطلب على المياه من حيث معرفة حجم الطلب على المياه مستقبلاً وتنفيذ مجموعة من الإجراءات الفاعلة لضمان فعالية استخدام المياه.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:

إن أزمة المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف تزداد حدة في المستقبل إذ لم يتم تبني سياسات مائية تحقق الإدارة المثلى للموارد المائية وترشيد استهلاكها والمحافظة على نوعيتها، حيث تقع دول مجلس التعاون الخليجي دون خط الفقر الشديد للمياه إذ أن معدل حصة الفرد السنوية تبلغ أقل من ٥٠٠ م^٣. ولوحظ كذلك بأن الاستخدام الأكبر لموارد المياه في دول مجلس التعاون يتمثل بالاستخدام الزراعي حيث يمثل حوالي ٦٠٪ من مجموع المياه المستهلكة، في الوقت الذي تصل فيه هذه النسبة إلى ٣٣٪ للأغراض المنزلية ونحو ٧٪ للأغراض الصناعية. كما تبين أن نسبة استثمار المياه تبلغ حوالي ٩٣٪ من المياه المتاحة لعموم مجلس التعاون، ويعزى ذلك إلى أن نسبة استثمار المياه في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان تبلغ ٨٠٪ و ٢٧٪ على التوالي في الوقت الذي تمتلكان فيه أكثر من ٥٠٪ من المياه المتاحة في المنطقة.

واستناداً إلى دراسة الواقع الحالي والتقديرات المستقبلية للموارد المائية المتاحة والطلب المستقبلي عليها يتبين أن وضع إستراتيجية متكاملة للموارد المائية في دول المجلس ليس مطلباً مبرراً فحسب بل هو ضرورة حتمية تعتمد عليها عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبوصفها مفتاح التخفيف من حدة ندرة المياه في المستقبل وتفاذي إلحاق المزيد من الإضرار بالنظام الايكولوجي المائي، وتدور هذه الإستراتيجية حول المحاور التالية:

أولاً: إدارة عرض المياه:

تشمل المحافظة على الموارد المائية المتاحة في دول المجلس والسعي الحثيث لإيجاد موارد مائية جديدة (غير تقليدية)، ومن أولوياتها:

١ (تطوير السياسات التنموية الهادفة إلى تشجيع رأس المال الخاص على المشاركة في مجالات التنمية المتعلقة باستثمارات مائية وذلك من خلال وضع ضوابط وشروط ومعايير لاستخدامات المياه والمحافظة عليها.

٢ (تطوير تشريعات وآليات اقتصادية تساعد على الإدارة المثلى للعرض للمحافظة على الموارد المائية الشحيحة.

٣ (تطوير حصاد الأمطار وفقاً للظروف المحلية لكل دولة بإنشاء السدود الترابية والبحيرات وتوجيه مياه الأمطار والسيول إلى أماكن مناسبة لاستقبالها والاستفادة منها.

٤ (تطوير برنامج قُطري وإقليمي لترشيد استعمالات المياه الجوفية ورصد مناسيبها ونوعيتها بشكل دقيق.

٥ (دعم البحوث المتعلقة بمياه الإغذاب ولا سيما تلك المتعلقة بالتقليل من تكلفة صناعة إغذاب المياه المالحة وشبه المالحة والحد من تأثيراتها السلبية على البيئة الطبيعية.

٦ (التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي باستخدام التقنيات الحديثة بحيث لا تقل عن الطريقة الثلاثية مع وضع قوانين تنظم استخدامها في الأغراض المناسبة لها ولا سيما ري أنواع معينة من النباتات وبعض الاستخدامات المدنية.

٧ (تدريب كفاءات وطنية مؤهلة للعمل في مجال الموارد المائية المختلفة ولا سيما صناعة إعذاب المياه المالحة وشبه المالحة ومعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي.

٨ (تطوير شبكة التوزيع الحالية وإنشاء شبكة حديثة في المناطق التي لم تغطها بعد، مع استعمال تقنيات حديثة للكشف عن التسريبات بسرعة وفعالية.

٩ (زيادة سعة الخزانات المائية الحالية لتوفير مخزون استراتيجي من المياه يفي باحتياجات الاستهلاك الاعتيادية لمواجهة الحالات الطارئة، وذلك لمدة تكفي لاستعادة الأوضاع الطبيعية، وهي عادة لا تقاس بالأيام بل بالأشهر.

١٠ (وضع قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للموارد المائية يتم تحديثها باستمرار.

ثانياً: إدارة طلب المياه:

تشمل معرفة الطلب على المياه مستقبلاً ووسائل وأساليب تستخدم لضمان فعالية استخدام المياه في كافة القطاعات للتحكم وللمحد من الاستهلاك المفرط، ومن أولوياتها:

١ (ضرورة موازنة الاهتمام بين محاولة حل مشكلة المياه عن طريق توسيع نطاق الموارد المائية وبين دراسة نمط الطلب والاستخدام وإذا لم يتم التصرف بخصوص تغيير هيكل الطلب فسوف يستمر بالزيادة مع النمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة بحيث يتجاوز الواردات المحتملة في المستقبل القريب.

٢ (تطوير تشريعات وآليات اقتصادية للمساعدة على الإدارة المثلى للطلب، ومنها سن القوانين الرادعة والتشجيع على استخدام الأدوات المائية الاقتصادية التي لا تستهلك الكثير من المياه.

٣ (ترشيد استخدامات المياه في القطاع الزراعي عن طريق استخدام وسائل الري الحديثة، والتشجيع على زراعة النباتات ذات الاستهلاك المقتصد من المياه والنباتات التي تتحمل المياه شبه المالحة.

٤ (دراسة سلوكيات استهلاك المياه لدى شرائح المجتمع المختلفة واستحداث برامج توعوية حديثة لتغيير تلك السلوكيات، قائمة على أسس علمية وطويلة المدى وتشمل جميع شرائح المجتمع دون استثناء.

٥ (إصلاح سياسة وضع الرسوم المائية الحالية التي تتسم بالرمزية مع الأخذ بعين الاعتبار الشرائح غير المقتدرة مادياً في المجتمع بحيث تدفع هذه السياسة المستهلك نحو الترشيد دون أن يكون ذلك عبئاً على كاهل ذوي الدخل المحدود، وذلك بتطبيق حد أدنى لاستهلاكهم من المياه.

٦ (تشجيع الصناعات ذات الاستهلاك المقتصد من المياه وإعادة استخدام المياه في المصانع لأكثر من مرة.

٧ (الاعتماد على استخدام تقنيات ذات الآثار السلبية الأقل تأثيراً على البيئة الطبيعية وعلى وجه الخصوص تقنيات الإعذاب المختلفة.

٨ (بناء قواعد معلوماتية تتعلق باستهلاك المياه في كافة القطاعات ووضع سيناريوهات مختلفة لتوقع الطلب على المياه مستقبلاً وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة حدوثها في دول المجلس.

٩) ينبغي أن تتكيف المؤسسات والأجهزة المعنية بإدارة الموارد المائية مع احتياجات القرن الواحد والعشرين من حيث إتاحة فرصة المشاركة للأفراد للتعبير عن طلبهم لمستويات أفضل من الخدمة، والقيام بدورهم في رصد جودة الموارد وحمايتها من التلوث.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أهمية الارتقاء بالدور المؤسسي، حيث أن معظم دول المجلس تعاني من تشتت جهود الإدارة المائية والتضارب في السياسات المتبعة بين أكثر من جهة، فهناك حاجة ملحة لإنشاء جهاز مركزي في كل دولة يختص بإدارة جميع الموارد المائية والطلب عليها.

المراجع العربية:

- (١) أسامة محمد سلام "العمالة الآسيوية والموارد المائية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٣٣)، يونيو ٢٠٠٧م.
- (٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) "إدارة عرض الموارد المائية"، الإسكوا، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
- (٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) "ملامح قطرية وإقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الإسكوا - قطاع الموارد المائية"، الإسكوا، نيويورك، ٢٠٠٥م.
- (٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا (٢٠٠٤-٢٠٠٥م)"، الإسكوا، نيويورك، ٢٠٠٥م.
- (٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) "مجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، الأسكوا، نيويورك، ٢٠٠٧م.
- (٦) المنظمة العربية للتنمية الزراعية "استثمار المياه الجوفية وأهمية التنسيق بين الدول العربية المشتركة فيها"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- (٧) اللجنة الدائمة للموارد المائية "تقرير التقدم الثاني للجنة الدائمة للموارد المائية"، اللجنة الدائمة للموارد المائية، الدوحة، تقرير غير منشور، ٢٠٠٧م.

- ٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة "العجز المائي الخليجي يرتفع إلى ٦٧٪ - عام ٢٠١٥م"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٢، صفحات ٦٧-٧٤، ٢٠٠٤م.
- ٩) جان خوري "الموارد المائية المتاحة للوطن العربي في مطلع القرن الـ٢١"، الزراعة والمياه بالمناطق الجافة في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، دمشق، سوريا، العدد (١٦)، سبتمبر، ١٩٩٦م.
- ١٠) حسن إبراهيم المهندي "صناعة إعذاب المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين حتمية الاستخدام ومعوقات الانتشار"، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، ٢٠٠٦م.
- ١١) رضا عبد الجبار الشمري "البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والإستراتيجية المطلوبة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠١م.
- ١٢) زين الدين عبدالمقصود غنيمي "الأمن المائي في دولة الكويت ودول الخليج العربية"، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٥م.
- ١٣) عبدالرحمن حمد الغانم "الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية"، في السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ١٤) عدنان هزاع البياتي "الموارد المائية في دول مجلس التعاون"، مجلة الشؤون العامة، العدد (٢٨) مارس، ٢٠٠٤م.

(١٥) صادق إبراهيم ومحمود عبدالجواد "الأمن المائي والتخزين الاستراتيجي للمياه في الكويت"،

<http://www.khayma.com/madina/waterkwit.htm>

(١٦) صحيفة الأيام "خطة شاملة حول إستراتيجية احتياجات المياه"،
صحيفة الأيام، البحرين، ٩/٦/٢٠٠٤م،

<http://www.shura.gov.bh/default.asp?action=article&id=2446>

(١٧) صحيفة الحياة "يوكسيل إنسات التركية تفوز ببناء سد جازان بـ ٣٥,٧ مليون دولار"، دار الحياة، الرياض، ٧/٧/٢٠٠٦م،

http://www.daralhayat.com/arab_news/gulf_news/07-2006/Article-20060707-47faeead-c0a8-10ed-00d3-954eb471a265/story.html

(١٨) صحيفة الخليج "إستراتيجية وزارة البيئة تسعى لتطوير الإدارة المستدامة للثروة المائية"، صحيفة الخليج، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (١٠٣٢١)، ٢٠٠٧م.

(١٩) صحيفة الشرق الأوسط "وزير المياه: ندرس طبقات مائية جديدة لتحديد المخزون في السعودية"، الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، العدد (١٠٣٠٨)، ٢٠٠٧م.

(٢٠) صحيفة الشرق الأوسط "بارجة تحمل محطات مؤقتة لحل أزمة المياه في جدة"، صحيفة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، العدد (١٠٤٦٦)، ٢٠٠٧م.

(٢١) صحيفة الوطن "دراسة تدعو إلى خصخصة المياه ورفع أسعارها"،
صحيفة الوطن، المملكة العربية السعودية، العدد (٢٠٧٦)، ٢٠٠٦م.

- (٢١) صندوق الأمم المتحدة للسكان "تقرير حالة سكان العالم ٢٠٠٧ - إطلاق إمكانيات النمو الحضري"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، ٢٠٠٧م.
- (٢٢) مجلس التخطيط - الأمانة العامة "مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر"، مجلس التخطيط - الأمانة العامة، دولة قطر، ٢٠٠٦م.
- (٢٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة "إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (٢٠٠٠-٢٠٢٥م)"، مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة، الرياض، ٢٠٠٣م.
- (٢٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة "النشرة الإحصائية"، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، العدد (١٣)، ٢٠٠٤م.
- (٢٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في حماية البيئة والمحافطة على مواردها الطبيعية"، مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة، الرياض، ٢٠٠٤م.
- (٢٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة "التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة، الرياض، ٢٠٠٥م.
- (٢٧) مجلة آراء حول الخليج "الملف الإحصائي"، العدد (٢٢)، يوليو ٢٠٠٦م، ص ٧٨.

- (٢٨) محمود الأشرم "اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، ٥٠.
- (٢٩) نجيب أحمد الجامع "الوضع المائي في منطقة الخليج"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٢٢)، يوليو، ٢٠٠٦م.
- (٣٠) نوزاد عبدالرحمن الهيبي "الموارد المائية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الفيصل، العدد (٣٧٨)، يوليو ٢٠٠٣م.
- (٣١) نوزاد عبدالرحمن الهيبي "التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي - إنجازات الماضي وتحديات المستقبل"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٤م.
- (٣٢) نوزاد عبدالرحمن الهيبي وحسيب الشمري "التصحر - التحدي والاستجابة - دراسة تطبيقية في دول مجلس التعاون الخليجي"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١م.
- (٣٣) نوزاد عبدالرحمن الهيبي وعصام الحديثي "أمثلية استخدام المياه في دول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العربية لإدارة مياه الري، السنة (٣)، العدد الخامس، يوليو - ديسمبر، ٢٠٠١م.
- (٣٤) وليد عبدالله المنيس "الأمن المائي في دول الخليج العربية - رؤية استشرافية"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٢٢)، يوليو، ٢٠٠٦م، ص ٤١.

المراجع:

- (1) ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) "The Role of Desalinated Water in Augmentation of the Water Supply in Selected ESCWA Member Countries", United Nations, ESCWA, Beirut, Lebanon, 2001.
- (2) ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) "Technical Cooperation Report, United Nations", ESCWA, Beirut, Lebanon, 2006.
- (3) Jamil al-Alawi and Mohammed Abdulrazzak "Water in the Arabian Peninsula: Problems and Perspectives", 171-202, In Peter Rogers and Peter Lydon (eds.), "Water in the Arab World: Perspectives and Progresses", Harvard University, Cambridge, USA, 1994.
- (4) UNDP (United Nations Development Programme) "Human Development Report 2006", UNDP, New York, 2006.
- (5) World Bank "Report on Water in the Middle East and North Africa Region", World Bank, Washington, 2007.
- (6) WFP "Alliance Annual Report 2007", WFP, Washington, 2007.
- (7) www.nerc-wallingford.ac.uk/research
- (8) www.worldbank.org/mena-water

تقرير عن مؤتمر علمي

اللقاء العلمي الأول للجمعية

السكان في دول مجلس التعاون

رؤية خليجية

اللقاء العلمي الأول للجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليجية العربية

السكان في دول مجلس التعاون: رؤية خليجية

تمخضت عن حلقة النقاش التي عنوانها: "الوضع السكاني في دول مجلس التعاون" والتي عقدت في الفترة من ٩,٠٠ - ١١,٠٠ من صباح يوم الخميس ١٤٢٦/١/٨هـ (الموافق ٢٠٠٥/٢/١٧م) والتي رأسها أ. د. عبدالعزيز بن عبداللطيف آل الشيخ وشارك فيها رؤساء جلسات اللقاء العلمي الأول للجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعنوان: "السكان في دول مجلس التعاون: رؤية خليجية" عدد من التوصيات مصنفة أدناه. علما أن اللقاء العلمي الأول للجمعية كان برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز، والذي عقد خلال الفترة ٦ - ٨ من شهر محرم ١٤٢٦هـ (الموافق ١٥ - ١٧ فبراير ٢٠٠٥م).

ومن المعلوم أنه خلال الأربعين سنة الماضية طرأ العديد من التحولات المتلاحقة فيما يتعلق بالخصائص السكانية والديموغرافية وفي النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية لدول الخليج العربية. ومن مظاهر التغيرات توافد الأعداد المتزايدة من العمالة الأجنبية وتدفعها على كل دولة من دول المنطقة وتغييرها في التركيبة الديموغرافية لسكان المنطقة. وتدعو هذه المستجدات إلى المزيد من الدراسات العلمية الجادة في النواحي السكانية لمعرفة الواقع واتجاهات المستقبل لرسم إستراتيجيات سكانية

واقتصادية وتنموية. وإذا كانت الدراسات السكانية مهمة عالميا فهي أكثر أهمية بالنسبة لدول ومجتمعات المنطقة الخليجية على وجه الخصوص، ودول الخليج أحوج ما تكون إلى إستراتيجيات سكانية تمكنها من التعامل مع سكان وافدين ومنحدرين من أصول وجنسيات ولغات متنوعة. ومن الملاحظ بناء على عدد من الدراسات - أن معظم سكان دول الخليج العربية يفضلون سكنى المدن الكبرى، وتتراوح نسب التحضر ما بين ٧٧ إلى ٩٦ في المائة من إجمالي السكان، ويستنتج من ذلك نموذج استقطابي وتركيز ملحوظ في المدن وتفريغا سكانيا بالنسبة للبوادي والأرياف والمدن الصغيرة. ولقد تساءل المتخصصون: هل من الحكمة أن تسمح السياسات العمرانية باستمرار هذا النمط غير المتوازن من التوزيع السكاني؟ أم الجنوح نحو سياسات "التوازن الإقليمي والانتشار السكاني" أو تشجيع "إستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة" التي تستند إلى فكرة "أقطاب النمو أو أقطاب التنمية".

لا شك أن موضوع اللقاء العلمي الأول للجمعية عن السكان من الموضوعات التي هي على درجة كبيرة من الأهمية عالميا وإقليميا، وتأتي في المقام الأول خصائص السكان وتوزيعهم الجغرافي، ويرتبط بقضايا السكان أمور عدة تأتي في طليعتها التنمية بمستوياتها الإقليمية والوطنية والمحلية. ويتناول المتخصصون في الجغرافية والديموغرافيا والاقتصاد والاجتماع وغيرهم الشأن السكاني من زوايا ومناح متعددة. ولقد عالج اللقاء العلمي هذه القضايا السكانية في دول مجلس التعاون من خلال أوراق علمية انتظمت في أربعة محاور: النمو السكاني، الخصائص السكانية، التوزيع السكاني، السياسات السكانية والرؤية المستقبلية. أما الأوراق العلمية ذات العلاقة بالنمو السكاني فتشمل: نمو سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٢م وأبعاده الجغرافية،

مؤشرات الوفيات في المملكة العربية السعودية، النمو السكاني والتنمية الحضرية على المستوى المحلي: حالة مدينة الرياض، الوضع السكاني والتغير الديموغرافي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتناول ورقة الأمم المتحدة الأوضاع السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي سيقدمها مشكورا سعادة المنسق المقيم للأمم المتحدة نيابة عن سعادة د. ثريا بنت أحمد عبيد، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

أما ما يتعلق بالخصائص السكانية، فتتناول بعض الأوراق أموراً مثل: العمالة الصناعية في دول مجلس التعاون، التوزيع النسبي للقوى العاملة النسائية في دول مجلس التعاون، التغير السكاني والتنمية في المجتمع العربي السعودي، القوى العاملة في مملكة البحرين، خصائص السكان التعليمية وتباينها المكاني في المملكة العربية السعودية، التوزيع السكاني: التركيز السكاني والتحضر في دولة الإمارات العربية المتحدة، الهجرة إلى مسقط، التركيز والتخلخل السكاني وآثارهما على التنمية: أمثلة من المملكة العربية السعودية، الهجرة الداخلية إلى مدينة جدة الكبرى، واقع التوزيع المكاني للسكان في المنطقة الداخلية في سلطنة عمان، محاور التركيز السكاني في المملكة العربية السعودية. أما السياسات السكانية والرؤية المستقبلية فهناك بحوث مثل: السياسات السكانية في دول مجلس التعاون، واقع السكان ومستقبله في دولة قطر، إسقاطات السكان المستقبلية لمناطق المملكة العربية السعودية لأغراض التخطيط والتنمية، رؤية عن الأوضاع السكانية في المملكة العربية السعودية: الحاضر وآفاق المستقبل.

واشتملت الأوراق العلمية أموراً عدة وتطرقت إلى عدد من المفاهيم السكانية والمكانية ومن ذلك: النمو السكاني، التغير الديموغرافي، التوزيع

ملخص أطروحة علمية

دراسة وتحليل آثار التوسع العمراني
للمنطقة الساحلية لمدينة الدوحة
باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد
ونظم المعلومات الجغرافية

عبد العزيز علي محمد المناعي

دراسة وتحليل آثار التوسع العمراني للمنطقة الساحلية
لمدينة الدوحة باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد
ونظم المعلومات الجغرافية

إعداد

عبد العزيز علي محمد المناعي

بكالوريوس جغرافيا وتخطيط جامعة قطر، ١٩٩٨م

الخلاصة:

صاحب الأطروحة هو السيد عبدالعزيز علي المناعي المعيد بقسم الجغرافية بكلية الانسانيات بجامعة قطر، أشرف على الأطروحة الدكتور علي إبراهيم الشيب الأستاذ المشارك في الجيومورفولوجيا بنفس القسم والدكتور أنور شيخ الدين عبده الأستاذ المساعد في برنامج علوم الصحراء والأراضي القاحلة بجامعة الخليج العربي، ومنحت الدرجة كلية الدراسات العليا في مايو ٢٠٠٥م.

تقع مدينة الدوحة في منتصف الساحل الشرقي لشبه جزيرة قطر، وهي عاصمة البلاد وواجهة الدولة، مما أدى إلى تطور المشاريع التنموية بصورة مضطردة في المدينة وخاصة بعد ارتفاع عائدات البترول في أوائل السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات، مما ادعى إلى تزايد عدد الوافدين وكذلك زيادة الهجرة الداخلية حتى أصبح سكان مدينة الدوحة في آخر تعداد لسنة ٢٠٠٤م نحو ٣٣٩ ألف نسمة، ومع بداية التسعينيات وحتى الآن بدأت الدولة بالاهتمام بالمشاريع السياحية لمدينة الدوحة. أدى ذلك للقيام بعمليات دفن الساحل لاستيعاب هذه البرامج التنموية المتنوعة.

تهدف الدراسة إلى استخدام التقنيات الحديثة المتمثلة في الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، في دراسة التوسع العمراني وامتداداته وتأثيره على تغيير استخدامات الأراضي في المنطقة الساحلية لمدينة الدوحة، وتناول الآثار السلبية في البيئة نتيجة لأعمال الحفر والردم، وكذلك دراسة التغيرات التي حدثت في استخدامات الأراضي داخل حدود مدينة الدوحة، ويهدف البحث كذلك الخروج بمقترح المحافظة على المنطقة الساحلية وتتميتها على أسس التنمية المستدامة.

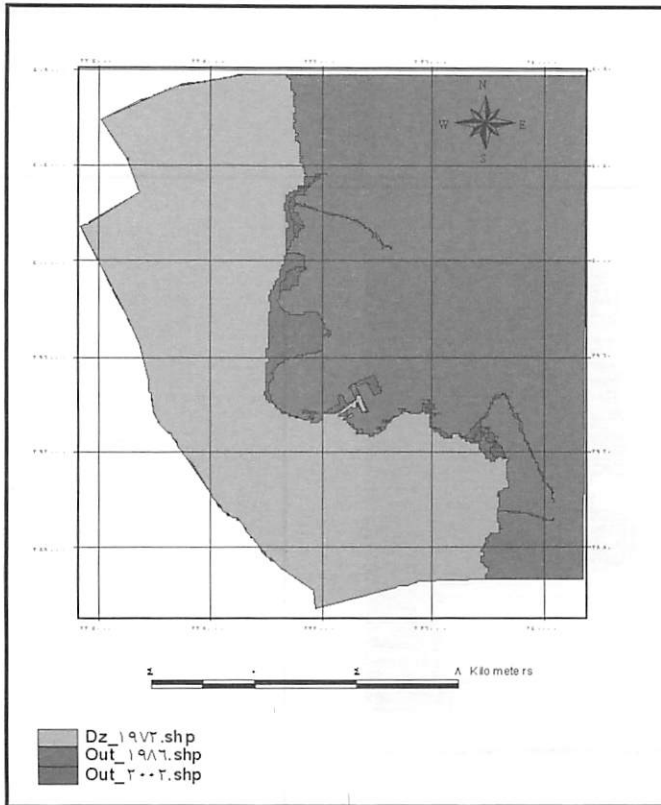
اعتمدت هذه الدراسة على بيانات المرئيات الفضائية الأمريكية (Landsat) وتشمل المرئيات الآتية:

- ١ - لاندسات (١) MSS وأخذت في تاريخ ١٩٧٢/٩/٣ م.
- ٢ - لاندسات (٥) TM وأخذت في تاريخ ١٩٨٦/٢/٢٨ م.
- ٣ - لاندسات (٧) ETM+ وأخذت في تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ م.

تمكن الباحث من إنتاج خرائط توضح الزيادة في مساحة مدينة الدوحة بسبب عمليات الدفان شكل (١-١) وكذلك استخدامات الأراضي المدفونة من عام ١٩٧٢ م إلى ٢٠٠٢ م شكل (٢-١). كما تم إنتاج خريطتين لاستخدامات الأراضي لعامي ١٩٨٦ م - ٢٠٠٢ م وكذلك معرفة كل نوع من استخدامات الأراضي (مناطق خضراء، مناطق فضاء، سبخات، رمال شاطئية، مياه ضحلة، عمران). وعند دمج هذه النتائج في برنامج نظم المعلومات الجغرافية تم استخراج التغيرات الحاصلة مابين الفترتين ١٩٨٦ م و ٢٠٠٢ م شكل (٣-١) وجدول (١-١) يبين أنواع استخدامات

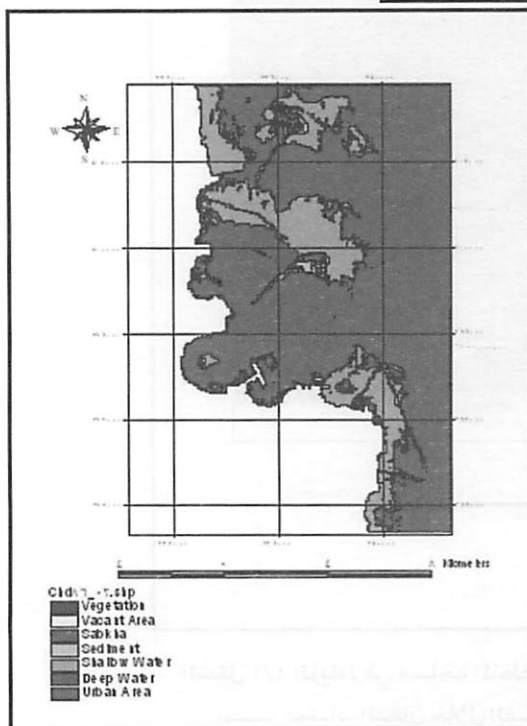
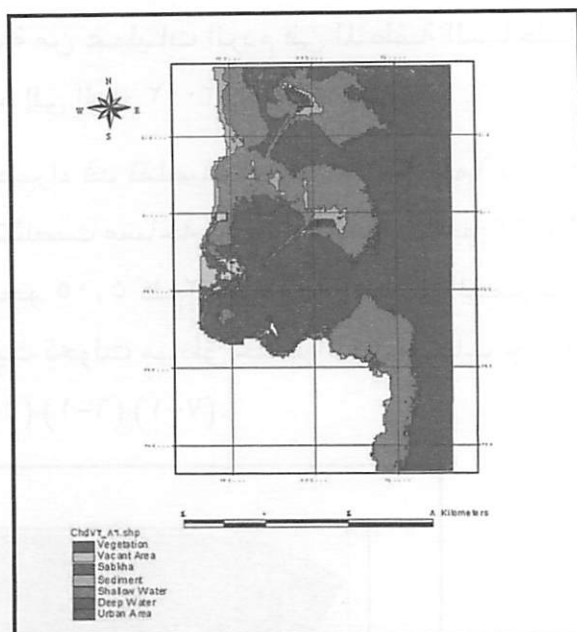
الأراضي للمساحات الناتجة من عمليات الردم في المنطقة الساحلية لمدينة الدوحة من عام ١٩٨٦م إلى العام ٢٠٠٢م.

تبين أن مساحة المناطق الخضراء قد تقلصت بحوالي ٨,٢٤ كلم^٢ نتيجة الاستخدامات الأخرى، كما تقلصت مساحة المناطق الفضاء بنحو ٣٩,٣٣ كلم^٢ والسبخات تقلصت بنحو ٥,٠٥ كلم^٢ ومساحة المناطق العمرانية تقلصت بنحو ٥,٤ كلم^٢، حيث تحولت مناطق خضراء والسبخات جدول (٢-١) والاشكال (٤-١) (٥-١) (٦-١) (٧-١).



الشكل ١/١ الزيادة في مساحة المنطقة الساحلية لمدينة الدوحة بسبب عمليات الدفان خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ٢٠٠٢م

(الشكل ٢/١)
استخدامات الأراضي
في المناطق المردومة على طول
ساحل مدينة الدوحة
من عام ١٩٧٢ إلى العام ١٩٨٦م



(الشكل ٣/١)
استخدامات الأراضي
في المناطق المردومة على طول
ساحل مدينة الدوحة
من عام ١٩٧٢ إلى العام ١٩٨٦م

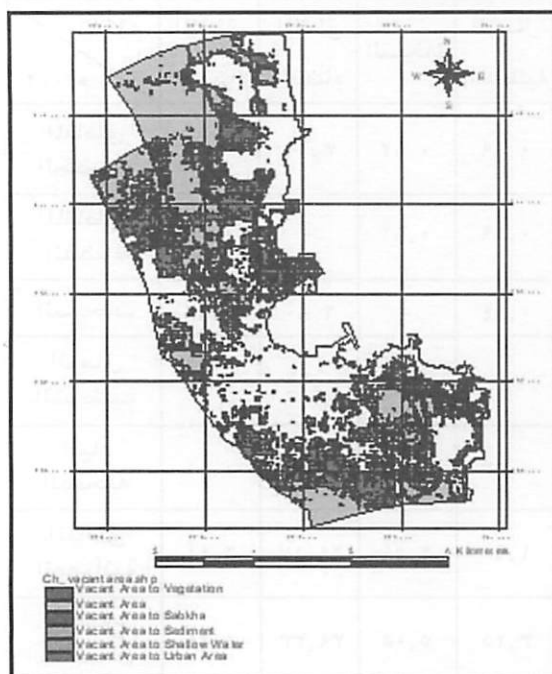
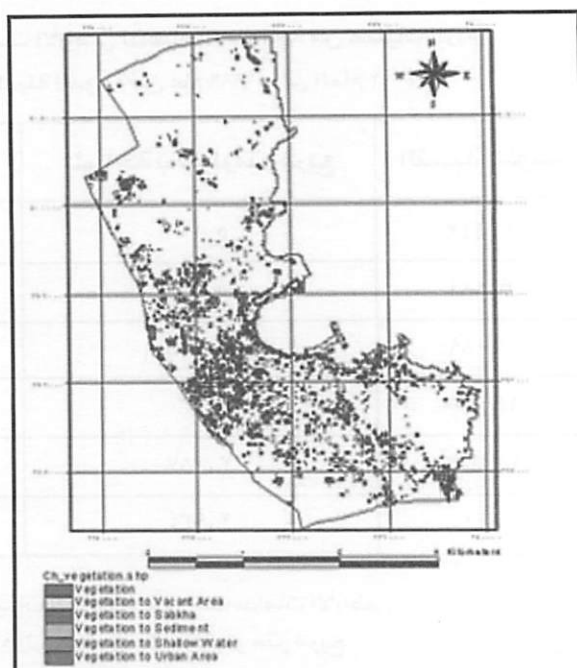
(جدول ١/١) أنواع استخدامات الأراضي للمساحات الناتجة من عمليات الردم
في المنطقة الساحلية لمدينة الدوحة من عام ١٩٨٦م إلى العام ٢٠٠٢م

نوع الاستخدام	المساحة بالكيلومتر مربع	النسبة المئوية
المناطق الخضراء	٥,١٠١	٣,٤٤٢
المناطق الفضاء	٥,١٠٨	٣,٦٨١
السبخات	٥,٢٠٨	٧,٠٨٩
الرمال الشاطئية	٥,٤٣٠	١٤,٦٥٦
العمران	٣,٠٨٧	٧١,١٣٣
المجموع	٢,٩٣٤	١٠٠

(جدول ٢/١) التغيرات الحاصلة على استخدامات الأراضي
من عام ١٩٨٦م إلى العام ٢٠٠٢م بالكيلو متر مربع

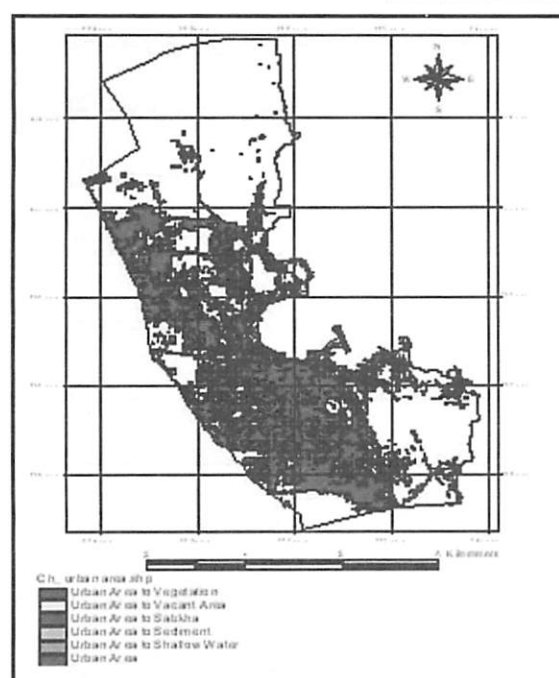
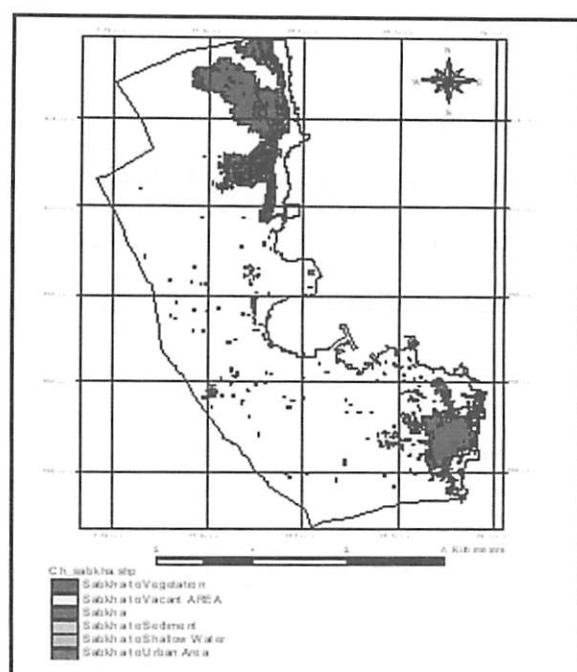
١٩٨٦م / ٢٠٠٢م	المناطق الخضراء	المناطق الفضاء	السبخات	الرمال الشاطئية	المياه الضحلة	المناطق العمرانية	مجموع الزيادة	صافي التغير
المناطق الخضراء	-	٣,١١	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠١	٣,٣١	٦,٦٤	١,٦-
المناطق الفضاء	٠,٥٥	-	٠,٦٢	٠,١٩	٠,٠	٠,٦١	١,٩٧	٣٧,٣٦-
السبخات	١,١٦	٦,٨٠	-	٠,٨٤	٠,١٣	١,٤٤	١٠,٣٧	٥,٣٢
الرمال الشاطئية	٠,٠٨	٠,٢٢	١,٢٧	-	٠,٠٦	٠,٠٤	١,٦٧	١,٥٨-
المياه الضحلة	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٤٥	٠,٥٣	-	٠,٠	١,٠٢	٠,٧
المناطق العمرانية	٦,٤٤	٢٩,١٧	٢,٥٩	١,٦٠	٠,١٢	-	٣٩,٩٢	٣٤,٥٢
مجموع النقصان	٨,٢٤	٣٩,٣٣	٥,٠٥	٣,٢٥	٠,٣٢	٥,٤	٠	٠

(الشكل ٤/١)
التغير الحاصل في المناطق
الخضراء إلى الاستخدامات
الأخرى من عام ١٩٨٦م
إلى العام ٢٠٠٢م



(الشكل ٥/١)
التغير الحاصل في المناطق
الفضاء إلى الاستخدامات
الأخرى من عام ١٩٨٦م
إلى العام ٢٠٠٢م

(الشكل ٦/١)
التغير الحاصل في السبخات
إلى الاستخدامات الأخرى
من عام ١٩٨٦م إلى العام ٢٠٠٢م



(الشكل ٧/١)
التغير الحاصل في المناطق
العمرانية إلى الاستخدامات
الأخرى من عام ١٩٨٦م
إلى العام ٢٠٠٢م

التوصيات:

- ١ - استخدام التقنيات الحديثة المتمثلة في الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في متابعة استخدام الأراضي والتغيرات التي تحدث على المنطقة الساحلية نتيجة عمليات الردم، وكذلك استخدام المعلومات في الخطط المستقبلية للمنطقة.
- ٢ - إعادة توزيع السكان في بعض مناطق مدينة الدوحة حيث نجد أن بعض المناطق تصل الكثافة السكانية إلى أكثر من ٥٠٠٠ نسمة في كلم ٢ بينما في بعض المناطق أقل من ١٠٠ نسمة في كلم ٢.
- ٣ - تخطيط وتنظيم وحماية المناطق الساحلية الحساسة من عمليات الحفر والردم، فقد أدت العمليات الحالية إلى تدهور مصائد الأسماك والريان وتغير نظم التيارات البحرية وعمليات النحت والترسيب.
- ٤ - إلزام المؤسسات الحكومية والخاصة بإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي للخطط والمشاريع الجديدة في المنطقة الساحلية.
- ٥ - تطبيق نظم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عند تنمية هذه المناطق والتنسيق بين القطاعات المختلفة وتطبيق سياسات وأسس التنمية المستدامة.
- ٦ - التخطيط والتنظيم للاستفادة من المناطق الساحلية لمدينة الدوحة في عمليات الاستثمار السياحي المستدام.

٧ - الاستفادة من الأراضي الفضاء والسبخات في التوسع العمراني المستقبلي بدلا من ردم الساحل.

٨ - تخصيص بعض المواقع على ساحل مدينة الدوحة لتكون شواطئ عامة تتيح تأمين وصول كافة المواطنين في المستقبل إلى المنطقة الساحلية.

٩ - إشراك التجمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في التخطيط التتموي البيئي واتخاذ القرارات وتنفيذها والمحافظة على بيئات المناطق الساحلية.

مراجعة كتاب جغرافي

مشكلة التصحر والمياه

عايدة العلي سري الدين

مشكلة التصحر والمياه

تعتبر مشكلة التصحر والمياه من ضمن المشكلات والأحداث التي تعصف بالعالم في الوقت الحالي، ولذلك كان لا بد من إلقاء الضوء على هذا الموضوع المهم والحيوي الذي شغل ومازال يشغل العالمين العربي والإسلامي معاً.

ولقد تناول هذا الموضوع الكاتبة عايذة العلي سري الدين في كتابها (التصحر ومشاكل المياه في شبه الجزيرة العربية آفاق وحلول)، الناشر (دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع)، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، ورجع هذا الكتاب إلى العديد من المصادر العربية والأجنبية الحديثة وخصوصاً ما أصدرته منظمة الأمم المتحدة والتي حملت آخر الإحصاءات مما أعطى هذا الكتاب الأهمية الكبرى والفائدة المتوخاة لكل متابع ومهتم.

برزت كلمة التصحر في أحاديث التنمية الدولية منذ أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤م قرارين، القرار الأول فيه دعوة للدول عامة للاهتمام بدراسات التصحر والتعاون فيما بينها لتقصي ظواهره وتبين مكافحته، أما القرار الثاني بدأ بعقد مؤتمر دولي عن التصحر عام ١٩٧٧م ومن هنا بدأت كلمة التصحر كبديل لمصطلحات سابقة مثل (زحف الصحراء). وأحدث تعريف للتصحر هو، تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة الناتج عن عوامل مختلفة تتضمن التغيرات المناخية والنشاط الإنساني.

وبشكل عام شمل هذا الكتاب سبعة فصول. تناول الفصل الأول الجفاف والمناطق الجافة، وبرنامج اليونسكو لدراسات المناطق الجافة عام ١٩٥١-١٩٦٤م، كما ميز بين المناطق الصحراوية (الصحاري) والمناطق المتصحرة. ووضح هذا الفصل إن الأنظمة البيئية في المناطق الجافة وشبه الجافة تتميز بتوازن طبيعي يمكن أن يختل بسهولة تحت تأثير سوء الإدارة والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية من نبات ومياه وأتربة، لا سيما عندما تتعاقب سنوات أشد جفافاً من المعتاد. إن الاختلال في التوازن الطبيعي للأنظمة هو الذي يؤدي على التصحر. أما زحف الرمال الصحراوية تحت تأثير الرياح ليس إلا حالة استثنائية من حالات التصحر ولا يمكن اعتباره ممثلاً نموذجياً لهذه العملية التي تبدأ بالظهور خارج الصحاري.

أما الفصل الثاني فلقد تناول التصحر في دول شبة الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، والجمهورية اليمنية). فتطرق إلى جغرافية هذه الدول من تكوينات جغرافية ومناخ وغطاء نباتي وموارد مائية بالإضافة إلى أهم أسباب التصحر في كل منها والدرجة التي وصل إليها وأهم الجهود المبذولة لمكافحته مع عرض خرائط جغرافية لذلك.

الفصل الثالث سلط الضوء على النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتصحر، وخاصة في حجم وبنية الموارد الزراعية، حيث أن الازدياد السريع لعدد سكان المنطقة العربية قد شجع في التوسع في مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب وذلك على حساب أراضي المراعي الطبيعية

القليلة الأمطار، فتجلى ذلك في هجرة متسارعة لسكان الريف والرعاة البدو إلى المدن طلباً للرزق ورغبة في حياة أفضل بعد أن خف إنتاج الأرض وتحول جزء من الأراضي إلى أشباه صحار.

الفصل الرابع تناول أهمية المياه واستعماله على مر العصور، والوضع المائي العام، حيث كانت المياه الجوفية هي المصدر الرئيسي للحياة في الجزيرة العربية، حيث تفتقر إلى الأنهار والمياه السطحية. ووضح أيضاً أهم المناطق الهيدرولوجية التي تميز إقليم شبه الجزيرة العربية، وأهم موارد المياه الجوفية لهذه المنطقة والدراسات المشتركة في ما بين هذه الدول بخصوص هذه الموارد.

أما **الفصل الخامس** فلقد اختص بالتركيز على الطلب على المياه في كل دولة من دول شبه الجزيرة العربية، سواء كانت مياه جوفية أو مياه سطحية، ومدى توافرها وما هي الطرق المستخدمة للحصول عليها، وتطرق أيضاً إلى مشكلة عدم التوازن بين الموارد المتاحة والطلب على المياه وكيفية مواجهتها والإستراتيجيات السياسية المتبعة حيال ذلك.

ولقد زاد **الفصل السادس** من التركيز على اختلال التوازن بين العرض والطلب للمياه في منطقة شبه الجزيرة العربية والأثر البيئي لاستغلال المياه وأوجد خيارات لتنظيم المياه من حيث استحداث موارد إضافية والعمل على تنظيم الطلب سواء كان بالتخطيط أو السياسات العامة. كما تطرق على مسألة تحلية المياه والطرق التكنولوجية المتبعة في ذلك كالطرق الكيميائية والتقطيرية والتجميدية والغشائية، مع إلقاء نظرة مستقبلية لتحلية مياه البحر في دول الخليج العربية.

وأخيراً الفصل السابع الذي تناول خطة العمل لمكافحة التصحر التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر في نيروبي عام ١٩٧٧م، وأهداف هذه الخطة، وأهم المبادئ الأساسية التي تسترشد بها، وعرض التوصيات المختلفة لهذا المؤتمر الخاصة بتقييم التصحر وتحسين إدارة الأرض.

فلقد دلت الإحصاءات على أن ظاهرة التصحر هي ظاهرة خطيرة بإمكانها التأثير في حياة أكثر من (٦٠٠) إلى (٧٠٠) مليون نسمة إذا عمت مكانة المناطق المهددة بالتصحر، كما أنها تهدد أكثر من (٥٠) مليون نسمة تعيش في المناطق الجافة المجاورة للصحارى إضافة إلى أن هذه المشكلة معرضة للتفاقم في المستقبل مع التزايد المتسارع لسكان المعمورة إذا لم تتكاثف البشرية جمعاء في التصدي لها والعمل على إعادة المناطق التي تصحرت في الإنتاج الزراعي والرعي.

أما بالنسبة للمياه فهي بمثابة الروح للأرض وحياتها، تجسيدا لما جاء في الآية ٣٠ من سورة الأنبياء ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾، ذلك أن التوفر المحدود لموارد المياه العذبة هو واحد من التحديات الأساسية إن لم يكن أكثرها أهمية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنه يعود إلى أن حالات نقص المياه مع العقد القائمة سوف تؤثر علمياً على جميع القطاعات التي تستهلك المياه.

قواعد نشر البحوث بالمجلة الجغرافية الخليجية

- ١ (تقبل البحوث الجغرافية النظرية والتطبيقية المبتكرة والأصيلة التي لم يسبق لها النشر، وغيرمقدمة إلى جهة أخرى في نفس الوقت، ويقدم الباحث إقراراً بذلك قبل البدء في اجراءات التحكيم.
- ٢ (أن تلتزم البحوث بالأصول العلمية من حيث الأسلوب والمنهج وتوثيق المراجع والمصادر المستخدمة بالطرق المعتمدة في البحوث الأكاديمية.
- ٣ (ألا يزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة بكل محتوياته، بمسافة ونصف وبينط ١٦، وبخط Arabic Traditional.
- ٤ (أن يتبع في توثيق الاشارة إلى المراجع في المتن نظام (الاسم: الصفحة) وفي حالة أكثر من مؤلف للباحث تذكر السنة قبل الصفحة)، وفي قائمة المراجع تسجل السنة بين قوسين بعد الاسم مباشرة.
- ٥ (توثق قائمة المراجع والمصادر في نهاية البحث ، ويتم ترتيبها هجائياً باللغتين العربية أو الأجنبية في قائمتين، ويفضل تقسيمها إلى الكتب والدوريات والتقارير وغيرها.
- ٦ (يتقدم الباحث بنسختين ورقيتين من بحثه بالإضافة إلى قرص ممغنط يحويه على نظام WORD MS (Windows).
- ٧ (يرفق مع البحث ملخصان باللغة العربية وباللغة الإنجليزية في حدود صفحة واحدة.
- ٨ (أن يرفق الباحث مع بحثه سيرة ذاتية مختصرة وحديثة.
- ٩ (يخطر الباحث باستلام البحث وارساله إلى المحكمين والنتيجة والموعود المقترح بنشره.
- ١٠ (لا ترد الأعمال المرسلة إلى المجلة إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- ١١ (ترسل للباحث في حالة النشر نسختان من المجلة و ١٠ مستلات من بحثه.
- ١٢ (كافة حقوق النشر تكون للمجلة لمدة ٣ سنوات من تاريخ إجازة النشر.

مع أطيب التمنيات ،،،

قسمة اشتراك

السادة/المجلة الجغرافية الخليجية

أرغب الاشتراك في المجلة الجغرافية بعدد () نسخة، وذلك لمدة ()
ترسل الأعداد إلى: ()

العنوان: الدولة: المدينة:
ص. ب: الرمز البريدي: الهاتف: الفاكس:

☐ الإيداع في حساب الجمعية رقم: ٢٦٨٠٧٤٠٢٤٦ في مصرف سامبا في الرياض،

(ترسل صورة قسمة الإيداع على الفاكس: ٤٠١٣٥٩٧)

☐ شيك مصدق باسم الجمعية الجغرافية الخليجية رقمه ()

مسحوب على () .

☐ نقداً

الاشتراكات السنوية

☐ سنة بقيمة (٦٠ ريالاً سعودياً)	ترسل قسمة الاشتراك إلى المجلة الجغرافية الخليجية
☐ سنتان بقيمة (١٢٠ ريالاً سعودياً)	ص. ب ٢٩٤٥، الرياض ١١٤٦١ - المملكة العربية السعودية
☐ خمس سنوات بقيمة (٣٠٠ ريالاً سعودياً)	هاتف ٤٠١٣٥٩٧ / فاكس ٢١٥٥/٤٠١١٩٩٩

قسمة اشتراك

السادة/المجلة الجغرافية الخليجية

أرغب الاشتراك في المجلة الجغرافية بعدد () نسخة، وذلك لمدة ()
ترسل الأعداد إلى: ()

العنوان: الدولة: المدينة:
ص. ب: الرمز البريدي: الهاتف: الفاكس:

☐ الإيداع في حساب الجمعية رقم: ٢٦٨٠٧٤٠٢٤٦ في مصرف سامبا في الرياض

(ترسل صورة قسمة الإيداع على الفاكس: ٤٠١٣٥٩٧)

☐ شيك مصدق باسم الجمعية الجغرافية الخليجية رقمه ()

مسحوب على: () .

☐ نقداً

الاشتراكات السنوية

☐ سنة بقيمة (٦٠ ريالاً سعودياً)	ترسل قسمة الاشتراك إلى المجلة الجغرافية الخليجية
☐ سنتان بقيمة (١٢٠ ريالاً سعودياً)	ص. ب ٢٩٤٥، الرياض ١١٤٦١ - المملكة العربية السعودية
☐ خمس سنوات بقيمة (٣٠٠ ريالاً سعودياً)	هاتف ٤٠١٣٥٩٧ / فاكس ٢١٥٥/٤٠١١٩٩٩



شبه الجزيرة العربية

تعليق د. نظام عبدالكريم الشافعي

تحتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي ٨٥٪ من مساحة شبه الجزيرة العربية، بمساحة تصل إلى ٢,٦٧٥ مليون كم مربع تقريباً. وتقع دول الخليج فلكياً بين خطي طول ٣٥ و ٦٠ درجة شرقاً، ودائرتي عرض ١٧ و ٣٢ درجة شمالاً، أي أن مدار السرطان يمر في وسطها. وتطل دول الخليج على خمسة مسطحات مائية هي الخليج العربي وهو الوحيد الذي تطل عليه جميع الدول الست وخليج عمان وبحر العرب والبحر الأحمر وأخيراً خليج العقبة، وتقدر طول السواحل بشكل إجمالي نحو ٦٠٠٠ كم. وتتبع دول الخليج عشرات الجزر وعلى رأسها وربة وبوبيان وفيلكا للكويت وسترة وحوار وأم النعسان للبحرين وحالول وشراعوه وجنان لقطر وأبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى للإمارات ومصيرة والحلايبات لعمان وفرسان وعربي وتاروت للسعودية. وللدول الخليج حدود برية مباشرة مع كل من اليمن والأردن والعراق وحدود بحرية مع كل من الأردن ومصر والسودان واليمن وباكستان والعراق وإيران التي تعد الدولة الوحيدة من بينها لها حدود مع جميع دول الخليج الست على حوض الخليج العربي.



أسهمت في إعداده وطباعته
دائرة الملك عبد العزيز